سلسلة المعارف الإسلاميّة

في رحاب الولاية

مركز نون للتأليف والترجمة

شبكة المعارف الإسلامية
www.almaaref.org
الإعداد والإخراج الالكتروني
www.almaaref.org

في رحاب الولاية

اسـم الكتـاب: في رحاب الولاية
إعـداد: مـركـز نـون للـتـأليـف والـتـرجـمـة
نـشـر: جمعيّة المعارف الإسلاميّة الثقافيّة
تاريـخ الطبـع: الطبعة الأولى، 2013 م ـ 1434هـ

بيروت ـ لبنان ـ المعمورة ـ الشارع العام
تلفون: 01/471070 فاكس: 01/476142
www.almaaref.org
Email:info@almaaref.org

سلسلة المعارف الإسلاميّة

في رحاب الولاية

إعداد
مركز نون للتأليف والترجمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

المقدّمة 11

الدرس الأوّل: ضرورة القانون والحكومة 13

ضرورة وجود القانون للمجتمع 15

المقدِّمة الأولى الحاجة إلى الحياة الاجتماعية 15

المقدِّمة الثانية وجود التضاد بين مصالح أفراد المجتمع 15

أدلّة ضرورة الحكومة 17

1. الحكومة ضرورة اجتماعيّة 17

2. سيرة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم 20

3. حقيقة قوانين الإسلام 20

الدرس الثاني: الحاكميّة في الحكومة الإسلاميّة 29

حق الحاكمية 31

وجوه الحاكميّة 31

1. التسلّط على الناس 31

2. حكم طبقة خاصة 32

3. حكم الأكثرية 32

4. حقّ الحاكميّة لله تعالى 32

أدلّة الحاكميّة الإلهيّة 33
1. العلم الإلهيّ المطلق 33
2. الله هو الغنيّ المطلق 34
3. الربوبيّة التكوينيّة والتشريعيّة هي لله عزّ وجلّ 35
مباني الحكومة الإسلاميّة 35
الدرس الثالث: الحكومة والحاكمية في عصر الغيبة 43
الحاكمية في زمن الغيبة 45
شبهات حول قيام الحكومة الإسلاميّة في عصر الغيبة 45
إحقاق الحقّ بقيام الحكومة الإسلاميّة العادلة 46
1. أحكام الإسلام المطلقة 46
2. النهي عن القيام أسبابه الخاصة 49
3. كثرة الروايات الدالة علي القيام 49
ولاية الفقيه وحركة التمهيد 49
1. رجل من أهل قم 50
2. الممهّدون من المشرق 50
3. الممهّدون من خراسان 51
4. راية اليماني 51
الوليّ الفقيه 51
بداية نهضة الإمام المهدي عجل الله فرجه العالميّة 52
الدرس الرابع: طريق اختيار الحاكم في عصر الغيبة 59
تمهيد 61

نظريّة الانتخاب 61
أدلّة نظريّة الانتخاب 62
1. السيرة العقلائيّة 62
2. الآيات والروايات التي تتحدّث عن الشورى 63
3. آيات وروايات البيعة 64
نظريّة التعيين 65
حكومة القانون الإلهي 67
الدرس الخامس: أدلَّة ثبوت الولاية للفقيه 75
تمهيد 77
المرجعيّة في الفتوى وبيان الأحكام 77
القضاء وفصل الخصومة 78
القيادة السياسيّة والاجتماعيّة 78
1. الدليل العقلي 78
2. الدليل النقلي 80
العلماء هم قادة حكومة الإسلام 86
الدرس السادس: بركات الإلتزام بالولاية 93
تمهيد 95
الهدف من خلق الإنسان 95
ثقافة التكليف 96
مصدر التكليف؟ 96

حدود التكليف 97
علاقتنا بالتكليف..... 98
التسليم والانقياد للتكليف 98
التكليف والبذل والعطاء..... 99
التكليف والاعتبارات الشخصيّة..... 100
التكليف ونتائجه 100
بركات الالتزام بالولاية..... 100
1. النصر..... 101
2. الوحدة 101
3. العزّة 101
الدرس السابع: الولاية والعمل 107
ولاية أهل البيت عليهم السلام 109
الولاية هي العمل 110
كيف نفسِّر الروايات؟ 111
المحبّة الحقيقيّة والوهميّة 113
الدرس الثامن: العلماء إمتداد لمسيرة الولاية 119
تمهيد..... 121
مكانة العلماء 121
دور العلماء 124
1. الجانب العلمي 124

2. الجانب الجهادي 125
مجالسة العلماء 126
استهداف العلماء 127
الدرس التاسع: الشهادة رحيق طريق الولاية 133
تمهيد 135
أجر الشهيد 135
فلسفة الشهادة 136
كيف تكون شهيداً؟ 137
1. الزهد في الدنيا 138
2. الارتباط بمدرسة عاشوراء 139
3. الارتباط بالشهداء 140
4. العزم الراسخ والهمّة العالية 141
مجتمع الشهداء الأحياء 142
الدرس العاشر: الوحدة الإسلاميّة نداء الولاية 147
تمهيد 149
خطر التفرّق 150
موقف الإسلام من الوحدة 151
مراكز الاتّحاد في الإسلام 153
1. الحجّ والوحدة الإسلامية 154
2. الوحدة الإسلاميّة والجهاد 156

مخاطر على طريق الوحدة 157

1. القوميّة بالمعنى السلبي 157

2. أهل الفتنة والتكفيريّون 158

نداء الوحدة 158

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيّدنا محمد وآله الطاهرين وبعد.

بعد فترة من الرسل جاء النبيّ الأكرم ﷺ بالرسالة الإسلاميّة، فكانت الرسالة الخاتمة، وكان هو ﷺ خاتم النبيّين، وخلّف للأمّة من بعده الثقلين، كتاب الله والعترةَ الطاهرة، فكانوا معاً يشكّلان الضمان للوصول إلى رضوان الله سبحانه، ومعاً يكوّنان استمرارية الرسالة الخالدة، وبقاءها ونجاحها على كلّ الأصعدة، ثمّ شاء الله سبحانه أن يكون لآخر أفراد العترة الطاهرة غيبة طويلة، تمتدّ من القرن الثالث الهجريّ حتّى ظرفنا الحاضر، أوكلَ الأمر فيه إلى العلماء الفقهاء الأتقياء الحافظين لدينهم المخالفين لهواهم المطيعين لأمر مولاهم، وقد تناوب على التصدّي لإدارة شؤون الناس وحفظ الدين وتوضيحه والدفاع عنه عدد من علماء الأمّة، حتّى وصل الأمر إلى أواخر القرن الماضي، حيث كان الإمام روح الله الموسوي الخميني قدس سره الذي استطاع أن يطرد أعتى طواغيت العصر من إيران ويعلن تأسيس الجمهورية الإسلاميّة، وبدأت بذلك تحدّيات جديدة كان يراهن العالَمُ كلّه ومنظّرو علم السياسة على أنّ هذه الثورة لن تبقى أكثر من عشرين سنة، طبقاً لما عندهم من نظريّات وقواعد أسّسوها وعملوا عليها، إلا أنّ ثورة الإمام الخميني قدس سره كانت من نوع آخر ومختلف، تبتني على قواعد جديدة ولها أسسها المختلفة، ورؤاها المستقلّة، التي تستمدّ من القرآن الكريم والعترة الطاهرة.

وقـد سمحت الظروف للإمام الخمينـي قدس سره أن يحقّق حكومة مستقلّة عن سائـر الـدول، يظهر فيها معالم جديـدة لم تكن سائدة من قبـل، فكان لا بدّ مـن دراسة أصول هذه الحكومة والقواعد والأسس التي تبتني عليها على ضوء كلمات وفكر الإمام الخميني قدس سره.

وهذا الكتاب هو محاولة من مركز نون للتأليف والترجمة في جمعيّة المعارف الإسلاميّـة الثقافيّة في هذا المجال في هذا كتاب ضمن 10 دروس، يضعها بين يـدي القرّاء الأعـزّاء على أمل أن يلبّـي طموحهم، ويجيب عـن أسئلتهم، ويملأ حيّزاً في المكتبة الإسلاميّة.

نسـأل الله سبحانه وتعالـى أن يتقبّل منّا هذا الجهد المتواضع، ويضاعف لنا به الأجر إنّه نعم المولى ونعم المجيب.

مركز نون للتأليف والترجمة

الدرس الأوّل

ضرورة القانون والحكومة

أهداف الدرس

1- أن يبيّن الطالب أهمية القانون وأثره في المجتمع.

2- أن يستدل الطالب على ضرورة وجود القانون في المجتمع.

3- أن يستدل الطالب على ضرورة الحكومة من أجل تطبيق القوانين في المجتمع.

ضرورة وجود القانون للمجتمع

القانون عبارة عن مجموعة من المقرّرات التي تشتمل على الواجبات والممنوعات (ما ينبغي وما لا ينبغي)، وهذه المقرّرات هي التي تحدِّد حركة الإنسان في المجتمع الـذي يعيشـ فيه، ولأجل إثبات ضـرورة وجود قانون للمجتمع نذكـر دليلاً مؤلَّفاً من مقدّمتين:

المقدِّمة الأولى: الحاجة إلى الحياة الاجتماعية:

إنّ الإنسـان لا يستغنـي في حياته عن المجتمع، والدليل علـى ذلك هو: إنّ الدافع العقلائي الاختياري للإنسان لانتخاب الحياة الاجتماعيّة يرجع إلى ملاحظة المنافع التـي ترجع إليه، فهو يرى أنّ مجموعة من احتياجاتـه المادّيّة والمعنويّة تتوقّف على الحيـاة الاجتماعيّـة، وبدون المجتمع لا يمكـن للإنسان تأمين هـذه المنافع، أو إنّها تكون ناقصة غير تامّة، وهذا أمر بديهيّ لا يحتاج إلى مزيد من التوضيح.

المقدِّمة الثانية: وجود التضاد بين مصالح أفراد المجتمع:

إنّ مـن لـوازم الحياة الاجتماعيّـة وجود التضـارب والتضاد بيـن مصالح أفراد المجتمع؛ أي إنّ الناس في حياتهم الاجتماعيّة، ومن خلال التعاون وتقسيم الوظائف

فيما بينهم، يقع التضارب بين منافع بعضهم بعضاً، فبعضهم يسعى إلى تحصيل نصيب أكبر من الإمكانات والمواهب الطبيعيّة بنحو لا يتطابق مع ميول الآخرين، فيقع الاختلاف بينه وبينهم. وطريق الحدّ من هذا الاختلاف إنّما يكون بوجود قانون مدوَّن يُتَحاكَم إليه عند الحاجة.

إنّ هذه المقدّمة بديهيّة، وبداهتها تظهر من ملاحظة ميول الإنسان، سواءٌ أكانت ماديّة أم معنويّة، حيث إنّها تدلّ - وبوضوح - على أنّه من غير الممكن تأمين مصالح وميول جميع أفراد المجتمع، وإنّ الإنسان إذا أراد أن يعيش ضمن المجتمع فإنّه لا بدَّ له من أن يُحدِّد ميوله، وأن لا يُلبّي كلّ ما تميل إليه نفسه؛ لأنّ عدم رعاية الحدود يؤدّي - وبشكلٍ حتمي - إلى التصادم، والذي سوف يؤدّي بدوره إلى تزلزل الحياة الاجتماعيّة وزوالها، وعليه لا بدّ - لأجل الحدّ من الاختلافات أو إزالتها نهائيّاً - من الالتزام بالحدود والقوانين.

ثمّ إنّنا على ضوء هذه الحدود والقوانين، وبشرط تطبيقها، يمكننا تأمين الظروف المناسبة لتكامل جميع أفراد المجتمع ماديّاً ومعنويّاً، وتحقيق حياة اجتماعيّة صحيحة.

إنّ ضمّ هاتين المقدّمتين سوف يوصلنا إلى النتيجة المطلوبة، وهي: إنّ وجود قانون للمجتمع أمر ضروري.

يقول الإمام الخميني قدس سره في كتابه الحكومة الإسلاميّة: «**وجود القانون المدوَّن لا يكفي لإصلاح المجتمع؛ فلكي يصبح القانون أساساً لإصلاح البشريّة وإسعادها، فإنّه يحتاج إلى سلطة تنفيذيّة؛ ولذا أقرّ الله تعالى الحكومة والسلطة التنفيذيّة والاداريّة إلى جانب إرسال القانون؛ أي أحكام الشرع. وكان الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم على رأس التشكيلات التنفيذيّة والإداريّة للمجتمع الإسلامي، واهتمّ صلى الله عليه وآله وسلم - بالإضافة إلى إبلاغ الوحي وبيان وتفسير العقائد والأحكام والأنظمة الإسلاميّة - بإجراء الأحكام**

وإقامة نُظُم الإسلام، إلى أن وُجدت الدولة الإسلاميّة. فلم يكتف في ذلك الزمان مثلاً ببيان قانون الجزاء فحسب، بل قام مع ذلك بتنفيذه أيضاً، فقَطَع الأيدي ورجم وأقام الحدود. وكان للخليفة المرتبة نفسها؛ فعندما عيّن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم خليفة بعده، لم يكن ذلك لمجرّد بيان العقائد والأحكام، بل كان لأجل تطبيق الأحكام وتنفيذ القوانين أيضاً.

وكانت وظيفة تنفيذ الأحكام وإقامة نُظُم الإسلام هي التي جعلت تعيين الخليفة أمراً مهمّاً إلى درجة أنّه لولاه لما كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قد بلّغ رسالته، ولما كان قد أكملها، إذ إنّ المسلمين بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يحتاجون إلى من يطبّق القوانين، ويقيم النظم الإسلاميّة في المجتمع، لتأمين سعادة الدنيا والآخرة.

فالقانون والنظم الاجتماعيّة تحتاج إلى منفِّذ، وفي جميع بلاد العالم كان الأمر دوماً بهذا النحو، فالتشريع وحده لا فائدة فيه؛ التشريع وحده لا يؤمّن السعادة للبشر. وبعد التشريع يجب أن توجد سلطة تنفيذيّة تنفّذ القوانين وأحكام المحاكم لتعود ثمرة القوانين والأحكام العادلة للحاكم على الشعب؛ لذا، كما قام الإسلام بالتشريع، فإنّه أقام سلطة تنفيذيّة أيضاً، ووليّاً للأمر يتصدّى للسلطة التنفيذيّة»[1].

أدلّة ضرورة الحكومة

1. الحكومة ضرورة اجتماعيّة:

يشير الإمام الخميني قدس سره في العديد من الموارد إلى إلى ضرورة ولاية الفقيه وبداهتها لكل من فهم الإسلام وعقائده وأحكامه: فيقول «**وولاية الفقيه من المواضيع التي يوجب تصوّرُها التصديقَ بها، فهي لا تحتاج لأيّ برهنة؛ وذلك بمعنى أنّ كلّ من أدرك العقائد والأحكام الإسلاميّة - ولو إجمالاً - وبمجرّد**

(1) الحكومة الإسلاميّة، الإمام الخميني قدس سره، ص22.

أن يصل إلى ولاية الفقيه ويتصوّرها سيصدّق بها فوراً، وسيجدها ضرورة وبديهيّة»[1].

فإنّ الحياة الاجتماعيّة تستدعي وجود مؤسّسات متعدّدة، فالمؤسّسة التشريعيّة ضروريّة لأجل وضع القانون وتطبيقه ضمن الظروف الاجتماعيّة الخاصّة، والمؤسّسة الإجرائيّة - التنفيذيّة - حاجة ضروريّة لأجل تنفيذ القانون وتطبيقه عمليّاً في المجتمع، ولأجل المحافظة على الاستقرار الأمني الداخلي والخارجي، والمؤسّسة القضائيّة حاجة ضروريّة لأجل الحدّ من المخالفات الشخصيّة والعامّة، ولإجراء العدل بين الناس، إنّ مجموع هذه المؤسّسات تسمّى الحكومة، والحكومة هي المسؤولة عن الأمور الاجتماعيّة العامّة، كحفظ الأمن والدفاع وبسط العدالة والرقيّ الاجتماعي والصحّة والتعليم وغيره.

إنّ هذا الأمر لا يختصُّ بمجموعة خاصّة من الناس أو بزمان معيَّن، بل إنّ جميع المجتمعات البشريّة على مرّ التاريخ تحتاج إلى الحكومة لإدارة المجتمع.

إنّ من ينكر ضرورة وجود حكومة فهو إمّا أنّه يريد الحريّة المطلقة دون أيّ حساب أو قيد، أو أنّه من زمرة الأشرار الذين يخافون من الحساب والنظام، أو أنّه شخص عانى من ظلم الحكومات الجائرة. لقد طرح الخوارج شعار: لا حكم إلا لله؛ لأجل نفي حاكميّة أيّ شخص في المجتمع، وقد أجابهم أمير المؤمنين عليه السلام بقوله: **«كلمة حقّ يُراد بها باطل»**[2].

بمعنى أنّه إن كان مرادكم أنّ الحاكميّة في الأصل هي لله عزّ وجلّ، فهذا أمر لا شكّ فيه، وإن كان المراد أنّه لا يحقّ لأحد أن يكون حاكماً على الناس، فهذا أمر باطل، يقول عليه السلام:

«وإنّه لا بدّ للناس من أمير برّ أو فاجر، يعمل في إمرته المؤمن ويستمتع

(1) الحكومة الإسلامية، م. س، ص1.
(2) نهج البلاغة، خطبة 40.

فيها الكافر، ويبلّغ الله فيها الأجل، ويجمع به الفيء، ويقاتل به العدو، وتأمن به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي، حتى يستريح برّ، ويُستراح من فاجر»[1].

ويشير الإمام عليه السلام في كلامه هذا إلى مجموعة من وظائف الحكومة:

1- المنع من الهرج والمرج.

2- تحصيل الضرائب الماليّة.

3- محاربة الأعداء.

4- تحصين الأمن الداخلي.

5- إجراء العدالة.

هذه هي أهمّ الضرورات الاجتماعيّة التي تتحقّق بتوسّط الحكومة والدولة.

وفي رواية عن الإمام الرضا عليه السلام، يرويها الفضل بن شاذان في جواب سؤالٍ عن أولي الأمر، وأنّه لِم فرض الله طاعتهم؟

قال عليه السلام: «**إنّ الخلق لمّا وقفوا على حدّ محدود، وأُمروا أن لا يتعدّوا ذلك الحد، لما فيه من فسادهم، لم يكن يثبت ذلك ولا يقوم إلا بأن يجعل عليهم فيه أميناً، يمنعهم من التعدّي والدخول في خطر عليهم؛ لأنّه لو لم يكن ذلك كذلك، لكان أحدٌ لا يترك لذّته ومنفعته لفساد غيره، فجعل عليهم قيّماً يمنعهم من الفساد، ويقيم فيهم الحدود والأحكام. ومنها، إنّا لا نجد فرقة من الفرق، ولا ملّة من الملل، بقوا وعاشوا إلا بقيّم ورئيس، ولما لا بدّ لهم منه في أمر الدين والدنيا، فلم يَجُزْ في حكمة الحكيم أن يترك الخلق ممّا يعلم أنه لا بدّ لهم منه ولا قوام لهم إلا به، فيقاتلون به عدوّهم ويقسّمون به فيئهم، ويقيم لهم جمعتهم**

(1) نهج البلاغة، م. س.

وجماعتهم، ويمنع ظالمهم من مظلومهم»[1].

2. سيرة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم

لقد استدلّ الإمام الخميني قدس سره على ضرورة الحكومة - في كتاب الحكومة الإسلاميّة - بسيرة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، فقال:

«إنّ سنة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ونهجه دليل على لزوم تشكيل الحكومة، وذلك:

أوّلاً: لأنّه هو صلى الله عليه وآله وسلم قام بتشكيل حكومة - والتاريخ يشهد بذلك - وقام بتطبيق القوانين، وتثبيت أنظمة الإسلام، وإدارة المجتمع، فأرسل الولاة إلى رؤساء القبائل والملوك، وعقد المعاهدات والاتّفاقات، وقاد الحروب.

والخلاصة: أنّه قام بتطبيق مسائل الحكم والدولة.

وثانياً: عيّن حاكماً بعده بأمر من الله تعالى، وعندما يعيّن الله تعالى حاكماً للمجتمع بعد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، فهذا يعني لزوم استمرار الحكومة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً. وبما أنّ الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم أبلغ الأمر الإلهي في وصيّته، فيكون بذلك أفاد ضرورة تشكيل الحكومة أيضاً»[2].

إنّ الذي يظهر لنا ممّا تقدّم أنّ أيّ مجتمع يسعى لبقاء حياته الاجتماعيّة صالحة، والوصول إلى الأهداف الإنسانيّة العليا، وتحقيق الكمال، لا بدَّ له من العمل على تحقيق أمرين:

1- قانون عادل يلبّي جميع الاحتياجات المادّيّة والمعنويّة.

2- قائد ونظام حكم قادر على إجراء القانون وتحقيق الهداية والعدالة الاجتماعيّة بين الناس.

(1) بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج6، ص60.

(2) الحكومة الإسلامية، الإمام الخميني قدس سره، ص 23.

3. حقيقة قوانين الإسلام:

الدليل الآخر على لزوم تشكيل الحكومة هو ماهيّة القوانين الإسلاميّة (أحكام الشرع). فماهيّة هذه القوانين تفيد بأنّها قد شُرِّعت لأجل تكوين دولة، ولأجل الإدارة السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة للمجتمع، إذ إنّها:

أولاً: تشتمل قوانين الشرع على قوانين ومقرّرات متنوّعة تبني نظاماً اجتماعيّاً شاملاً. ويتوّفر في هذا النظام الحقوقي كلّ ما يحتاجه البشر، من نمط التعامل مع الزوجة والأولاد والعشيرة والقوم وأهل البلد والأمور الخاصّة والحياة الزوجيّة، إلى المقررات المتعلّقة بالحرب والصلح والتعامل مع سائر الشعوب.

ومن القوانين الجزائيّة، إلى قوانين التجارة والصناعة... ويتّضح بهذا إلى أيّ حد يَهتمُّ الإسلام بالحكومة والعلاقات السياسيّة والاقتصاديّة للمجتمع، لكي يوفّر كافة ظروف تربية الإنسان المهذّب الفاضل. فالقرآن الكريم والسنّة الشريفة يشتملان على جميع القوانين والأحكام التي يحتاجها الإنسان لسعادته وكماله.

في كتاب الكافي باب تحت عنوان (الرد إلى الكتاب والسنة وأنّه ليس شيء من الحلال والحرام وجميع ما يحتاج الناس إليه إلا وقد جاء فيه كتاب أو سنة، والكتاب أي القرآن ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[1]، ويُقْسِمُ الإمام – حسب الروايات – أنّ كلّ ما يحتاج إليه الناس موجود في الكتاب والسنّة، وهذا لا شكّ فيه.

ثانياً: بالتدقيق في ماهيّة أحكام الشرع، نجد أنّ تنفيذها والعمل بها مستلزم لتشكيل الحكومة، وأنّه لا يمكن العمل بوظيفة تطبيق الأحكام الإلهيّة دون تأسيس سلطة عظيمة وواسعة للتنفيذ والإدارة[2].

(1) النحل، 89.

(2) الحكومة الإسلامية، الإمام الخميني قدس سره، ص27.

خلاصة الدرس

- القانون عبارة عن مجموعة من المقرّرات التي تشمل الواجبات والممنوعات.
- هناك مقدّمتان بديهيّتان لإثبات ضرورة وجود قانون للمجتمع:

الأولى: حاجة الإنسان إلى المجتمع.

الثانية: من لوازم الحياة الاجتماعيّة وجود التضارب والتضاد في مصالح أفراد المجتمع.

- إنّ وجود القانون المدوّن لا يكفي لإصلاح المجتمع، بل يحتاج إلى سلطة تنفيذيّة كي يكون أساساً لإصلاح البشريّة وإسعادها. وعليه، فإنّ القانون يحتاج إلى حكومة كي تحقّق الغاية المنشودة من وجوده.
- ضرورة ولاية الفقيه هي فرع بداهة فهم الإسلام ومعرفة أحكامه.
- إنّ من ينكر ضرورة وجود حكومة فهو إمّا أنّه يريد الحريّة المطلقة دون حساب، أو أنّه من زمرة الأشرار الذين يخافون من الحساب والنظام، أو أنّه شخص عانى من ظلم الحكومات الجائرة.
- يشير الإمام علي عليه السلام في كلام له إلى مجموعة من وظائف الحكومة منها:

1- المنع من الهرج والمرج.

2- تحصيل الضرائب الماليّة.

3- محاربة الأعداء.

4- تحصين الأمن الداخلي.

5- إجراء العدالة.

- يستعين الإمـام الخميني قدس سره في الاستدلال على لزوم تشكيل الحكومة بسنّة الرسـول صلى الله عليه وآله وسلم، فالرسول قـد قام بتشكيل حكومة، وعيّن حاكمـاً بعده بأمرٍ من الله.
- إنّ المجتمـع الذي ينشـد الأهداف الإنسانيّة العليا، وتحقيـق الكمال، لا بدّ له من تحقيق أمرين:

1- القانون العادل والشامل.

2- القيادة القادرة والحكيمة.

- إنّ حقيقة قوانين الإسلام دليل آخر على لزوم تشكيل الحكومة؛ وذلك لأمرين:

أوّلاً: إنّها تشتمل على قوانين متنوّعة تبني نظاماً اجتماعيّاً شاملاً.

ثانياً: إنّ تنفيذ هذه الأحكام والعمل بها يستلزم تشكيل الحكومة.

أين دور الناس في تعيين الحاكم؟

إنّ ما ينبغي الالتفات إليه أنّه في حكومة الإسلام لا يكون دور الناس تعيين ونصب الحاكم، بل إنّ الفقهاء الجامعين للشرائط معيَّنون بالفعل من قِبل الأئمّة المعصومين عليهم السلام، والحاكم الإسلامي ليس وكيلاً ونائباً عن الناس، بل هو (وليّ) المسلمين وبيده زمام الأمور؛ لأنّه الولي. أمّا دور الناس فهو أنّهم عبر قبولهم (الأمانة والولاية) عن طريق البيعة أو إعطاء صوتهم لفقيه خاص، ينجِّزون تكليف الولاية على الفقيه، وتعيين أدلّة نصب الولي الفقيه بحقّ هذا الفقيه.

وعليه، فالفقيه يكون مكلّفاً بإدارة المجتمع متى انتخبه عامّة الناس، أو خصوص الخبراء؛ لأنّ من يريد أن يكون حاكماً في المجتمع الإسلامي لا بدّ وأن يتمتّع بأمرين: المشروعيّة والمقبوليّة. والمشروعيّة تعطي الحاكم حقّ الحاكميّة؛ لأنّه لا حقّ لمن لا يملك مشروعيّة حكومة مقبولة عند الناس، ولا يكون قادراً على حكمهم، فإنّه مع عدم القدرة لا يكون التكليف في حقّه منجَّزاً.

كما أنّ الأمر كذلك بالنسبة لإمامة الإمام المعصوم عليه السلام، كالإمام أمير المؤمنين عليه السلام، فإنّه كان منصّباً من قِبل الله تعالى في تمام الحالات، سواءٌ أكان في طوال مدّة مظلوميّته لخمس وعشرين سنة، أم في مدّة تولّيه شؤون الخلافة. نعم، غاية ما بينها من الفرق هو أنّ قبول الناس به أتمَّ الحجّة عليه، وذلك قوله عليه السلام:

«لولا حضور الحاضر، وقيام الحجّة بوجود الناصر، لألقيت حبلها على غاربها...»[1].

(1) نهج البلاغة، شرح فيض الاسلام، الخطبة 3، ص 52.

وعليــه، فتشكيــل الحكومة الإسلاميّة وقيــادة المجتمع أمــران لا بدَّ لهما من حمايــة من قِبل الناس، سواءٌ أكان ذلك عن طريق البيعة، كالذي حصل مع أمير المؤمنين عليه السلام، أم عن طريق المظاهرات، كما حصل مع قائد الثورة الإسلاميّة الإمام الخميني قدس سره، أم عن طريق مجلس الخبراء الذي انتخبه الناس، كما في مورد قائد الثورة حضرة القائد آية الله العظمى الخامنئي.

أسئلة

أجب بصحأو خطأ:

1. **حياة الإنسان لا تعتمد على وجود قوانين صريحة في المجتمع، بقدر ما تعتمد على توفيق الباري وتدخّله في الأمور.**

صح ☐ خطأ ☐

2. **القوانين تتحقّق ويتمّ العمل بها من قِبل الناس ولو بدون وجود حكومة، فالعمل بها غير متوقّف على وجود الحكومة.**

صح ☐ خطأ ☐

3. **ما دام الهدف هو تنفيذ القانون فلا داعي لحكومة إلهيّة، يكفي وجود حكومة عاديّة تراقب الالتزام بالتكليف.**

صح ☐ خطأ ☐

4. **وجود القانون ووجوب العمل به ليس أمراً بديهيّا، وعلى الشارع أن يبدي رأيه وحكمه فيه بشكل صريح.**

صح ☐ خطأ ☐

5. **يستعين الإسلام بالقوانين الوضعيّة؛ وذلك لأنّ أحكام الإسلام التي جاء بها النبي ﷺ كانت مقتصرة على حاجات زمانها فقط.**

صح ☐ خطأ ☐

اختر الجواب الصحيح:

1. **لكي يصبح القانون أساساً لإصلاح البشريّة وإسعادها، فإنّه يحتاج إلى سلطة تنفيذيّة لذا:**

أ- يتعيّن على المسلم أن يبحث عن قائد له، ولو لم يكن حائزاً على الشروط، بناءً على حديث «لا بدّ للناس من إمام، برّ أو فاجر». ☐

ب- على المؤمن أن يطيع قوانين الدولة التي يعيش فيها. ☐

ج- أقرّ الله تعالى الحكومة والسلطة التنفيذيّة والإداريّة إلى جانب إرسال القانون، أي أحكام الشرع. ☐

2. **إنّ من لوازم الحياة الاجتماعيّة وجود التضارب والتضاد بين مصالح أفراد المجتمع:**

أ- وهذا التضارب والاختلاف لا مهرب منه، ولا يمكن السيطرة عليه. ☐

ب- والطريق لأجل الحدّ من هذا الأمر، إنّما يكون بوجود قانون مدّون يُتَحاكَم إليه عند الاختلاف. ☐

ج- لكن ليس من أولويّات الحكومة الإسلاميّة حلّ خلافات الناس، بل العمل العسكري هو الهمّ الرئيسي لها. ☐

3. **طرح الخوارج شعار «لا حكم إلا لله»، لأجل نفي حاكميّة أيّ شخص في المجتمع:**

أ- والحقّ أنّ الحاكمية هي للشعب. ☐

ب- فأجابهم الإمام علي عليه السلام بأنّها كلمة حقّ يُراد بها باطل. ☐

ج- والحق هو أنّه لا معنى لوجود حاكم مع وجود الله تعالى. ☐

4. بالتدقيق في ماهيّة أحكام الشرع، نجد أنّ تنفيذها والعمل بها مستلزم لتشكيل الحكومة وأنه:

أ- يمكن العمل بأحكام الشرع مع عدم وجود الحاكم. ☐

ب- لا يمكن العمل بوظيفة تطبيق الأحكام الإلهيّة دون تأسيس سلطة عظيمة وواسعة للتنفيذ والادارة. ☐

ج- يمكن الالتزام بأحكام الشرع بوجود حكومة، وإن كانت ضعيفة وقليلة الحيلة. ☐

5. الهدف من القانون في الدولة الإسلاميّة هو:

أ- الإعلان للناس من قِبل الفقيه الجامع للشروط كيفيّة إدارة المجتمع وممارسة الولاية الإسلاميّة. ☐

ب- ترسيخ وحدة المؤسّسات. ☐

ج- إنشاء جيش إسلامي قوي. ☐

الدرس الثاني

الحاكميّة في الحكومة الإسلاميّة

أهداف الدرس

1- أن يتعرّف الطالب على وجوه الحاكميّة وصورها.

2- أن يستدلّ الطالب على أدلّة الحاكميّة الإلهيّة.

3- أن يبيّن الطالب مباني الحكومة الإسلاميّة.

حق الحاكمية

بعد أن ثبت لدينا وجود حاجة لدى كلٍّ مجتمع إلى الحكومة والقانون، يأتي السؤال الآن عن حقّ الحاكميّة، لمن يكون هذا الحقّ؟ ومن أين ينشأ هذا الحقّ؟ لأنّنا مع ملاحظة كون جميع أفراد البشر هم على حدّ سواء بخصوص هذا الأمر، ولا ولاية لأحد على أحد آخر، ولا فضل لأحد على آخر، نسأل: من أين ينشأ حقّ الحاكميّة لشخصٍ ما، فيجب على الآخرين إطاعة أوامره؟ فهل لكلٍّ أحد حقّ إصدار الأوامر؟ أو أنّ هذا الحقّ يختصّ بأفراد معيّنين؟ وإذا كان كذلك، فمن أين أصبح لهم هذا الحقّ؟

وجوه الحاكميّة

1. التسلّط على الناس:

يرى بعض الناس أنّ هذا الحقّ هو لمن تسلّط على الناس، ويرون حقّ الحاكميّة من خلال الظلم والزور، وإن تمكّن شخص أو مجموعة أشخاص - ولو بالأسباب الباطلة - من السيطرة على مقدّرات المجتمع فلهم الحاكميّة، ولهم حقّ التقنين والأمر والنهي والثواب والعقاب، وهذا الرأي هو ما تتبنّاه الحكومات الديكتاتوريّة الاستبداديّة.

2. حكم طبقة خاصة:

ويرى بعض آخر أنّ هذا الحقّ محصور بطبقة خاصّة وفئة معيّنة من الناس، وأنّ لهذه الطبقة حقّ التقنين وحقّ الحاكميّة، ويتبنّى هذه النظرة بعض فلاسفة اليونان الذين يقسّمون المجتمع إلى طبقات، ويعتقدون أنّ طبقة الأشراف هي وحدها التي لها حقّ الحكومة وإدارة المجتمع، كما يعتقد آخرون بأنّ العمّال هم الذين لهم حقّ الحاكميّة.

3. حكم الأكثرية:

ويرى بعض المفكّرين الغربيّين، أمثال (روسّو) وغيره، أنّ هذا الحقّ ليس لشخص خاصّ، بل هو حقّ عامّة الأفراد أو أكثريّة الناس، ويرى هؤلاء أنّ حقّ الحاكميّة إنّما هو لكلّ فرد من الناس، وأنّ الناس هم الذين يُضفون المشروعيّة على القانون، وأنّ القانون الشرعي هو المبني على تصويت الناس له، والحكومة التي لها حقّ الحاكميّة هي التي تنتخبها الأكثريّة من الناس.

4. حقّ الحاكميّة لله تعالى:

وفي الرؤية الإسلاميّة ينحصر حقّ الحاكميّة بالله عزّ وجلّ؛ لأنّ الإنسان يجب عليه إطاعة من خلقه وأعطاه الوجود، وحيث إنّ الإنسان لا يأخذ وجوده من أبناء جنسه، ولا يتوقّف بقاؤه عليهم، فلا إلزام من أحد على أحد، والله عزّ وجلّ المالك الحقيقي للإنسان هو الوليّ الواقعي، وعليه فاتّباع وإطاعة أوامر غير الله عزّ وجلّ مشروط بالتنصيب والتعيين من قِبل الله عزّ وجلّ، قال تعالى:

﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1].

إنّ من لوازم مملوكيّة الإنسان لله، ومالكيّة الله عزّ وجلّ للإنسان، أن يكون تدبير أمور المجتمع فقط بيده سبحانه، والجميع مطيع لأمره خاضع له.

(1) آل عمران، 189.

ويقول الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾[1].

أدلّة الحاكميّة الإلهيّة

بعد أن أوضحنا الرؤية الإسلاميّة في شأن الحكومة، وأنّها حقّ إلهي، نبحث الآن في الجذور الفكريّة التي تبتني عليها هذه الرؤية:

1. العلم الإلهيّ المطلق:

ذكرنا عند الحديث عن ضرورة القانون للمجتمعات البشريّة أنّ الهدف والغاية من القانون هو تأمين حياة اجتماعيّة صالحة، ووصول الإنسان إلى كماله المادّيّ والمعنويّ، وعليه نقول: إنّ القانون المطلوب هو القانون الذي يساعد جميع أفراد المجتمع في الوصول إلى الكمال المادّيّ والمعنويّ، ويلاحظ في ذلك جميع الأبعاد الوجوديّة للإنسان؛ لأنّ أيّ قانون إن كان لصالح فئة معيّنة من الناس، وكان موجباً لحرمان سائر الناس من الوصول إلى الكمال المادّيّ والمعنويّ، سواءٌ أكانوا أقلّيّة أم أكثريّة، لن يكون مطلوباً، وعليه فخصوصيّة القانون المطلوب هي في تأمينه منافع ومصالح جميع الناس التي تعيش في المجتمع، وبأفضل الوسائل.

إنّ الخصوصيّة الأخرى التي ينبغي توفّرها في القانون المطلوب، هي أن لا يقتصر دوره على تأمين المصالح المادّيّة، بل في أن يكون عاملاً لتنمية البعد المعنوي للإنسان؛ لأنّ الرؤية الإسلاميّة للإنسان لا تقتصر على ملاحظة الوجود المادّيّ، بل ترى في الوجود الروحي أصالة، وأنّ المادّة وسيلة لتكامل الروح.

فلا بدَّ للقانون الاجتماعي المدوّن من أن يضمن المصالح المعنويّة للإنسان، ولا أقلّ من عدم التنافي بين القانون وبين التكامل المعنويّ والروحيّ للإنسان، وهذا يدلّنا على أن المقنِّن لا بدّ وأن يتمتّع بإحاطة كاملة بجميع المصالح الفرديّة

(1) يوسف، 40.

والاجتماعيّة، الجسميّة والروحيّة، المادّيّة والمعنويّة للإنسان، حتى يتمكّن من وضع قانون يلحظ جميع الأبعاد الإنسانيّة، وهذه الخصوصيّة لا تتوفّر إلا في الله عزّ وجلّ؛ لذا كان أمر وضع القانون بيده تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهۡدِي لِلۡحَقِّۗ أَفَمَن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰ﴾[1].

فـالله عزّ وجـلّ هو الذي يعرف الحقّ، وهو المحيط بجميـع المصالح والمفاسد، وهو الذي له الولاية على عباده، وينبغي عليهم طاعته.

2. الله هو الغنيّ المطلق:

الخصوصيّـة الأخـرى التي لا بدّ مـن توفّرها في المشرّع والمقنّـن، هي أن يكون بعيداً عن الذاتيّة والأنا حتى يضع قانوناً مطابقاً للحقّ والعدالة، وتوضيح هذا الأمر: إنّ مجـرّد العلـم بالمصالح والمفاسد لا يكفـي لوضع القانون، فإنّ مـن الممكن أن يكون المقنّن مطّلعاً على المصالح والمفاسد، ولكنّه في عمليّة التقنين يلحظ المنافع الشخصيّـة أو العائليّـة أو الفئويّـة؛ فيضع قانونـاً يؤمّن منافعه الذاتيّـة. إنّ الإنسان يتأثّـر دائماً بالميـول والرغبات الشخصيّة، سـواءٌ أكان ذلك بإرادتـه أم كان قهراً؛ فهو غير معصوم عن الخطأ والزلل. أمّا الله عزّ وجلّ فهو مضافاً إلى إحاطته التامّة بالمصالـح والمفاسد لا يضرّه أيّ عمل، كما لا يعـود بالنفع عليه أيّ عمل؛ فهو الغنيّ المطلق، والمبرّأ من المصالـح الشخصيّة والفئويّة، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾[2].

﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِن تَكۡفُرُوٓاْ أَنتُمۡ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾[3].

وعليه، فلا نفع ولا ضرر يصل إليه عزّ وجلّ، بل ما يضعه من قانون إنّما يضعه بما تمليه مراعاة الحقّ والعدالة.

(1) يونس، 35.
(2) لقمان، 26.
(3) إبراهيم، 8.

3. الربوبيّة التكوينيّة والتشريعيّة هي لله عزّ وجلّ:

من الأمور الأخرى التي تُثبت حقّ الحاكميّة لله عزّ وجلّ ولزوم طاعته، هو الاعتقاد (بالتوحيد في الربوبيّة)، فمن مراتب التوحيد (الربوبيّة المطلقة لله)؛ أي إنّ الله عزّ وجلّ بيده أمر تدبير هذا الكون، ومن جملته الإنسان، وهو مضافاً إلى خلقه للإنسان فإنّ بيده إيصال الإنسان إلى كماله المطلوب؛ فلا بدّ للموحِّد من الاعتقاد بـ (الربوبيّة التشريعيّة)، أي لا بدّ من الطاعة والتسليم له سبحانه، ومعرفة أنّه هو الذي له حقّ الأمر والنهي، أو من نصّبه من قبله لذلك، ولا حقّ لأحد في الأمر والنهي مستقلّاً عن إرادته، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾[1].

وقال: ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَمَّا جَاءَنِيَ الْبَيِّنَاتُ مِن رَّبِّي وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2].

فحيث كان الله هو «**ربّ الكون**» وبيده روح الإنسان وجسمه، فلا بدَّ أن يكون الإنسان كسائر المخلوقات مطيعاً له، وألّا يرى لغيره حقّ الحاكميّة والحكومة.

مباني الحكومة الإسلاميّة

حكومة الإسلام هي حكومة القانون. وفي هذا النمط من الحكومة تنحصر الحاكميّة بالله والقانون الذي هو أمر الله وحكمه، فقانون الإسلام أو أمر الله له تسلّط كامل على جميع الأفراد وعلى الدولة الإسلاميّة. فالجميع بدءاً من الرسول الأكرم ﷺ ومروراً بخلفائه وسائر الناس تابعون للقانون النازل من عند الله إلى الأبد. وإذا كان النبي ﷺ قد تولّى الخلافة، فقد كان ذلك بأمر من الله؛ إذ إنّ الله تعالى هو الذي جعله ﷺ خليفة؛ «**خليفة الله في الأرض**» لا أنّه قام بتشكيل الحكومة من نفسه وأراد أن يكون رئيساً على المسلمين. كما أنّه حيث كان يحتمل

(1) الأنعام، 164.
(2) غافر، 66.

حصــول الخلاف بين الأمّة بعد رحيله؛ إذ كانوا حديثي عهدٍ بالإسلام والإيمان، فقد ألــزم الله تعالى الرسول ﷺ بــأن يقف - وبشكلٍ فوري - في وســط الصحراء ليبلّغ أمــر الخلافة. فقام الرسول ﷺ بحكم القانــون، واتّباعاً لحكم القانون بتعيين أمير المؤمنين عليه السلام للخلافة، لا لكونه صهره، أو لأنّه كان قد أدّى بعض الخدمات، وإنّما لأنّه ﷺ كان مأموراً وتابعاً لحكم الله، ومنفّذاً لأمر الله.

أجــل، فالحكومــة في الإسلام تعني اتّباع القانــون، والقانون وحده هو الحاكم في المجتمع.

فحيث أعطيــت صلاحيّات محدودة للرسول الأكرم ﷺ وللــولاة، فإنّما كان ذلك من الله سبحانه. وفي كلّ وقت كان يقوم فيه النبي ﷺ ببيان أمر أو إبلاغ حكم، فإنّما يكون ذلك منه اتّباعاً لحكم الله وقانونه. واتّباع الرسول ﷺ إنّما هو أيضاً بحكم من الله، حيــث يقول تعالــى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، واتّباع أولي الأمر أيضــاً بحكم من الله، حيث يقول تعالــى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾[1]، فــرأي الأشخاص، وحتى رأي الرسول الأكرم ﷺ ليس له أيّ دور في الحكومة والقانون الإلهي، فالجميع تابعون لإرادة الله تعالى[2].

(1) النساء، 59.

(2) الحكومة الإسلاميّة، الإمام الخميني قدس سره، ص42.

خلاصة الدرس

- هناك آراد متعدّدة في حق الحاكميّة البعض قال أن الحاكميّة حقّ لمن يتسلّط على الناس من خلال الظلم والجور، وآخرون قالوا أن الحقّ محصور بطبقة معينة من الناس، وهي طبقة الأشراف، وبعضهم يعتقد بأنّ الحاكميّة هي للحكومة المنتخبة من قبل أكثريّة الناس.
- الحاكميّة في الإسلام حقّ محصور بالله تعالى، وهذه هي الرؤية الإسلاميّة.
- أدلّة الحاكميّة الإلهيّة:

1- العلم الإلهي المطلق.

2- الله هو الغني المطلق.

3- الربوبيّة التكوينيّة والتشريعيّة هي لله عزّ وجلّ.

- حكومة الإسلام هي حكومة القانون، والقانون هو أمر الله وحكمه، وخلافة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنّما هي بأمر الله تعالى، وقيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتعيين أمير المؤمنين عليه السلام للخلافة من بعده كان اتّباعاً لحكم القانون الإلهي.
- الحكومة في الإسلام تعني اتّباع القانون، والقانون وحده هو الحاكم، والصلاحيات المعطاة للرسول صلى الله عليه وآله وسلم وللولاة من بعده هي من الله عزّ وجلّ.

عشق غير محدود

حبّ لا حدود له، وعشق ليس له نهاية...

كانوا لسان بيانه، وأذنه الواعية، وعين بصره وبصيرته، وصوت الحقّ الذي دوّى من خلاله...

كانوا يملكون قلبه وعقله وروحه...

هم أهل بيت النبوّة، ومعدن الرسالة، وهو العاشق الولهان الذي ذاب فيهم حبّاً وولاءً طيلة حياته الشريفة في عالم الدنيا، إلى أن غادرها هادئاً مطمئنّاً مشتاقاً إلى مقرّه الأبدي في جوارهم؛ نعم، في جوارهم، وكيف لا؟ وهم القائلون: «**ما أحبّنا عبد إلا حشره الله معنا، وهل الدين إلا الحب**»[1].

هذا الحبّ وهذا العشق، اللذان فاقا كلّ حبّ وعشق؛ فهو لم يبكِ عندما وصله نبأ استشهاد ولده، لكنّ دموعه كانت تنهمر لدى سماعه نداء «**يا حسين**».

هو القائد الكبير للثورة الإسلامية، الإمام الخميني قدس سره، الذي كان يستمدّ العون في كلّ كبيرة وصغيرة من الوجود المقدّس للأئمّة الأطهار عليهم السلام بعد الله (عزّ وجلّ)، فكانوا مرجعه الدائم، والوسيلة الوحيدة لنيل رضا الله وتوفيقه.

يقول أحد معاونيه: «**كتب الإمام رسائل إلى علماء المدن، وأمرني أن أذهب إلى محافظات خراسان وسيستان وبلوشستان؛ لأوصل رسائله ونداءه إلى العلماء. عندما أتيت لتوديعه، سلّمني الرسائل وقال: قبل أن تقابلوا أيّ شخص، تشرّفوا أولاً بزيارة الحرم المطهّر لثامن الأئمّة علي بن موسى الرضا عليه السلام، وقولوا له - نقلاً عن لساني -: قد استجدّ - أيّها السيّد - أمرٌ عظيمٌ جداً، ومسألةٌ خطيرة، ونحن اعتبرنا تكليفنا أن نثور ونتحرّك، فإن كان ذلك ممّا يرضيك، فأيّدنا**»[2].

(1) دعائم الإسلام، القاضي النعمان المغربي، ج1، ص71.
(2) المذكّرات الخاصّة، ج1، ص120.

أسئلة

أجب بصحأو خطأ:

1. الحاكميّة في المجتمع الإسلامي راجعة إلى الوليّ الفقيه بما هو حاكم منتخب من قِبل الشعب.

صح ☐ خطأ ☐

2. الحاكميّة هي حقّ لجميع الأفراد، فكلّ فرد يحقّ له أن يكون الحاكم، ولكن بحسب اختيار الناس.

صح ☐ خطأ ☐

3. الحاكم هو من يضع القوانين المتكفّلة بمصالح الناس ودرئهم عن المفاسد، وهذا القانون إنّما يضعه الله سبحانه وتعالى لكونه هو الأعلم بمصالح البشرية.

صح ☐ خطأ ☐

4. للرسول أن يُعمل رأيه الشخصي، وما يراه مناسباً بحسب اطّلاعه على أحوال الناس، فيمكن له أن يعدّل القانون الإلهي.

صح ☐ خطأ ☐

5. من أقسام التوحيد «التوحيد في الربوبية»، بمعنى أنّه لا إله غير الله تعالى.

صح ☐ خطأ ☐

اختر الجواب الصحيح:

1. **الحكومة في الإسلام تعني اتّباع القانون، والقانون وحده هو الحاكم في المجتمع:**

أ- والناس يحقّ لهم تعديل القوانين بحسب الظروف. ☐

ب- وإذا أعطيت صلاحيّات محدودة للرسول الأكرم ﷺ وللولاة، فإنّما كان ذلك من اللّه. ☐

ج- والوليّ يحقّ له تغيير القوانين الإلهيّة. ☐

2. **لا بدَّ للقانون الاجتماعي المدوّن من أن يضمن المصالح المعنويّة والماديّة للإنسان:**

أ- وهذا يدلّنا على أن المقنِّن لا بدّ وأن يتمتّع بإحاطة كاملة بجميع المصالح الفرديّة والاجتماعيّة، الجسميّة والروحيّة، الماديّة والمعنويّة للإنسان، حتى يتمكّن من وضع قانون يشمل جميع الأبعاد الإنسانيّة. ☐

ب- وهناك تنافٍ بين الجانب المعنويّ والجانب المادّيّ للإنسان. ☐

ج- والقانون الإلهي ينظر إلى الجانب الروحي للإنسان، ويوليه الأهمّيّة البالغة أكثر من اهتمامه بالجانب المادّيّ والجسدي. ☐

3. **حكومة الإسلام هي حكومة القانون:**

أ- لذا على المؤمنين أن يضعوا القوانين بأنفسهم لكي يستقيم نظام الحكومة. ☐

ب- وفي هذا النمط من الحكومة تنحصر الحاكميّة ووضع القوانين بالله سبحانه تعالى. ☐

ج- لا داعي لأن يكون هناك قانون، فمجرّد وجود القائد والوليّ كفيل بقيام النظام. ☐

4. **هناك خصوصيّة يجب أن توجد في المشرّع والمقنّن:**

أ- هي أن يكون بعيداً عن الذاتيّة والأنا حتى يضع قانوناً مطابقاً للحقّ والعدالة. ☐

ب- أن يكون ذكيّاً وفطناً. ☐

ج- أن يشاور أهل العلم. ☐

5. **إنّ من لوازم مملوكيّة الإنسان لله، ومالكيّة الله عزّ وجلّ للإنسان:**

أ- أن يكون تدبير أمور المجتمع فقط بيده، والجميع مطيع لأمره خاضع له. ☐

ب- أن يحسن الإنسان عبادة ربّه. ☐

ج- أن يقوم الله بمنع الظلم والفساد بقوّته وقدرته. ☐

الدرس الثالث

الحكومة والحاكمية في عصر الغيبة

أهداف الدرس

1- أن يذكر الطالب الدليل على ضرورة السعي لإقامة حكومة العدل في زمن الغيبة.

2- أن يجيب على الشبهات التي طرحت لنقد نظرية القيام في زمن الغيبة.

3- أن يبيّن ان ولاية الفقيه من أبرز مصاديق التمهيد لحكومة العدل العالمية.

الحاكمية في زمن الغيبة

لقد قضى الله عزَّ وجلَّ لصاحب العصر والزمان عجل الله فرجه الشريف أن يغيب عن الناس، فحرموا من بركات وجوده، وما دامت الحكمة الإلهيّة قد اقتضت غياب الإمام عجل الله فرجه الشريف فهل يعني ذلك الالتزام بتعطيل الأحكام وعدم لزوم قيام حكومة إسلاميّة تؤدّي فريضة تنفيذ هذه الأحكام؟

هذا السؤال هو الأوثق ارتباطاً بنا؛ لأنّه يتحدّث عن عصر الغيبة الذي نعيشه، والذي قد يتحوّل إلى شبهة لدى البعض تدعوهم إلى التزام بيوتهم وعدم قيامهم بأيّ عمل يعود إلى تحديد مصير المجتمع الإسلامي، بشكل ينسجم عملياً مع مقولة فصل الدين عن السياسة، وقد واجه الإمام الخميني قدس سره أثناء قيامه بالدور الكبير في الثورة الإسلاميّة المباركة هذه الشبهة في خطاباته وكتاباته، حيث اعتبر ولاية الفقيه فكرة علميّةً واضحة قد لا تحتاج إلى برهان، بمعنى أنّ من عرف الإسلام يرى بداهتها[1].

شبهات حول قيام الحكومة الإسلاميّة في عصر الغيبة

ورد في مجموعة من الروايات ما يوهم بعدم جواز قيام الحكومة الإسلاميّة في عصر الغيبة، نذكر منها ما قد يستدلّ بها على أنّ الجهاد والقتال يجب أن يكون بإشراف الإمام المعصوم وأمره، وأنّ الجهاد مع غير الإمام المفترض الطاعة حرام،

(1) الحكومة الإسلاميّة، الإمام الخميني قدس سره، ص17.

مـن قبيل مـا ورد عن بشير، عن أبي عبـد الله عليه السلام، قال: «**قلت له: إنّـي رأيت في المنـام أنّـي قلت لك: إنّ القتال مع غير الإمام المفترض طاعته حرام مثل الميتة والـدم ولحـم الخنزيـر. فقلت لـي: نعم، هو كذلـك. فقال أبو عبـد الله عليه السلام: هو كذلك، هو كذلك**»[1].

وروايـة عبدالرحمن الأصـمّ، عن جدّه، عن أبي جعفـر عليه السلام: «**... ولا جهاد مع الإمام**»[2].

ورواية الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون، قال: «**والجهاد واجب مع الإمام العادل**»[3].

وما عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «**كلّ راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت يُعْبَد من دون الله عزّ وجلّ**»[4].

ورواية سدير: «**قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: يا سدير، الزم بيتك، وكن حلساً من أحلاسـه، واسكـن مـا سكن الليل والنهار، فـإذا بلغك أنّ السفيانـي قد خرج فارحل إلينا، ولو على رجلك**»[5].

إحقاق الحقّ بقيام الحكومة الإسلاميّة العادلة

والجـواب عن شبهة القعـود وعدم القيام لإحقـاق الحقّ واضح جـدّاً، ويمكن أن نذكره ضمن أمور:

1. أحكام الإسلام المطلقة:

إنّ ملاحظة أحكام الإسلام المطلقة التي لا تحدّ بزمان، والتي لا تقام إلا في ظلّ

(1) وسائل الشيعة، الحر العاملي، ج 15، ص 45.
(2) م. ن، ج11، ص 119.
(3) م. ن، ج15، ص 17.
(4) م. ن، ج15، ص 52.
(5) م. ن، ج15، ص 51.

حكومــة إسلاميّة عادلة يفرض قيام الحكومة، وإلا فإنّ تركها سوف يؤدّي إلى تعطيل الكثير من الأحكام، ومثال ذلك:

أ – الدفاع: الجهاد والدفاع عن بلاد المسلمين ودمائهم وأعراضهم واجب باتّفاق كافّة الفقهــاء، وأداء هذا الواجب يتوقّف على وجود حكومة قادرة على تجهيز المسلميــن بالقدرات القتاليّة وتجهيز أنواع الأسلحة التي تُمكّن المسلمين من مواجهــة العدو، لا سيما فــي عصرنا الحاضر. يقول الإمــام الخميني قدس سره: «**نــرى أنّ أحكام الجهــاد والدفــاع عن حياض المسلمين لضمــان استقلال وكرامة الأمّة، تدلّ هي الأخرى على ضرورة تشكيل هذه الحكومة.**

وقــد حكم الإسلام بوجوب الإعداد والاستعداد والتأهّب التامّ حتّى في وقت السلــم بموجب قوله تعالــى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾[1]. **وإذا كان المسلمــون ملتزميــن بمدلول هذه الآية، ومستعدّين للقتال تحت كلّ الظروف، لم يكن في ميسور حفنة من اليهود احتلال أراضينا، وتخريب مسجدنا الأقصى وإحراقه، من غيــر أن يُقابــل ذلك بأيّة مقاومة. وكلّ ذلك إنّما تمّ كنتيجة حتميّة لتقاعس المسلميــن عــن تنفيــذ حكم الله، ولتهاونهــم فــي تشكيــل حكومــة صالحة مخلصة.**

فــإنّ آيــة ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ...﴾ **تأمــر بالقــوّة والاستعداد والتأهّــب الكامــل، حتّــى لا يسومنا الأعــداء سوء العذاب، لكنّنــا لم نتّحد، بل تحسبنا جميعاً وقلوبنا شتّى، ولم نستعدّ، فتعدّى الظالمون حدودهم، وبغوا علينا، وظلمونا**»[2].

(1) الأنفال، 60.

(2) الحكومة الإسلامية، الإمام الخميني قدس سره، ص45 و46.

ب – إقامة الحدود: حيث تتضمّن شريعة الإسلام قانون عقوبات يضع حدّاً للإعتداء على حقوق الناس، وهذا كلّه موكول إلى الحاكم الإسلامي العادل المأذون له من قبل الله عزَّ وجلَّ. يقول الإمام الخميني قدس سره: «**ولا يمكن لهذه الأحكام أن تُقام بدون سلطات حكوميّة؛ فبواسطتها تُؤخذ الديّة من الجاني، وتُدفع إلى أهلها، وبواسطتها تُقام الحدود، ويكون القصاص تحت إشراف ونظر الحاكم الشرعيّ**»[1].

ج – الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: وهو من أعظم الواجبات الإلهيّة، وقد ذكر له الفقهاء مراتب من الإنكار بالقلب واللسان واليد، وإذا كان الإنكار بالقلب واللسان ميسّراً لكلّ مكلف، فإنّ الإنكار باليد تتوقّف فعاليته في أكثر الحالات على وجود حكومة عدل مأذون لها من الله تعالى، تقوم بفرض المعروف واجتثاث المنكر، إلى سائر الأحكام الأخرى كإقامة الجمعة والجماعات والفرائض الكبرى...

من العجيب أن يقال بضرورة حفظ أموال اليتامى والغيّب والقاصرين وأموال الحقوق الشرعيّة، ولا يؤمنون بحفظ دماء المسلمين وأعراضهم! فهل يمكن أن لا يرضى الشارع بإهمال هذه الأموال الصغيرة الخاصّة، ويرضى بإهمال كيان المسلمين وأموالهم وأعراضهم؟!

يقول الإمام الخميني قدس سره: «**بديهيّ أنّ ضرورة تنفيذ الأحكام لم تكن خاصّةً بعصر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، بل الضرورة مستمرّة؛ لأنّ الإسلام لا يُحدّ بزمانٍ أو مكان، لأنّه خالد فيلزم تطبيقه وتنفيذه والتقيّد به إلى الأبد. وإذا كان حلال محمّد حلالاً إلى يوم القيامة، وحرامه حراماً إلى يوم القيامة، فلا يجوز أن تُعطّل حدوده، وتُهمل تعاليمه، ويُترك القصاص، أو تتوقّف جباية الضرائب الماليّة، أو يُترك الدفاع عن أمّة المسلمين وأراضيهم.**

(1) الحكومة الإسلامية، الإمام الخميني قدس سره، ص46.

فقد ثبت بضرورة الشرع والعقل أنّ ما كان ضروريّاً أيّام الرسول ﷺ وفي عهد الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام من وجود الحكومة، لا يزال ضروريّاً إلى يومنا هذا»[1].

2. النهي عن القيام أسبابه الخاصة:

إن ما ورد من الروايات في ذمّ بعض الخارجين في زمن الأئمّة عليهم السلام له علاقة بأهداف هؤلاء الخارجين، وبالمصالح في ذلك الزمان؛ فالإمام كان موجوداً، ولا بدّ وأن يكون الخروج بإذنه، وهؤلاء إمّا أنّه لم يكن خروجهم بإذن الإمام عليه السلام، أو أنّه كان للدعوة لأنفسهم وليس للإمام، أو للأسباب التي لا تثبت لنا عدم جواز القيام وتأسيس حكومة العدل حتّى في عصر الغيبة.

وكذلك الحال في الروايات التي وردت بلسان أنّ الخارج قبل قيام القائم هو طاغوت، فإنّها تذمّ ذلك الخارج الذي يدعو إلى نفسه، ولا تذمّ وتمنع خروج من يقوم لنقض الباطل وإقامة حكومة العدل طبق الأحكام الواردة عن أهل بيت العصمة والطهارة عليهم السلام.

3. كثرة الروايات الدالة علي القيام:

لقد وردت الروايات العديدة في مدح من يخرج لطلب الحقّ ونصرة المظلوم وللتمهيد للمهدي عجل الله فرجه، وهذا ما يظهر في العنوان الآتي.

ولاية الفقيه وحركة التمهيد

إنّ لمسألة ولاية الفقيه أثراً كبيراً في تعجيل ظهور الإمام الحجّة عجل الله فرجه؛ لارتباطها ارتباطاً وثيقاً بحركة التمهيد لظهور الإمام الحجة عجل الله فرجه، فإنّ الروايات التي تتكلّم على الرايات السود التي تأتي من خراسان وأنّها رايات هدى، لا بدّ وأن تكون تحت ولاية الفقهاء حتّى تصبح شرعيّة وهادية وساعية إلى إقامة حكم الله تعالى على الأرض؛ لأنّ الفقهاء هم الذين ينوبون عن الإمام في غيبته في هذه الشؤون.

(1) م. ن، ص 39.

وفيما يلي نلقي الضوء على بعض تلك الروايات:

1. رجل من أهل قم:

ورد عن الإمام الكاظم عليه السلام: «**رجل من أهل قم، يدعو الناس إلى الحقّ، يجتمع معه قوم قلوبهم كزبر الحديد، لا تزلّهم الرياح العواصف، لا يملّون من الحرب ولا يجبنون، وعلى الله يتوكّلون، والعاقبة للمتّقين**»[1].

وعن الإمام الصادق عليه السلام: «**ستخلو كوفة من المؤمنين، ويأزر عنها العلم كما تأزر الحيّة في جحرها، ثمّ يظهر العلم في بلدة يقال لها قمّ، وتصير معدناً للعلم والفضل، حتّى لا يبقى في الأرض مستضعف في الدين حتّى المخدرات في الحجال، وذلك عند قرب ظهور قائمنا، فيجعل الله قمّ وأهله قائمين مقام الحجّة، ولولا ذلك لساخت الإرض بأهلها، ولم يبقَ في الأرض حجّة، فيفيض العلم منه إلى سائر البلاد في المشرق والمغرب، فيتمّ حجّة الله على الخلق، حتّى لا يبقى أحد على الأرض لم يبلغ إليه الدين والعلم، ثمّ يظهر القائم عجل الله فرجه**»[2].

2. الممهّدون من المشرق:

ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «**كأنّي بقوم قد خرجوا بالمشرق، يطلبون الحقّ فلا يعطونه، ثمّ يطلبونه، فإذا رأوا ذلك وضعوا سيوفهم على عواتقهم، فيعطون ما شاؤوا، فلا يقبلونه حتّى يقوموا، ولا يدفعونها إلا إلى صاحبكم (أي الإمام المهديّ عجل الله فرجه)، قتلاهم شهداء**»[3].

ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**يخرج ناس من المشرق، فيوطّئون للمهدي (سلطانه)**»[4].

(1) بحار الأنوار، ج109، ص168.
(2) م. ن، ج57، ص213.
(3) م. ن، ج52، ص243.
(4) م. ن، ج51، ص87.

3. المهّدون من خراسان:

عـن رسول الله ﷺ: «**تنـزل الرايات السود من خراسان إلـى الكوفة، فإذا ظهر المهدي بعثت إليه بالبيعة**»[1].

4. راية اليماني:

عـن الإمام الباقر عليه السلام: «**وليس في الرايات أهدى من راية اليماني، هي راية هدى؛ إنّه يدعو إلى صاحبكم**»[2].

الوليّ الفقيه

تأسيسـاً علـى ما مـرّ، فإنّ الولـيّ الفقيه هو مـن أبرز مصاديق الذيـن يمهّدون للظهـور المبـارك؛ لأنّ الظهور يحتاج إلـى قاعدة متينة يعتمد عليهـا في الانطلاق بالثورة الكبرى، والوليّ الفقيه الباسط سلطته هو القادر على لعب هذا الدور الكبير، انطلاقـاً من المسؤوليّة الكبرى التي تصدّى لها، والتي ألقيت على عاتقه، والمتمثّلة فـي عصرنـا الحاضـر بشخص الإمـام السيّـد الخامنئي دام ظله، الّـذي يقود حركة التمهيد، حتّى يـأذن الله تعالى لصاحب الأمر بالفرج، ويُظهر دينه على الدين كلّه، ولو كره المشركون.

يقـول الإمـام الخميني قدس سره: «**رجاؤنـا أن يعجّـل الله سبحانه وتعالـى بقدوم ذلك اليـوم الميمـون والمبـارك، الـذي ستشع فيه شمـس الهداية والإمامـة. وعلينا نحن الذين ننتظر ذلك اليوم، أن نسعى لإحقاق الحق، وأن نجعل قانون العدل الإلهي هو القانون الذي يحكم هذه البلاد، بلاد ولي العصر والزمان عجل الله فرجه، وأن نحذر من النفاق والمنافقيـن، ويكـون اهتمامنا منصبّاً على جلب رضا الله سبحانه وتعالى، في سعينا للعيش كإخوة تحت قانون العدل والمسـاواة، والسير بثورتنا الإسلاميّة إلى الأمام.**

(1) الغيبة، الشيخ الطوسي، ص452.

(2) بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج52، ص232.

ويجب أن نعلم أن الله يرى أعمالنا ويراقبنا؛ ولهذا يجب أن لا نتخلّى عن القوانين الإسلامية، وأن لا نعير لوساوس الشيطان وأصحاب الفتن أيّ أهميّة»[1].

بداية نهضة الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف العالميّة

إنّ عصر الإمام الخميني قدس سره وعصر الثورة الإسلاميّة - إن شاء الله - هو عصر تهيئة الأرضيّة لآخر حجّة على وجه الأرض، وعصر تلهّف البشريّة الشديد لقرب الظهور الأكبر، ظهور الحجّة ابن الحسن العسكري عجل الله فرجه الشريف.

إنّه العصر الذي: «**نشاهد فيه أكثر من ذي قبل تجلّي آثار الثورة الإسلاميّة على عالم المستضعفين والمظلومين، ونجد أنّ تلك الحركة التي قام بها المستضعفون والمظلومون ضدّ المستكبرين والطغاة قد بدأت، وأخذت تشقّ طريقها للأمام، وغدت أمل المستقبل المضيء، وهي تعمل على تقريب تحقّق الوعد الإلهي**» كما يقول الإمام الخميني قدس سره[2].

ومن أقوال الإمام قدس سره فيما يخصّ الولاية والحكومة: «**إنّنا في هذا العصر، نجد وكأنّ العالم يستعدّ لاستقبال طلوع شمس الولاية من أفق مكّة المكرّمة وكعبة آمال المحرومين**»[3].

«**ونسأل الله تعالى أن يمنّ على المسلمين والعالم كافّة بتعجيل الظهور والفرج في هذا العصر**»[4].

«**أرجو أن تصبح هذه الثورة ثورة عالميّة، وأن تكون مقدّمة لظهور بقيّة الله (أرواحنا فداه)**»[5].

(1) صحيفة الإمام الخميني قدس سره، ج 14، ص 371.
(2) صحيفة الإمام الخميني قدس سره، م. س، ج18، ص11.
(3) م. ن، ج21، ص107.
(4) م، ن، ج18، ص11.
(5) م، ن، ج16، ص88.

«كونوا أوفياء حتّى الموت للجمهوريّة الإسلاميّة التي هي ثمرة دماء آبائكم، وابذلوا الجهود المضنية للتمهيد لقيام ونهضة مُنجي البشرية وخاتم الأوصياء وفخر الأولياء بقيّة الله (روحي فداه)»[1].

«إنّ هذا العصر هو العصر الذي سنُصدّر فيه ثورتنا، والذي يعني في الحقيقة تصدير ثورة الحقّ وبيان الأحكام المحمّديّة، واضعين بذلك نهاية لظلم وسيطرة ناهبي خيرات العالم، وممهّدين الطريق إن شاء الله لظهور مُنجي ومصلح البشريّة إمام الزمان (أرواحنا فداه)؛ وذلك لأنّ ثورتنا لا تحدّها حدود إيران، فثورة الشعب الإيراني هي بداية نهضة الإسلام العالميّة الكبرى بقيادة الإمام المهديّ الحجّة (أرواحنا فداه)، عجّل الله تعالى فرجه الشريف وتفضّل على المسلمين والبشريّة جمعاء بظهوره المبارك في هذا العصر»[2].

(1) م، ن، ج13، ص21.
(2) م، ن، ج21، ص107.

خلاصة الدرس

- وردت عدّة روايات توهم بعدم جواز قيام حكومة إسلاميّة في عصر الغيبة، منها: ما يستدل بها على كون الجهاد والقتال بإشراف المعصوم عليه السلام.
- والجواب على هذه الشبهة أن أحكام الإسلام المطلقة لا تحدّ بزمان، وتركها يؤدّي إلى تعطيل الكثير من الأحكام، كالدفاع وإقامة الحدود، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر...
- الروايات في ذمّ بعض الخارجين في زمن الأئمّة إنّما جاءت لأهداف خاصّة بهم، فالإمام موجود؛ والخروج لا يكون إلا بإذنه.
- ورد في المقابل روايات عديدة تمدح من يخرج لطلب نصرة الحقّ والمظلوم.
- إنّ لولاية الفقيه أثراً كبيراً في تعجيل الظهور؛ لارتباطها بحركة التمهيد للإمام الحجّة عجل الله تعالى فرجه الشريف، فهناك روايات تحدّثت عن: رجلٍ من أهل قم، والممهّدون من المشرق، والممهّدون من خراسان، والممهّدون من اليمن، وهذه الرايات لا بدّ أن تكون تحت ولاية الفقهاء حتى تصبح شرعيّة وهادية؛ فالفقهاء هم نوّاب الإمام في غيبته.
- بناءً على هذه الروايات، يكون الوليّ الفقيه - وهو الإمام السيّد الخامنئي في عصرنا الحاضر- من أبرز مصاديق الممهّدين للظهور المبارك، انطلاقاً من المسؤوليّة الكبرى التي يتصدّى لها.
- إنّ عصر الإمام الخميني قدس سره وعصر الثورة الإسلاميّة هو عصر تهيئة الأرض لآخر حجّة عليها، وهذا ما يؤكّده الإمام الخميني قدس سره في الكثير من خطبه ومواعظه:

الحكومة وسيلة

إنّ استلام الحكم في حدّ ذاته لا يعتبر شأناً أو مقاماً، بل وسيلة لأداء مسؤولية تطبيق الأحكام، وإقامة النظام الإسلامي العادل. قال أمير المؤمنين عليه السلام لابن عباس عن الحكم والقيادة - بينما كان يخصف نعله بيده -: «**ما قيمة هذا النعل**»؟ قال ابن عباس: لا قيمة لها. قال الإمام عليه السلام: «**والله، لهي أحبّ إليّ من إمرتكم، إلّا أن أقيم حقّاً (يعني قانون ونظام الإسلام) أو أدفع باطلاً (يعني القانون الظالم والأنظمة الجائرة)**».

إذاً، فصيرورة الإنسان حاكماً بنفسه ليس سوى وسيلة، لا قيمة له عند الصالحين إن لم تستخدم هذه الوسيلة في الخير وتحقيق الأهداف السامية؛ لذا فإنّ الإمام يقول - كما ورد في نهج البلاغة -: «... **لولا حضور الحاضر، وقيام الحجّة بوجود الناصر... لألقيت حبلها على غاربها...**»[1].

من البديهي أنّ استلام الحكم لا يعني سوى توفير الوسيلة، وأنّه ليس مقاماً معنوياً؛ إذ لو كان مقاماً معنوياً لما استطاع أحدٌ أن يأخذ هذا المقام غصباً أو أن يتركه. وإنّ قيمة الحكومة والقيادة هي عندما تكون وسيلة لتطبيق الأحكام الإلهيّة، وإقامة النظام الإسلامي العادل، ويغدو المتصدّي لها ذا مكانة ومنزلة معنويّة.

إنّ الأئمّة والفقهاء العدول مكلّفون باستخدام النظام والحكومة لتطبيق الأحكام الإلهيّة، وتحقيق النظام الإسلامي العادل، وخدمة الناس. ورغم أنّ الحكم لا يعني بالنسبة لهم سوى الأذى والتعب والإرهاق، ولكن ما العمل؟ إنّهم مكلّفون بأداء الوظيفة؛ فولاية الفقيه مسؤوليّة وأداء وظيفة.

(1) نهج البلاغة، خطبة 3.

يُصـرِّح الإمـام عليّ عليه السلام عـن سبب تصدّيه للحكـم والقيـادة، بأنّه من أجل تحقيـق الأهداف الساميـة، وليقيم حقّاً ويدفع باطلاً. حيـث يقول عليه السلام: «**اللّهمّ، إنّـك تعلـم أنّه لـم يكن الذي كان منّـا منافسة في سلطـان، ولا التماس شيء من فضـول الحطـام، ولكـن لنـرد المعالم مـن دينك، ونظهـر الإصلاح فـي بلادك، فيأمن المظلومون من عبادك، وتقام المعطّلة من حدودك**»[1]، والذي دفع الإمام ليقبل الحكومة على الناس هو: «**ما أخذ الله على العلماء ألّا يقارّوا على كظّة ظالم ولا سغب مظلوم**»[2].[3]

(1) نهج البلاغة، م، س، خطبة 131.

(2) م، نط، خطبة 3.

(3) منهجية الثورة الإسلاميّة، ص 157.

أسئلة

أجب بصحأو خطأ:

1 - لا أثر فعلي لإقامة الحكومة الإسلاميّة في تطبيق أحكام الإسلام.

صح ☐ خطأ ☐

2 - إنّ الإنكار باليد تتوقّف فعاليّته في أكثر الحالات على وجود حكومة عدل مأذون لها من الله تعالى.

صح ☐ خطأ ☐

3 - بما أنّ الحكمة الإلهية قد اقتضت غياب الإمام، فعلى الناس الالتزام والصبر، وعدم رفع راية قبل رايته.

صح ☐ خطأ ☐

4 - إنّ مسألة ولاية الفقيه لها ارتباط وثيق وأثر كبير في تعجيل ظهور الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف.

صح ☐ خطأ ☐

5 - الظهور أمر حتمي لا شكّ فيه؛ لذا لا حاجة للولاية كمصداق في عملية التمهيد.

صح ☐ خطأ ☐

اختر الجواب الصحيح:

1. **إنّ الروايات الواردة في ذمّ الخارجين في زمن الأئمّة عليهم السلام:**

أ- تدلّ على حرمة الخروج مطلقاً في عصر الغيبة. ☐

ب- لها علاقة بأهداف هؤلاء الخارجين. ☐

ج- تدلّ على إمكانيّة الخروج، لكن القعود أفضل. ☐

2. **إنّ الجواب عن شبهة القعود وعدم القيام لإحقاق الحقّ يكون:**

أ- بملاحظة أحكام الإسلام المطلقة التي لا تحدّ بزمان. ☐

ب- برفض الروايات التي تذمّ الخروج ورفع الرايات قبل راية الإمام. ☐

ج- لا إمكانيّة لردّ هذه الشبهة. ☐

3. **إنّ الروايات التي تتكلّم على الرايات السود التي تأتي من خراسان:**

أ- لا بدّ أن تكون تحت ولاية الفقهاء؛ لتصبح شرعيّة وهادية. ☐

ب- تدلّ على الحركة التمهيديّة للظهور. ☐

ج- أ و ب. ☐

الدرس الرابع

طريق اختيار الحاكم في عصر الغيبة

أهداف الدرس

1- أن يتعرّف الطالب على أدلّة نظريّة الانتخاب في اختيار الحاكم الإسلامي والردود علي هذه النظرية.

2- أن يتعرّف الطالب على نظرية التعيين في اختيار الحاكم الإسلامي.

3- أن يبيّن الفوارق الأساسية بين الحكومة الإسلامية وغيرها من الحكومات.

تمهيد

بعـد أن أوضحنا ما يرتبط بضرورة تشكيل الحكومة الإسلاميّة في عصر الغيبة، يقـع البحـث الآن في الطريق الذي يتـمّ به اختيار الحاكم الإسلامـي، وكيفيّة تحقّق القيـادة والولاية له، فهل مقـام الولاية كمقام النبوّة والإمامـة اختيار الهيّ ومنصب ربَّاني؟ أو إنّ للمسلمين اختيار أيّ شخص جامع للشرائط لمقام القيادة والولاية؟

وبعبـارة أخرى: هل مقام القيادة والولاية تنصيبـيّ أو انتخابي؟ وهنا نظريّتان لا بدّ من تحليلهما وبيان أدلّتهما.

نظريّة الانتخاب

بالنسبـة للإمامـة مع وجود إمام معصـوم منصوب - كما هو الحـال بالنسبة لأميـر المؤمنيـن عليه السلام والأئمّـة المعصومين عليهم السلام من أبنائـه - لا تصل النوبة إلـى الانتخاب، ولو فرض أنّه تـمّ انتخاب غيرهم، فلا تكـون طاعتهم واجبة، بل تكـون الطاعـة لمن نصَّبه الله عزّ وجلّ. أمّا في زمن الغيبة، حيث لا ينبغي تعطيل الإمامـة بمعناها العام، وحيث كان مـن الواجب إقامة الحكومة الإسلاميّة في كل عصـر ومصر، فإن قلنا بـأنّ التنصيب قد صدر من الأئمّة عليهم السلام للفقهاء العدول الجامعيـن للشرائط فلا تصل النوبـة للانتخاب، وإن قلنا بعـد قيام الدليل على ثبوت التنصيب العام للفقهاء فإنّ النوبة تصل إلى عملية الانتخاب من قِبل الأمّة،

وهي لا بدَّ أن تنتخب الفقيه الجامع للشرائط، ويجب على الناس التعرُّف إليه قبل انتخابه.

وعلى أيّ حال، فالمتيقَّن في عصر الغيبة هو حكومة الفقيه الجامع للشرائط، سواءٌ أكان بالتنصيب من قِبل الأئمّة عليهم السلام، أم بالانتخاب من قِبل الناس، وعليه فالروايات الواردة حيث لم تتمَّ دلالتها على تعيين الفقيه للحكم والولاية، واقتصرت دلالتها على تقدّم الفقيه على غيره، وأنّه هو الصالح أو الأصلح من غيره لإدارة أمور المجتمع، فإنّ النوبة تصل إلى الانتخاب، فإنّ عمل الناس بوظيفتهم كانت شؤون الولاية من باب الحسبة للفقيه[1].

أدلّة نظريّة الانتخاب

نذكر هنا بعض الأدّلة التي ذُكرت لإثبات صحّة انعقاد الإمامة بالانتخاب:

1. السيرة العقلائيّة:

لقد قامت سيرة العقلاء في كلّ زمان ومكان على إيكال بعض الأمور والأعمال التي لا يمكن للإنسان مباشرتها بنفسه إلى آخرين، ومن جملة هذه الموارد: الأمور التي يحتاجها المجتمع بكلّ أفراده وطبقاته، فالوالي هو موكَّل من قِبل الناس ونائب عنهم في إجراء الأمور العامّة، إذاً وجود الوكيل والنائب هو أمر عقلائيّ موجود في كلّ عصر، وقد أمضاه الشارع المقدَّس[2].

مناقشة دليل السيرة العقلانية:

وفقاً لما تقدّم في الدروس السابقة، فإنّ حقَّ الولاية والحكومة على الناس هو في الأصل لله عزَّ وجلَّ، وهو الذي له الولاية على كافّة الموجودات، ومن جملتها الإنسان، ومن له الولاية في طول ولاية الله إنّما هو من جعله الله والياً، وهم النبي

(1) المباني الفقهيّة للحكومة الإسلاميّة (فارسي)، ج2، ص190، نشر تفكر.
(2) م. ن، ج2، ص284.

ﷺ والأئمّة عليهم السلام. وطبقاً للأدلّة الواردة في تعيين الولاية للفقهاء - والتي ستأتي في الدرس القادم - الواجدين للشرائط، لا يبقى للكلام عن نظريّة الانتخاب أيّ محـل؛ لأنّ انتخاب الوكيل أو النائب وإيكال الأمر إليه إنّما يصحّ في المورد الذي يكـون للموكِّل الحـقّ في مباشرة العمل بنفسه، أمّـا إن كان العمل الكذائي لا يقع تحت سلطة الشخص فأيّ معنى لإيكاله إلى الغير؟! لذا من يريد أن يجعل الآخر وليّاً على نفسه لا بدّ وأن تكون الولاية حقّاً ثابتاً له، والأمور التي يتدخّل بها الوليّ الفقيه هي من الأمور الاجتماعيّة التي لا يحقّ لآحاد الناس التدخُّل بها والتصرّف فيهـا، بل هي خارجة عن اختيار الناس وسلطتهم، والحكم موكول لمقام الولاية، وعليـه فمن له حـقُّ التصدِّي هو مـن كان منصّباً من قِبَـل الأئمّة عليهم السلام، فولاية الفقهاء كولاية النبي والأئمّة إنّما تكون بالتعيين لا بالانتخاب.

2. الآيات والروايات التي تتحدّث عن الشورى[1]:

قـال الله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[2]. والاستدلال بها من جهة أنّ كلمة (أمر) إمّا أنّ المراد منها خصوص الحكومة بالانصراف، أو أنّ الحكومة هي القدر المتيقّن منهـا وعن الإمام علي عليه السلام: «**وإنّما الشورى للمهاجريـن والأنصار، فإن اجتمعوا على رجلٍ وسمَّوه إماماً، كان ذلك لله رضا**»[3].

مناقشة دليل الشورى:

إنّ موضوع الشورى في الآية إنّما هو عبارة عن الأمور التي أُوكِل أمر البتّ فيها إلى المؤمنيـن، بقرينة إضافة الضمير (هم) إلى كلمة (أمر)، وليس معلوماً كون مسألة القيادة قد أوكل أمرها إلى انتخاب الناس.

أمّا كلام الإمام علي عليه السلام، فهو قسم من رسالة له إلى معاوية، يريد فيها الإمام

(1) المباني الفقهية للحكومة الإسلاميّة، م. س، ج2، ص287.

(2) الشورى، 38.

(3) نهج البلاغة، الكتاب 6.

إثبـات أحقّيّتـه بالخلافة، من خلال التمسّـك بما يعتقد به معاويـة نفسه، وهو كون أمـر الخلافة أمراً انتخابياً، ومن الطبيعي أن يعتمد الإنسان في مقام الاحتجاج على المخالـف له بما يقبله ويعتقد به الطرف الآخر، وإلا فإنّ أمير المؤمنين عليه السلام يقول فـي نهج البلاغة، في الخطبة الشقشقيّة: «**أمَـا والله، لقد تقمّصها فلان، وهو يعلم أنّ محلّي منها محلَّ القطب من الرحى**»[1].

وعليـه، فـكلام الإمام عليه السلام إنّمـا هو في مـورد المحاججة على مـن كان يعتقد بنظرية الاختيار وعدم وجود نصّ إلهي على الولي.

نعـم، في فرض عـدم ثبوت نصٍّ يدلّ على ثبوت الولايـة لشخص من الأشخاص، يمكن الاستفادة من هذه الرواية لإثبات صحّة انتخاب الحاكم الإسلامي.

3. آيات وروايات البيعة:

ورد العديـد من الآيات التي تتحدَّث عن قيام الناس بالبيعة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديبيّة[2]، ومـا بعد فتح مكّة[3]، وقد ورد في الروايات أيضاً قصّة البيعة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم[4]، وكذلك وردت روايات تتحدَّث عن مبايعة الناس لأمير المؤمنين عليه السلام[5]، وللحسـن والحسيـن عليهما السلام[6]، ومبايعـة الناس لصاحـب العصر والزمان عجل الله فرجه بعد ظهوره[7]، فهذه الروايات تدلُّنا على اهتمام الشريعة الخاصّ بأمر البيعة وتأثيرها ودورها في تحقُّق الولاية.

إنّ البيعـة هـي معاملة بين طرفين، همـا أفراد المجتمع والقائـد، وبموجب هذه

(1) نهج البلاغة، خطبة 3.
(2) يراجع سورة الفتح، الآيات 15 – 18.
(3) الممتحنة، 12.
(4) مجمع البيان، الطبرسي، ج5، ص117.
(5) الاحتجاج، الطبرسي، ج1، ص34–41.
(6) الإرشاد، المفيد، ص170–186.
(7) الغيبة، النعماني، ص175–176–181.

المعاملة تصبح أموال الأفراد وإمكاناتهم تحت اختيار القائد، ويتعهّد القائد بالعمل بمصالحهم في الأمور الاجتماعيّة، فالبيعة بعد المحاورة ورضا الطرفين تكون وسيلة لإنشاء وإيجاد الحكومة.

وعليه، فكما أنّ القيادة والولاية تكون بالتنصيب الإلهيّ، كذلك تكون بانتخاب الأمّة وبيعتها؛ أي إنّ الولاية تتحقّق بالبيعة إجمالاً[1].

مناقشة دليل البيعة:

إنّ الجواب على هذا الدليل يظهر أيضاً من خلال ما تقدّم في الجواب عن الدليل الأوّل من أدلّة هذه النظريّة؛ لأنّ شأن الولاية والحكومة ليس من الأمور التي تقبل الإنشاء والإيجاد، وليست الولاية على الأموال والأنفس من الأمور التي تحصل بتوسّط البيعة، وما حصل في التاريخ من البيعة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمّة عليهم السلام إنّما هو تأكيد للولاية الإلهيّة التي يمتلكونها (صلوات الله عليهم).

مضافاً إلى ذلك، إذا كانت البيعة عبارة عن اتّفاق بين طرفين، فقد تكون ضمن دائرة محدّدة من الصلاحيّات التي يحصل عليها التوافق بين الطرفين، وهي عبارة عن (الوكالة)، ولا تثبت بها (الولاية المطلقة) للفقيه والحاكم الإسلامي.

نظريّة التعيين

تبنى هذه النظريّة على النصّ العام للمعصومين عليهم السلام على الفقهاء جامعي الشرائط في زمان غيبة المعصوم، ويمكن لأيّ فقيه جامع للشرائط أن يتصدّى لشؤون الحكومة الإسلاميّة، وتجب على الناس طاعته، حتى لمن لا يقلّده منهم، وعلى أساس هذه النظريّة يكون التنصيب العام للفقهاء كالتنصيب من قِبل الله عزّ وجلّ للنبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمّة عليهم السلام، فهي ولاية من قِبل الله؛ لأنّ كلّ ولاية لابدّ وأن تنتهي إلى الله عزّ وجلّ.

(1) المباني الفقهيّة للحكومة الإسلاميّة، ج2، ص305-324.

وعليه، فمتى قام أحد الفقهاء الجامع للشرائط بالتصدّي لأمر الحكومة، فأدلّة الولاية تصبح منجّزة في حقّه، ويتعيّن لمقام الولاية، ولا يحقُّ لأحدٍ مزاحمته أو التخلّف عن حكمه.

وهذه النظريّة كانت رائجة، ولا سيّما في زمان الشيخ كاشف الغطاء وتلامذته، وكذلك لدى أعلام آخرين، كالملا أحمد النراقي والسيّد بحر العلوم وصاحب الجواهر والشيخ الأنصاري، وقد ذكروها في كتبهم[1].

ويوضِّح الإمام الخميني قدس سره مسألة تعيين الفقهاء من قِبل الإمام المعصوم بقوله:

«**عن الإمام الصادق عليه السلام: إنّ من كان جامعاً لهذه الشرائط فهو معيّن من قبلي لأمور الحكومة والقضاء ولا يصحُّ لمسلم الرجوع إلى غيره... إنّ هذا الأمر الصادر من الإمام هو أمرٌ كلّي وعام**»[2].

إنّ ما تفيده الروايات الواردة نحو: «**فللعوام أن يقلّدوه**»[3]، «**فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً**»[4]، «**فإنّهم حجّتي عليكم**»[5]، أنّ الفقهاء منصَّبون من قِبل الإمام عليه السلام في أمور ثلاثة: الفتوى، القضاء، والولاية والقيادة، وليس الأمر موكلاً إلى الناس كي ينتخبوا قائداً وحاكماً، بل يرجع أمر مثل هذا التعيين لله عزّ وجلّ ولنبيّه صلى الله عليه وآله وسلم، وسيأتي في الدروس القادمة بيان الأدلّة على ثبوت الولاية للفقهاء في هذه المناصب الثلاثة.

(1) الفقه السياسي، عباس علي عميد زنجاني، ج2، ص 108 (فارسي).
(2) الحكومة الإسلاميّة، الإمام الخميني قدس سره، ص105.
(3) وسائل الشيعة، الحرّ العاملي، ج18، ص95، 99، 101.
(4) م. ن.
(5) م. ن.

حكومة القانون الإلهي

الحكومة الإسلاميّة ليست كأيّ نوع من أنماط الحكومات الموجودة، فهي – مثلاً – ليست استبداديّة[1]، بحيث يكون رئيس الدولة مستبدّاً ومتفرّداً برأيه، ليجعل أرواح الشعب وأمواله ألعوبة يتصرّف فيها بحسب هواه، فيقتل من يشاء، ويُنعِم على من يشاء، ويَهب من يشاء من أموال الشعب وأملاكه... فالحكومة الإسلاميّة ليست استبدادية ولا مطلقة، إنّما هي مشروطة[2]. وبالطبع، ليست مشروطة بالمعنى المتعارف عليه هذه الأيام، حيث يكون وضع القوانين تابعاً لآراء الأشخاص والأكثريّة، إنّما مشروطة من ناحية أنّ الحكّام يكونون مقيّدين في التنفيذ والإدارة بمجموعة من الشروط التي حدّدها القرآن الكريم والسنَّة الشريفة للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم. ومجموعة الشروط هي تلك الأحكام والقوانين الإسلاميّة نفسها التي يجب أن تُراعى وتنفّذ. ومن هنا فالحكومة الإسلاميّة هي «**حكومة القانون الإلهي على الناس**».

الفرق الأساسي بين الحكومة الإسلاميّة وبين حكومات الملكيّة المشروطة[3] والجمهورية يكمن في كون ممثّلي الشعب أو الملك هم الذين يقومون بعملية التشريع في مثل هذه الأنظمة، بينما في الحكومة الإسلاميّة يختصّ التشريع بالله تعالى

(1) الحكم الاستبدادي هو الذي لا يكون للشعب فيه ممثل أو حقّ التصويت، ويكون فيه محروماً من أيّ سهم من إدارة أمور البلاد. ومن علامات هذا النظام: عدم محدوديّة سلطة الحاكم من الناحية القانونيّة، ووجود سلطة مركزيّة تقضي على نحو من المعارضة.

(2) المشروطة هي نوع من نظام الحكم، تكون فيه سلطة الحكومة ناشئة من اعتراف الشعب، وتكون مشروطة ومحدودة وفقاً لأصول معيّنة وقابلة للتطبيق، ويكون الدستور المرجع والمستند الأعلى للإدارة، حيث يعترف فيه باحترام الحقوق الأصليّة والأساسيّة لجميع الأفراد والمجموعات. والحكومة المشروطة تكون بشكلين أساسيين، هما: الملكي والجمهوري. وصلاحيّات رئيس الجمهوريّة في نظام المشروطة أقل من صلاحيّات الملك.

(3) الملكيّة شكل من أشكال الحكم، يحمل فيه رئيس البلاد اسم الملك أو الملكة، وخصوصيّة هذا النظام وراثة الحكم، وإن كان يتمّ أحياناً على شكل انتخاب من قِبل الملك أو آخرين. والحكومة الملكيّة تارةً تكون غير محدودة، وتكون فيها جميع سلطات الدولة بيد الملك، وتصدر السلطات الثلاث عنه، فتسمى حكومة مطلقة، وأخرى تحدّد صلاحيّات الملك بواسطة مجلس تشريعي، ويفوّض وضع القوانين لممثّلي الشعب، وهذا النوع من الحكومة يسمى بالسلطة المشروطة.

فقـط. فالشارع المقدّس في الإسلام هو السلطـة التشريعيّة الوحيدة، ولا يحقُّ لأحدٍ وضـع القوانيـن، ولا يمكن وضـع أيّ قانون موضع التنفيذ غير حكـم الشارع؛ لذا في الحكومة الإسلاميّة وبدلاً من «**مجلس التشريع**» الذي يشكّل إحدى السلطات الثلاث في الحكم يكون هناك «**مجلس تخطيط**» يضع الخطط لمختلف الوزارات من خلال أحكام الإسلام، وتحدّد كيفيّة أداء الخدمات العامّة في جميع أنحاء البلاد من خلال هذه المخطّطات.

خلاصة الدرس

- هنا نظريّتان: لاختيار الحاكم الإسلامي في زمن الغيبة؛ نظرية الانتخاب ونظرية التعيين.
- استدل على نظرية الانتخاب بعدة أدلة منها:
- السيرة العقلائيّة.
- في الجواب: أن حقّ الولاية والحكومة على الناس هو لله تعالى في الأصل، ومن له الولاية في طول ولاية الله إنّما هو من جعله الله والياً، وهم النبي والأئمّة عليهم السلام، وولاية الفقهاء كولايتهم تكون بالتعيين لا بالانتخاب.
- واستدل على نظرية الانتخاب بالآيات والروايات التي تتحدّث عن الشورى.
- في الجواب: ليس معلوماً كون مسألة القيادة قد أوكل أمرها إلى الناس، فالآية تتحدّث عن أنّ أمرهم شورى بينهم. ورواية الأمير عليه السلام هي قسم من رسالة له إلى معاوية يبيّن فيها أحقّيّته بالخلافة، من خلال الاحتجاج عليه بما يعتقد به معاوية من أن الخلافة أمر انتخابي.
- استدل على نظرية الانتخاب؛ بآيات وروايات البيعة، التي تتحدّث عن بيعة الناس للنبي صلى الله عليه وآله في الحديبيّة، وما بعد فتح مكة، وكذا الروايات التي تتحدّث عن بيعتهم لأمير المؤمنين عليه السلام.
- في الجواب: إنّ ما حصل في التاريخ من البيعة للنبي صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام إنّما هو تأكيد للولاية الإلهية التي يمتلكونها.
- نظريّة التعيين: تعتبر هذه النظريّة أنّ التنصيب العام للفقهاء جامعي الشرائط كالتنصيب من قِبل الله عزّ وجلّ للنبي صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام، فمتى قام أحد الفقهاء بالتصدّي لأمر الحكومة، فإنّ أدلّة الولاية تصبح منجّزة في حقّه.

- الحكومة الإسلاميّة ليست استبداديّة وليست مطلقة، بل هي مشروطة ومقيّدة بمجموعة من الشروط المحدّدة في القرآن والسنّة، وعلى الحكّام الالتزام بها في التنفيذ والإدارة.
- الفـرق الأساس بيـن الحكومة الإسلاميّـة وبين حكومات الملكيّـة المشروطة والجمهوريّـة يكمن في كون ممثلي الشعب أو الملـك هم الذين يقومون بعمليّة التشريع، بينما في الحكومة الإسلاميّة يختصّ التشريع بالله فقط.

ما معنى التنصيب؟

التنصيب يعني تعيين الفقيه الحائز على الشروط العلميّة والعمليّة من قِبل الأئمّة المعصومين لمنصب الإفتاء والقضاء والولاية في عصر الغيبة؛ أي تنصيب صاحب العنوان في المنصب والمقام، وهذا بمعزلٍ عن إعلان الشرائط، وأنّ الأمّة لا تنتخب الفقيه لمنصب الإفتاء والقضاء ليكون وكيلاً عنهم لاستحصال الفتوى أو لغرض استنباط الأحكام القضائيّة وتطبيقها، وهكذا الحال بالنسبة للولاية التي تمثّل المنصب الثالث للفقيه فلا يتّخذه الناس وكيلاً لهم للحكم، إنّ الفقيه نائب الإمام المعصوم عليه السلام من هنا فهو وليّ الإفتاء، وولي القضاء، وولي الحكومة.

إنّ رواية عمر بن حنظلة مقبولة من حيث الدراية – رغم الإشكال الوارد عليها من ناحية رجال السند – وهذه المقبوليّة بين الأصحاب دليل على أنّ الرواية المذكورة تنطوي على مجموعة من القرائن والشواهد بها تثبت صحّة الرواية وتؤيّدها، ولقد جعلها علماء الإسلام موضع استدلال في مبحث الفتوى والقضاء، فهي إذاً حجّة، ففي هذه الرواية يقول الإمام عليه السلام: «**فارضوا به حكماً، فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً**»[1]. فلم يقل الإمام عليه السلام: «**فارضوا به حكماً، واتّخذوه وكيلاً**»، وإنّما قال: «**فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً**».

إنّ عبارة «**فارضوا به حكماً**» تتعلّق بالقضاء، أمّا عبارة «**فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً**» – وهي تعليل– فإنّها ترتبط بالحكم والولاية، ولقد شابه الشيخ الأنصاري (رض) صاحب الجواهر (رض) بالقول بأنّ مهمّة الحاكم، سواءٌ أكان في عصر صدور هذه الرواية أم في ما مضى من الزمان، تتمثّل في شيئين، أحدهما: فضّ

(1) بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج2، ص221.

النزاع والقضاء، والآخر: حكم ولائي وإجرائي، وهكذا كان الأمر في العصر العبّاسي، فقد طبّق الإمام المعصوم عليه السلام كلا المنصبين الواردين في المقبولة، وعيّن الفقيه الحائز على الشرائط لذلك.

بناءً على ذلك، فإنّ الأئمّة المعصومين قد جعلوا المناصب الثلاثة – الإفتاء، القضاء، الولاية والحكومة – حقاً للفقيه الحائز على الشرائط، بل مسؤوليّة له. والملاحظة الأخرى هي أنّ هذه المناصب الثلاثة متبلورة في الفقيه قبل تأييد الأمّة أيضاً، وبتأييد الأمّة تتحقّق على الصعيدين العملي والخارجي.

أسئلة

أجب بصحأو خطأ:

1 - **طريقة الانتخاب تكون شرعيّة في حال وجود نصّ شرعي.**

صح ☐ خطأ ☐

2 - **لم يقم دليل نقليّ على تنصيب الفقهاء من قِبل الأئمّة في مقام الولاية، وإنّما الدليل على ذلك عقلي؛ لأنّ ولاية الفقيه بديهيّة.**

صح ☐ خطأ ☐

3 - **يستطيع الناس انتخاب حكّامهم؛ فبذلك جرت سيرة العقلاء على تعاون الناس فيما بينهم في هكذا أمور.**

صح ☐ خطأ ☐

4 - **من خلال آية الشورى نفهم أنّ مسألة ولاية الفقيه وقيادة المؤمنين هي من الأمور التي ينبغي اتّخاذ القرار فيها بالشورى.**

صح ☐ خطأ ☐

5 - نظريّة التعيين هي النظريّة الأقوى من بين النظريّات التي تبيّن كيفيّة ثبوت ولاية الفقيه.

صح ☐ خطأ ☐

اختر الجواب الصحيح:

1. قال الله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾، وقد استُدلّ بالآية من جهة أنّ كلمة (أمر) إمّا أنّ المراد منه خصوص الحكومة بالانصراف، أو أنّ الحكومة هي القدر المتيقّن منها.

أ- لم يتبيّن لنا أنّ موضوع القيادة والولاية هي من الأمور التي يصحّ فيها الشورى. ☐

ب- لقد بيّن لنا التاريخ أنّ المسلمين تشاوروا في موضوع الخلافة، وبسبب هذه الشورى أُثبتت الخلافة للأوّل، ومن بعده إلى غيره. ☐

ج- إنّ المراد من الآية خصوص موضوع الحكومة. ☐

2. الفرق الأساسي بين الحكومة الإسلاميّة وبين حكومات الملكيّة المشروطة والجمهوريّة:

أ- أنّ الحكومة الإسلاميّة تعطي الأولويّة للشعب. ☐

ب- أنّ الحكومة الإسلاميّة تملك جيشاً قوياً. ☐

ج- أنّ الحكومة الإسلاميّة يختصّ أمر التشريع فيها بالله تعالى. ☐

3. من الأدلّة على لزوم وجود الولي الفقيه، هي السيرة العقلائيّة:

أ- والسيرة العقلائيّة تعني أن نتّبع أقوال الفلاسفة لنعرف رأيهم. ☐

ب- أن يتّخذ المرء موقفاً عاقلاً تجاه موضوع الحكومة. ☐

ج- السيرة العقلائيّة هي ما جرى العقلاء على التفاهم عليه والتعامل به على مدى الأزمان، كضرورة وجود حاكم. ☐

4. **النظريّة التي كانت رائجة في زمان الشيخ كاشف الغطاء وتلامذته هي أنّه:**

أ- إن قام أحد الفقهاء الجامع للشرائط بالتصدّي للحكم، وجب على الجميع إطاعته بمن فيهم الفقهاء. ☐

ب- ولاية الفقيه تكون ثابتة للفقيه الجامع للشرائط حتى ولو لم يتصدّى للحكومة. ☐

ج- الناس هم الذين يقرّرون من هو الوليّ الفقيه، كما حصل مع الإمام الخميني قدس سره. ☐

5. **الحكومة الإسلاميّة هي:**

أ- حكومة القانون الإلهي على الناس. ☐

ب- حكومة السلطة الدستوريّة. ☐

ج- حكومة الفقهاء ذوي السلطة السياسيّة. ☐

الدرس الخامس

أدلّة ثبوت الولاية للفقيه

أهداف الدرس

1- أن يتعرّف الطالب على مناصب الفقيه الثلاثة: الفتوى، القضاء، الولاية.

2- أن يستدل الطالب على ثبوت الولاية للفقهاء في الفتوى والقضاء.

3- أن يبيّن الدليل العقلي والنقلي على ثبوت الولاية للفقهاء في القيادة السياسية والاجتماعية.

تمهيد

تقدَّم في الدرس السابق أنّ الفقهاء معيّنون من قِبل الأئمّة عليهم السلام في مناصب ثلاثة: الفتوى، القضاء، وقيادة المسلمين. والآن، نبحث في أدلّة ثبوت الولاية لهم في هذه المناصب الثلاثة:

المرجعيّة في الفتوى وبيان الأحكام

من المسَلَّم به ثبوت هذا المنصب للفقهاء في عصر الغيبة، وهو ما يدلّ عليه الأمر الصريح الصادر عن الأئمّة المعصومين عليهم السلام، ولا يحقّ لأحدٍ مخالفته.

روي عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام: «**فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، ومطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدّوه**»[1].

وعليه، فالفقهاء في عصر الغيبة هم النوّاب العامّون للإمام عليه السلام، ولا بدَّ للأمّة من الرجوع إليهم لمعرفة الحلال والحرام وتحصيل معارف الدين.

نعم، الفقيه وظيفته كشف الحكم الإلهيّ، وهو من هذه الجهة لا ولاية له على مقلّديه، بل يجب على الناس تقليده في الأحكام.

(1) وسائل الشيعة، الحّر العاملي، ج18، ص94 95-.

القضاء وفصل الخصومة

إنّ منصب القضاء وفصل الخصومة الثابت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمّة عليهم السلام قد جُعِل على عهدة الفقهاء في عصر الغيبة، وهم معيَّنون من قِبل الإمام المعصوم لهذا المنصب، ولا بدَّ للناس من الرجوع إليهم في الخصومات وقبول أحكامهم المطابقة لحكم الله عزّ وجلّ، وللفقيه ولايةٌ من هذه الجهة.

وقد ورد في رواية أبي خديجة، عن الإمام الصادق عليه السلام:

«إيّاكم إذا وقعت بينكم خصومة أو تدارى[1] بينكم في شيء من الأخذ والعطاء، أن تتحاكموا إلى أحد من هؤلاء الفسّاق، اجعلوا بينكم رجلاً ممن قد عرف حلالنا وحرامنا، فإنّي قد جعلته قاضياً، وإيّاكم أن يخاصم بعضكم بعضاً إلى السلطان الجائر»[2].

القيادة السياسيّة والاجتماعيّة

من المناصب الأخرى للفقيه هي الزعامة السياسيّة والاجتماعيّة، وتشكيل الحكومة، والوصول إلى إدارة أمور المجتمع في عصر الغيبة، بمعنى أنّ الفقيه كالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والإمام عليه السلام، له حقُّ الولاية على الأمّة والإشراف والنظر على كلّ الأمور التي ترتبط بإدارة المجتمع الإسلامي، وهو معيَّن من قِبل الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم والأئمّة عليهم السلام لقيادة الأمّة الإسلاميّة، والذي يدلّ على إثبات ذلك أمور:

1. الدليل العقلي:

حيث كان الوصول إلى الإمام المعصوم عليه السلام في عصر الغيبة أمراً غير ممكن، وكان من الضروري إجراء الأحكام وتشكيل الدولة فلا بدّ من وجود شخصٍ تكون

(1) التدارؤ: التدافع في الخصومة (القاموس المحيط، درأ).

(2) تهذيب الأحكام، الطوسي، ج6، ص303.

على عهدته إدارة أمور المجتمع الإسلامي، ولهذا طريقان:

أ -ولاية الفقيه العادل.

ب- ولاية غير الفقيه وغير العادل.

إنّ عقل كلّ إنسان مدرك لمعنى ومفهوم ولاية الفقيه العادل سيدرك أنّ غير الفقيه وغير العادل ليس لائقاً لمنصب الولاية والحكومة؛ وذلك لأنّ الشخص الذي يمكنه تشكيل الحكومة الإسلاميّة وتطبيقها في المجتمع الإسلامي هو الذي يكون عارفاً بهذه الأحكام وبطريقة إدارة الحكومة الإسلاميّة، وفي الوقت نفسه يكون مؤمناً تقيّاً، حتى لا يقدّم هواه الشيطاني على مصالح الدولة، مضافاً إلى أنّ العقل يحكم في كلّ حكومة بعدم لياقة الجاهل وطالب الزعامة لمنصب القيادة، وعليه فالفقيه العارف بالأحكام، والعالم بأوضاع زمانه الاجتماعيّة والسياسيّة، والذي يتمتّع بالتقوى والعدالة والتدبير وحسن الإدراة والكمالات الأخرى، هو الأليق من الآخرين للتصدّي لمنصب الحكومة.

يقول الإمام الخميني قدس سره في هذا المجال: «**والآن في عصر غيبة الإمام عليه السلام، وحيث قد تقرّر أنّ أحكام الإسلام ذات الارتباط بالحكم باقية ومستمرة، وأنّ الفوضى أمرٌ غير جائز، فيكون تشكيل الحكومة أمراً واجباً. والعقل يحكم بلزوم تشكيل الأجهزة أيضاً لتأمين القدرة على الدفاع فيما لو هوجمنا، ولنستطيع ردّ الهجوم عن نواميس المسلمين فيما لو تعرّضوا لذلك. كما أنّ الشرع المقدّس أمر بلزوم الاستعداد الدائم للدفاع أمام من ينوون الاعتداء علينا. كذلك من الضروري وجود حكومة، وجهاز قضائي وتنفيذي من أجل منع التعدّي بين أفراد المجتمع. وبما أنّ هذه الأمور لا تتمّ تلقائياً؛ فيجب تشكيل الحكومة لذلك. وبما أنّ تشكيل الحكومة وإدارة المجتمع يحتاجان إلى ميزانيّة وأموال، لذا عيّن الشارع المقدّس الميزانيّة وأنواع الضرائب أيضاً، كالخراج والخمس والزكاة وغيرها.**

والآن، حيث لم يُعيَّن شخص محدّد من قبل الله عزّ وجلّ للقيام بأمر الحكومة في زمن الغيبة، فما هو التكليف؟ هل يجب التخلّي عن الإسلام؟ هل صرنا بغنىً عنه؟ وهل كان الإسلام لمدّة مئتي سنة فقط؟ أم إنّ الإسلام حدّد التكليف، لكن ليس علينا من تكاليف تتعلّق بالحكومة؟ إنّ معنى عدم وجود حكومة هو زوال جميع حدود وثغور المسلمين، وجلوسنا متفرّجين تاركين للغير أن يفعلوا ما يشاؤون.

وإذا لم نمضِ أعمالهم فعلى الأقل لا نقف بوجهها، فهل هكذا يجب أن يكون الوضع؟! أم أنّ الحكومة واجبة؟ ولئن كان الله تعالى لم ينصّب شخصاً بعينه للحكومة في زمن الغيبة، لكن تلك الصفات التي كانت شرطاً في الحاكم، من صدر الإسلام إلى زمن الإمام صاحب الزمان عليه السلام، هي كذلك لزمان الغيبة أيضاً.

وهذه الصفات التي هي عبارة عن: العلم بالقانون والعدالة، موجودة في عدد لا يحصى من فقهاء عصرنا، لو اجتمعوا مع بعضهم لاستطاعوا إقامة حكومة العدل الشامل في العالم»[1].

2. الدليل النقلي:

ورد العديد من الروايات عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمّة المعصومين عليهم السلام، نشير إلى بعضٍ منها:

أ- الروايات الدّالة على دور ومقام علماء الدين:

ورد العديد من الروايات في حقّ علماء الدين، وعبّرت عنهم بأنّهم حفظة الدين والأمناء وورثة الأنبياء، وهذه التعابير وردت لأجل بيان وظائف ومسؤوليّات هؤلاء، وليس لمجرّد زيادة الألقاب بلا التفات إلى حقيقة دور هؤلاء، فإنّ هذا الأمر بعيد عن النبي صلى الله عليه وآله والإمام عليه السلام.

(1) الحكومة الإسلاميّة، الإمام الخميني قدس سره، ص50.

فقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**اللهم ارحم خلفائي.**

فسُئِل: يا رسول الله، ومن خلفاؤك؟

قال: «**الذين يأتون من بعدي، يروون حديثي وسنّتي، فيُعلّمونها الناس من بعدي**»[1].

إنّ هذه الرواية تشمل الأفراد الذين سعوا لتحصيل الاجتهاد لاستنباط الأحكام والعلوم الإسلاميّة من القرآن والروايات، وتعليمها للناس، لا أنّ دورهم كان فقط نقل الروايات وتاريخ الإسلام وبيان الأحكام، إنّ لكلمة «**الخليفة**» معنىً واسعاً جداً، ومن جهة أخرى إنّما يصحّ إطلاق لقب الخليفة على الشخص إن كان يمكنه القيام بوظائف ومسؤوليّات من يخلفه، ونحن نعرف أنّ من وظائف النبي صلى الله عليه وآله وسلم إبلاغ الأحكام وبيانها وإدارة الحكومة الإسلاميّة والمجتمع الإسلامي، وعليه فالفقهاء هم خلفاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تمام شؤونه عدا تلقّي الوحي.

وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**الفقهاء أمناء الرسل ما لم يدخلوا في الدنيا، قيل: يا رسول الله، وما دخولهم في الدنيا؟ قال: اتّباع السلطان، فإذا فعلوا ذلك فاحذروهم على دينكم**»[2].

لقد عرّف النبي الفقهاء في هذه الرواية بأنّهم أمناء الرسل، بمعنى أنّ وظيفة الفقهاء العدول القيام بكلّ الأمور التي هي من وظيفة الأنبياء، وعليه يمكن لنا أن نقول: إنّ الفقهاء مكلّفون بإجراء القوانين، وقيادة الجيش، وإدارة المجتمع، والدفاع عن أحكام الإسلام، والقضاء.

وفي رواية أخرى، عن علي بن حمزة، عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، في مقام بيان ما يرد على الدين من نقص عند موت العالم، يقول:

(1) وسائل الشيعة، الحرّ العاملي، ج18، ص101.

(2) الكافي، الشيخ الكليني، ج1، ص37.

«لأنّ المؤمنين الفقهاء حصون الإسلام، كحصن سور المدينة لها»[1].

ففي هذه الرواية يخبر الإمام الكاظم عليه السلام أنّ حفظ عقائد وأحكام الإسلام هو من وظيفة الفقهاء، ومن الواضح أنّ تشكيل الحكومة الإسلاميّة وتولّي الفقيه رأس أمور المجتمع هو من أفضل أنواع الحفاظ على حرمة الإسلام؛ لأنّ الفقيه الذي لا يستلم زمام الحكومة ولا يتدخّل في الأمور الاجتماعيّة والقضائيّة والسياسيّة لا يُسمّى «**حافظ الإسلام**» و«**حصن الإسلام**».

ومن هنا سوف نستعرض بعض الروايات التي تشرح وظيفة ومسؤوليّات الفقيه، وإثبات مقام الولاية للفقهاء، وهذه تتمّة الروايات.

ب- رواية عمر بن حنظلة:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا، بينهما منازعة في دَينٍ أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة، أيحلّ ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم في حقّ أو باطل فإنّما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنّما يأخذ سحتاً، وإن كان حقّاً ثابتاً له؛ لأنّه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به، قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾[2]. **قلت: كيف يصنعان؟ قال: ينظران إلى من كان منكم ممّن قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يُقبل منه، فإنّما استخفّ بحكم الله، وعلينا ردّ، والراد علينا كالراد على الله، وهو على حدّ الشرك بالله»**[3].

في بداية الرواية بيّن الإمام الصادق عليه السلام حكماً كليّاً وعامّاً، وهو أنّ كلّ من يتحاكم إلى الطاغوت، سواءٌ أكان محقّاً أم مبطلاً، ويحكم له فما يأخذه سحت وحرام، وهذا

(1) الحكومة الإسلاميّة، م. س، ص38.
(2) النساء، 60.
(3) وسائل الشيعة، الحرّ العاملي، ج18، ص99.

الحكـم من الأحـكام السياسيّة في الإسـلام تمنع الناس من مراجعـة القضاة وحكّام الجـور، وتكون نتيجة ذلك حصار التشكيلات القضائيّـة والحكوميّة للجور والجائرين وانزواءهم، وتمهِّد الطريق لتحقيق تشكيلات قضائيّة إسلاميّة، وهذا الحكم هو عبارة أخـرى عن الدفاع السلبي ضدّ حكم الجـور، ودعوة إلى تشكيل حكومة وقضاء يتمتّعان بمشروعيّة إلهيّة، وهذا الحكم فيه عموميّة تشمل زمان غيبة المعصوم عجل الله فرجه الشريف.

وأمّـا في القسم الثاني من الرواية، فقد سُئِل الإمام عليه السلام عن تكليف الأمّة، وأنّه لمـن يرجعون في مقام الاختلاف، والإمـام عليه السلام عند جوابه أوضح مشخّصات من يرجـع إليه، وهـذه المشخّصات إنّما تصـدق على المجتهد الجامـع للشرائط، فهم المنصّبون من قبله للقضاء والحكومة.

وهذه الرواية تُثبت مقام الولاية والقيادة للفقيه مضافاً إلى منصب القضاء، وقد قال عليه السلام: «**فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً**»؛ أي إنّ ولاية الفقيه الجامع للشرائط هي ولايـة مجعولة من قبل الإمام المعصوم عليه السلام، ولذا استخدم الإمام كلمة «**جعلته**»، لـو كان مراد الإمام الصادق عليه السلام جعلهم في منصب القضاء فقط، لكان ينبغي أن يستعمـل كلمة «**بينكم**» بدل كلمة «**عليكم**»، ولذا يقول الإمـام عليه السلام: إنّي قد جعلته عليكـم حاكماً لترجعـوا إليه في الأمـور القضائيّة والحكوميّة؛ لأنّـه متى كان حاكماً كان قاضيـاً، نعم موضوع النـزاع الوارد في الرواية، وإن كان هو الدين أو الميراث أو القضاء وفصل الخصومـة، ولكن الإمام صدر منه نفي ولاية حكّام الجور، وتنصيب الفقهاء لمنصب القيادة والحكومة.

ج- الروايات الدالّة على وظيفة الشيعة في عصر الغيبة:

وصلـت إلينـا روايـات عـن الأئمّـة عليهم السلام تحـدِّد وظيفـة الشيعة في زمـان غيبة المعصـوم، ومـن جملة الروايات التوقيع المنقول عن الإمـام صاحب الزمان عجل الله فرجه الشريف في جوابه لإسحاق بن يعقوب على مسائل سأله عنها:

«وأمّـا الحوادث الواقعـة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنـا؛ فإنّهم حجّتي عليكم، وأنا حجّة الله»[1].

ففـي هذه الرواية يُحدِّد الإمام وظيفة الأفراد في الحوادث الواقعة، ويطلب منهم الرجـوع في كلّ واقعة فرديّة أو اجتماعيّة، سياسيّة أو حكوميّة، إلى رواة الحديث، أي الفقهـاء. وعـن الشيخ الأنصاري أنّ المراد من الحـوادث هو مطلق الأمور التي لا بدَّ فيها للناس – بنظر العرف أو العقل أو الشرع – من الرجوع إلى الحاكم، وليس المراد منها فقط مسائل الحلال والحرام، وذلك من جهات:

- إنّ الإمـام أرجع الناس إلى الفقهاء في أصل الحوادث الواقعة لا في أحكامها، أي لم يقل ارجعوا في أحكام الحوادث للفقهاء حتى نقول إنّ الفقهاء حجّة في بيـان الحلال والحرام والفتوى دون الأمور السياسيّـة والاجتماعيّة، وإنّما قال ارجعوا في الحوادث نفسها للفقهاء.
- إنّ المستفـاد من قولـه: «**فإنّهم حجّتي عليكم**» أنّ الفقهـاء منصّبون من قِبل الإمـام عجل الله فرجه في مورد الأعمال التي ترجع إلى شـؤون الإمامة والقيادة، ولو كان الفقهـاء وظيفتهم فقط بيان الأحكام الإلهيّة، لـكان المناسب أن يقول الإمام «**فإنهم حجج الله**»؛ لأنّه كما أنّ الإمام هو حجّة الله لأنّه مبيّن للأحكام الإلهيّة، فالفقهـاء حجج الله لا حجّـة الإمام، وإنّما يصحّ أن يقـال للفقهاء إنّهم حجّة إمـام الزمان إذا كانـت وظيفتهم القيام بالأمور التي يقـوم الإمام بها بنفسه حال حضوره.
- إنّ مسألـة الرجـوع إلى الفقهاء فـي مسائل الحلال والحـرام وتبيان الأحكام كان مـن المسائـل الرائجة ومن بديهيّـات الإسلام، وذلك بخـلاف المسائل الاجتماعيّـة والسياسيّـة التي ترجع للمصالـح العامّة للمسلميـن، وقد أشكل

(1) وسائل الشيعة، ج18، ص101.

أمرهـا عليهـم، فـإنّ السـؤال عنها طبيعـي، وقد جعلهـا الإمـام عليه السلام للعلماء والفقهاء، وأصدر أمره للمسلمين بالرجوع إليهم.

د- خطبة الإمام الحسين عليه السلام في منى:

من الروايات الأخرى التي يمكن أن تدلّ على إثبات ولاية الفقيه، ويمكن الاعتماد عليهـا، رواية عـن الإمام الحسين عليه السلام في خطبته المشهـورة في منى، حيث يوجّه خطابه فيها للعلماء، فيقول:

«وأنتـم أعظـم الناس مصيبـة لمـا غلبتـم عليـه مـن منـازل العلمـاء لـو كنتم تسمعـون، ذلـك بأنّ مجاري الأمـور والأحكام على أيدي العلمـاء بالله الأمناء على حلالـه وحرامـه، فأنتـم المسلوبـون تلك المنزلـة، ومـا سُلبتم ذلـك إلا بتفرّقكم عـن الحـق، واختلافكم فـي السنّة بعد البيِّنـة الواضحة، ولو صبرتـم على الأذى، وتحمَّلتـم المؤنـة فـي ذات الله، كانـت أمور الله عليكـم ترد، وعنكم تصـدر، وإليكم ترجـع، ولكنّكـم مكّنتـم الظلمـة مـن منزلتكـم، واستلمتـم أمـور الله فـي أيديهم، يعملون بالشبهات، ويسيرون في الشهوات»[1].

إنّ ملاحظة كلمات الإمام توضِّح بأنّ عتاب الإمام موجّه للعلماء، والعالم بالله هو الـذي تكون بيده أمور المجتمع وقيادة الأمّة، ولا بدّ له أن يمنع من تسلّم حكّام الجور للحكومة.

إنّ الذي يظهر من مجموع الروايات أنّ الفقهاء جامعي الشرائط في زمان الغيبة هـم نوّاب الإمام، ومنصَّبون من قبله لقيـادة الأمّة، ويجب على الناس الرجوع إليهم والطاعة لهم.

(1) بحار الأنوار، ج 97، ص 80.

العلماء هم قادة حكومة الإسلام

«بما أنّ حكومة الإسلام هي حكومة القانون، فيجب أن يكون علماء القانون، بل والأهم علماء الدين - أي الفقهاء - هم القائمون بها، والمراقبون لجميع الأمور التنفيذيّة والإداريّة، وإدارة التخطيط في البلاد. الفقهاء أمناء في إجراء الأحكام الإلهيّة، وأمناء في استلام الضرائب، وحفظ الثغور، وإقامة الحدود. فيجب أن لا يتركوا قوانين الإسلام معطّلة، أو يسمحوا بأن يزاد فيها وينقص. إذا أراد الفقيه إقامة حدّ الزنا على الزاني، فيجب أن يقوم بذلك بالشكل المحدّد، فيأتي به أمام الناس، ويجلده مئة جلدة. فلا يحقّ له أن يضربه ضربة إضافيّة، ولا أن يفحش له بالقول، ولا أن يصفعه، أو يحبسه يوماً واحداً.

وكذلك، إذا قام باستلام الضرائب، فيجب أن يقوم بذلك طبق موازين الإسلام، أي يعمل وفقاً للقانون الإسلامي. فلا يحق له أن يأخذ فلساً واحداً زائداً. ويجب ألا يسمح بوقوع الفوضى في بيت المال، أو بضياع فلس واحد. فلو قام الفقيه بعمل ما خلافاً لموازين الإسلام، فقد ارتكب فسقاً - والعياذ بالله -، وينعزل عن الحكم تلقائيّاً؛ لأنّه قد سقط عن كونه أميناً.

الحاكم في الحقيقة هو القانون، والجميع في كنف القانون وأمانه. والشعب والمسلمون أحرار ضمن دائرة الأحكام الشرعيّة؛ أي بعد أن يعملوا طبق المقرّرات الشرعيّة عندئذ لا يحقّ لأحد أن يتحكّم بتصرّفاتهم؛ إذ لا مجال لشيء من هذا، فلهم حرّيتهم. وهكذا تكون حكومة العدل الإسلاميّة، فهي ليست كتلك الحكومات التي تسلب الشعب الأمن، وتجعل الناس يرتجفون في بيوتهم خوفاً من مفاجآتها وأعمالها، كما كان الأمر في حكومة معاوية وأمثالها من الحكومات، حيث سُلب الناس الأمن، وكانوا يُقتلون أو يُنفون، أو يُسجنون مُدداً طويلة على التهمة، أو مجرّد الاحتمال»[1].

(1) الحكومة الإسلامية، الإمام الخميني قدس سره، ص76.

خلاصة الدرس

- يوجد أدلّة كثيرة على ثبوت الولاية للفقهاء في المناصب الثلاثة: الفتوى، القضاء، والقيادة.
- في الفتوى وبيان الأحكام، ورد في العديد من الروايات - كرواية الإمام العسكري عليه السلام - أنّه لا بدّ للأمّة من الرجوع إلى الفقهاء في عصر الغيبة لمعرفة الحلال والحرام، وتحصيل معارف الدين. والفقيه من هذه الجهة يكشف عن الحكم الشرعي، ولا ولاية له على مقلّديه.
- في القضاء وفصل الخصومة، ورد روايات أيضاً - كرواية أبي خديجة عن الإمام الصادق عليه السلام - أنّه لا بدّ للناس من الرجوع إلى الفقهاء في الخصومات، وقبول أحكامهم، وللفقيه ولاية من هذه الجهة.
- الفقيه معيّن من قِبل الله ورسوله والأئمّة عليهم السلام لقيادة الأمّة الإسلاميّة، والدليل العقلي على ذلك: أننا أمام طريقين لإدارة أمور المجتمع الإسلامي في عصر الغيبة: ولاية الفقيه العادل، أو ولاية غير الفقيه وغير العادل. ولا شكّ أنّ العقل يحكم بعدم لياقة الجاهل الشيطاني وطالب الزعامة لمنصب القيادة.
- الدليل النقلي على ثبوت القيادة السياسية والاجتماعية للفقيه ما ورد في بعض الروايات الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام:

1- روايات دلّت على دور ومقام علماء الدين، من أنّهم حفظة هذا الدين، والأمناء عليه، وورثة الأنبياء عليهم السلام منها.

2- رواية عمر بن حنظلة، التي يبيّن فيها الإمام الصادق عليه السلام حكماً كلّيّاً، وهو أنّ كلّ من يتحاكم إلى الطاغوت، سواءٌ أكان محقّاً أم مبطلاً، ويُحكم

له، فما يأخذه سحت وحرام. كما يبيّن الإمام عليه السلام أنّ تكليف الأمّة أن ترجع إلى العارف بحلالنا وحرامنا، أي المجتهد الجامع للشرائط.

3- الروايات الدالّة على وظيفة الشيعة في عصر الغيبة، كالتوقيع المنقول عن صاحب الزمان عجل الله فرجه الشريف في جوابه لإسحاق بن يعقوب: وأمّا الحوادث الواقعة...، حيث يستفاد منها شموليّة الحوادث لكافّة الأصعدة، وإرجاع الإمام الناس إلى الفقهاء في أصل الحوادث لا في أحكامها، كما تبيّن أنّ الفقهاء منصّبون من قِبله عجل الله فرجه الشريف بقوله: فإنّهم حجّتي عليكم...

4- خطبة الإمام الحسين عليه السلام في منى، التي توضّح عتب الإمام عليه السلام على العلماء، الذين يجب عليهم أن يمنعوا حكّام الجور من تسلّم الحكومة.

الحكومة الإلهيّة

وهـذا النوع من الحكومـة لا يرى أنّ الحكومة تحصل بالتوسّل بالقوّة، كما لا يرى أنّها حقٌّ للناس، بل هي حقّ للّه عزّ وجلّ خالق البشر، ودائرة صلاحيّات هذه الحكومة مضافـاً إلـى الأمـور الاجتماعيّة للناس تشمل الأخـلاق والعقائـد، أي إنّها برنامج أخلاقي وعقائدي للناس، بناءً عليه، يكون حقّ الحاكميّة مختصّاً باللّه، وجميع الناس الذين يعتقدون بهذا النوع من الحكومة هم متساوون وفي صفّ واحد مكلّفون برعاية القانون والطاعة للّه عزّ وجلّ، ويرضون بمن يعينه اللّه عزّ وجلّ حاكماً.

وعلـى هـذا الأساس، في هـذه الحكومة لا فـرق بين الحاكـم، أي النبيﷺ أو الإمـام عليه السلام أو الفقيه العادل، وبيـن سائر الأفراد، سـواءٌ أكان من جهة عموميّة القوانيـن أم من جهة الولايـة والقيادة، وهذا هو الفارق بين هـذه الحكومة وسائر أنواع الحكومات، فالجميع ملزم برعاية الأحكام الإلهيّة.

عـن علي عليه السلام: «**أيّها الناس، أي واللّه ما أحثّكم علـى طاعة إلا وأسبقكم إليها، ولا أنهاكم عن معصيّة إلا وأتناهى قبلكم عنها**»[1]. وعليه، فشمول الحاكميّة الإلهيّة تشمل حتى الفقيه المنصوب في حرمة ردّ حكم الحاكم؛ أي إنّ الفقيه الحاكم كسائر النـاس محكوم بالفتـوى أو الحكم الـذي يصدره علـى أساس الضوابـط الشرعيّة. وعليـه، فإنّ الالتفات إلى خصوصيّات الحكومة الإلهيّة وفرقها عن سائر الحكومات، مع ملاحظة أنّ حقّ الحاكميّة مختصّ باللّه عزّ وجلّ لا يمكن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[2] لإثبـات حكومـة الناس على النـاس؛ لأنّ الحكومة حقٌّ إلهي، فلا بدَّ من تعيين الحاكم من اللّه عزّ وجلّ.

(1) نهج البلاغة، خطبة175.

(2) الشورى، 38.

أسئلة

أجب بصحأو خطأ:

1 - الفقهاء دورهم هو في تشريع القوانين، أمّا المراقبة والسهر على تطبيقها فليس بالضروري أن تكون مهامهم.

صح ☐ خطأ ☐

2 - الشعب والمسلمون أحرار ضمن دائرة الأحكام الشرعيّة، أي بعد أن يعملوا طبق المقررات الشرعيّة عندئذٍ لا يحقّ لأحد أن يتحكّم بتصرّفاتهم.

صح ☐ خطأ ☐

3 - من وظائف النبي صلى الله عليه وآله وسلم إبلاغ الأحكام وبيانها وإدارة الحكومة الإسلاميّة والمجتمع الإسلامي، وعليه فالفقهاء هم خلفاء النبي في تمام شؤونه، عدا تلقّي الوحي.

صح ☐ خطأ ☐

4 - إنّ عقل كلّ إنسان مدرك لمعنى ومفهوم ولاية الفقيه العادل سيدرك أنّ غير الفقيه وغير العادل ليس لائقاً لمنصب الولاية والحكومة.

صح ☐ خطأ ☐

5 - ولاية الفقيه من الموضوعات التي يكفي تصوُّرها في التصديق بها، ولا تحتاج إلى مزيد استدلال.

صح ☐ خطأ ☐

اختر الجواب الصحيح:

1. **عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام: «فأمّا من كان من الفقهاء، صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يقلّدوه»:**

أ- التقليد يعني التقليد في العقائد. ☐

ب- الفقهاء في عصر الغيبة هم النوّاب العامّون للإمام عليه السلام، ولا بدَّ للأمّة من الرجوع إليهم لمعرفة الحلال والحرام وتحصيل معارف الدين. ☐

ج- يستطيع المكلف أن يقلّد الفقيه، ولو لم يكن مخالفاً لهواه. ☐

2. **إنّ المستفاد من قوله: «فإنّهم حجّتي عليكم»:**

أ- أنّ الفقهاء منصّبون من قبل الإمام عجل الله فرجه في مورد الأعمال التي ترجع إلى شؤون الإمامة والقيادة. ☐

ب- أنّ الفقهاء دورهم يقتصر على الأعمال العباديّة. ☐

ج- الفقهاء ليس لهم دور سياسي واضح. ☐

3. **دور الفقهاء الأساسي يتمثّل في:**

أ- أنّ الناس لا بدّ لهم من الرجوع إليهم في الخصومات، وقبول أحكامهم المطابقة لحكم الله عزّ وجلّ. ☐

ب- أنّ لهم سلطة على الناس، بحيث تنتفي فاعليّة الناس في الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة. ☐

ج- لهم دور الزعامة الدينيّة والدنيويّة، ولا مجال للقول بأنّهم قد يخطئون. ☐

4. **لقد عرّف النبي صلى الله عليه وآله وسلم الفقهاء بأنّهم:**

أ- العدول في القيام بكلّ الأمور التي هي من وظيفة الأنبياء. ☐

ب- من يدرسون ويتعلّمون العلوم الدينيّة. ☐

ج- الفقيه من يتزيّا بزي العلماء. ☐

5. **في بداية رواية عمر بن حنظلة أعطى الإمام حكما عاماً، ما هو؟**

أ- على المؤمنين أن لا يقلّدوا إلا العلماء. ☐

ب- يجب على المؤمنين التقاضي عند العلماء العدول. ☐

ج- كلّ من يتحاكم إلى الطاغوت، سواءٌ أكان محقّاً أم مبطلاً، ويحكم له، فما يأخذه سحت وحرام. ☐

الدرس السادس

بركات الإلتزام بالولاية

أهداف الدرس

1- أن يبـيّن الطالـب أنّ الهدف من خلق الإنسـان هو الطاعة وأداء التكليف.

2- أن يشرح معنى الالتزام بالتكليف ومصدره وحدوده.

3- أن يعدّد بركات الالتزام بالتكليف الشرعي.

تمهيد

قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[1].

الهدف من خلق الإنسان

إنّ الله سبحانه وتعالى لم يخلق الإنسان عبثاً، بل خلقه لهدف وغاية، وهي معرفته تعالى وعبادته، كما ورد في الحديث القدسي: «**كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق لأعرف**»[2]. فإن عرف العبدُ الله سبحانه وتعالى وعرف عظمته وقدرته وسلطانه وتفكّر في عظيم صنعه أدّى ذلك إلى عبادته، كما أوضح سبحانه وتعالى هذه الغاية في كتابه الكريم، حيث قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[3]، فالمعرفة والعبادة وأداء حقّ الطاعة والالتزام بالتكاليف الإلهيّة بالنسبة للإنسان تحقّق الهدف الحقيقي من الخلق؛ لأنّ الإنسان هو محلّ الاختبار بهذه التكاليف، لمَا خصّه الله تعالى من نعمة العقل الذي يميّز بين الحقّ والباطل وبين المصالح والمفاسد: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ

(1) النساء، 59.
(2) شرح أصول الكافي، المازاندراني، ج1، ص 24.
(3) الذاريات، 56.

أَن يَحۡمِلۡنَهَا وَأَشۡفَقۡنَ مِنۡهَا وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا ﴾[1] لذلك كان الخطاب والتكليف من الله سبحانه وتعالى للناس أن يؤمنوا بالله، وأن يلتزموا بتعاليم الله من خلال الالتزام بما جاء به الرسول.

ثقافة التكليف

«**كلّنا مأمورون بأداء التكليف والواجب، ولسنا مأمورين بتحقيق النتائج**»[2].

ثقافة التكليف تعني الالتزام بالتكليف الشرعي الإلهي، ويمكن لنا أن نسلّط الضوء على بعض المسائل التي ترتبط بثقافة التكليف بصلة وثيقة، كالروحية التي ينبغي وجودها في الإنسان الذي يتّصف بالالتزام بالتكليف الإلهي، والغرض من هذا الالتزام، وكذلك من يحدّد لنا التكليف الشرعي هذا؟

مصدر التكليف؟

التكليف هو الأوامر والنواهي الإلهيّة، أي إنّ التزام التكليف هو الالتزام بما يأمر الله تعالى والانتهاء عمّا ينهى عنه.

إنّ الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان اجتماعيّاً بطبعه، فيسير نحو التكامل بالتعاون مع بني جنسه؛ لأنّ كلّ ما يحتاجه الإنسان من أموره الصناعيّة والأغذية والملبوسات وغيرها إنّما يحتاج إلى غيره وكذلك غيره، يحتاج إليه فيما هو من اختصاصه وعمله، ولكنّ الناس مع اجتماعهم وتباين رغباتهم وتغاير أمزجتهم واختلاف حاجاتهم وقواهم وأذواقهم وشهواتهم، فإنّه قد يحصل بينهم التنازع والفتن، وعليه فلا بدّ من قانون عادل يقنّن حياتهم وينضوون تحته، وهذا القانون لا يمكن أن يكون من صنعهم لما بيّناه من اختلاف أمزجتهم ورغباتهم. وتصارع الأمم، وسيطرة القوي على الضعيف لهو خير دليل على فساد هذه الأنظمة الوضعية، فلزم أن يستند

(1) الأحزاب، 72.

(2) الكلمات القصار، للإمام الخميني قدس سره، عنوان: أداء التكليف.

صنع هذا القانون إلى من لا حاجة عنده ولا ميول شخصيّة، وعنده معرفة بتفاصيل الإنسان وحاجاته وميوله وقدراته، وهذه الصفات غير متحقّقة سوى في الله سبحانه وتعالى، الذي وضع التكاليف وأرسل الرسل بها، وآخرهم رسول البشرية محمّد ﷺ؛ لينقاد الناس إليه ويطيعوه، مؤيداً ذلك بمعجزات تدلّ على أنّه من عند الله تعالى ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾[1].

وهكذا، ما كان الله ليترك الأمّة بعد النبيّ ﷺ دون راعٍ يحدِّد لها تكليفها ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[2] فكان الأئمّة عليهم السلام، وحيث إنّنا في زمن الغيبة، ويتعذّر أخذ التكليف من الإمام عجل الله فرجه مباشرة، فلم يترك الإمامُ الأمّةَ دون تكليف، بل أرجعهم إلى الفقيه العادل الكفوء «**فارجعوا بها إلى رواة حديثنا**»، ليكون الوليّ الفقيه مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾[3].

حدود التكليف

عندما نقول التكليف الشرعي، فإنّ ذلك يعني بالدرجة الأولى أنّ التكليف نابع من الإسلام، وهذا ما يكسبه الشرعيّة، هذا التكليف الذي يشمل جوانب حياة الإنسان كافة، سواء أكانت فرديّة أم اجتماعيّة أم سياسيّة...، يقول الإمام الخميني قدس سره:

«**حدّد الإسلام التكليفَ في كلّ شيء، ووضع القوانين لكلّ شيء، ولا حاجة بالمسلمين لتقليد أحد، أو اتّباعه في قوانينه**»[4].

(1) النجم، 3.
(2) الرعد، 7.
(3) الحج، 41.
(4) الكوثر، ج1، ص292.

علاقتنا بالتكليف

إن علاقتنا بالتكليف الشرعي هي علاقة التسليم للأمر الإلهي، حيث يكون في عقيدة الإنسان أنّ التكليف المناط به هو أمر ينتهي إلى الله سبحانه تعالى.

ولهذا، فالامتثال للتكليف لا يخرج عن عنوان طاعة الله تعالى، ولا يخضع لمزاج الأشخاص والأفراد ورؤيتهم الخاصّة للأمور، وإلا فإنّ نظام القيادة في الإسلام سيختلّ، وسنتحدّث في ما يلي عن ارتباط بعض المسائل بالتكليف وعلاقتها به.

التسليم والانقياد للتكليف

على الإنسان أن يلتزم بالتكليف ويؤدّيه على أكمل وجه؛ لأنّ فيه المصلحة لنفس الإنسان وذاته، وإنّ الله تعالى: «**لا تنفعه طاعة من أطاعه ولا تضرّه معصية من عصاه**»[1] ولا يؤدّي الإنسان حقّ العبودية حتّى يسلم إلى الله تعالى ورسوله وأولي الأمر في التكاليف، وينقاد إليه الانقياد التامّ، ويقول تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[2]

ففي هذه الآية أقسم الله تعالى بأنّ الناس لا يمكن أن يمتلكوا إيماناً واقعياً إلا إذا تحاكموا إلى النبي ﷺ وقضائه، ولا يتحاكمون إليه فقط، بل ليرضوا بحكمه على كلّ حال، وأن لا يشعروا بأيّ حرج في نفوسهم فضلاً عن أن لا يعترضوا، ويصل الإنسان إلى هذه الحالة من خلال التربية الخلقية المستمرّة، حيث يحصل بها عند الإنسان روح الانقياد والتسليم أمام الحقّ جلّ شأنه، خصوصاً إذا كان الآمر والحاكم منصّباً من قبل الله تعالى، كشخص رسول الله ﷺ الذي اعترفت البشرية كلّها بفضله، ودان الأحرار بدينه.

(1) بحار الأنوار، م. س، ج 65، ص 193.
(2) النساء، 65.

كما بيّنت الآية الكريمة علامات الإيمان الراسخ، وتكون في ثلاث مراحل:

الأولى: التحاكم إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وأنّ حكمه هو حكم الله.

الثانية: عدم الشعور بالانزعاج من حكمه.

الثالثة: تطبيق هـذه الأحكام تطبيقاً تاماً، ويسلّموا التسليـم أمام الحقّ تسليماً كاملاً.

وفي الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام التي يستدلّ فيها على ولاية الفقيه: «**فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يُقبل منه، فإنّما استخف بحكم الله، وعلينا ردّ، والرادّ علينا كالرادّ على الله**»[1].

التكليف والبذل والعطاء

قـد يحصـل أن تقدّم بعض الجهات مبالغ مالية مقابل القيـام ببعض المسؤوليّات التـي تصـبّ في صالح الإسلام وأمّـة المسلمين، وأخطر ما في الأمـر أن تصير هذه المبالغ المادّيّة هدفاً بحدّ ذاته، بحيث لو توقّف المال توقّف عن أداء مسؤولياته، وهذه المسألـة نابعة من حـبّ الدنيا، وأمّا الروحيّة التي ينبغـي أن تحكم علاقتنا بالتكليف فهـي روحية البذل والعطاء. فلو لم تكن أمور المسلمين لتستقيم إلا ببذل الإنسان من حسابه ومن جيبه الخاصّ فعليه أن لا يبخل على الإسلام، يقول الإمام الخميني قدس سره:

«**لسـت بحاجـة للمال، وسوف أتصدّى لمواجهة الملك بقلم وعدّة صفحات من الورق، وإذا ما احتجت المساعدة يوماً، فإنّ شعبي سيساعدني**»[2].

فـإنّ التكاليـف الشرعيّة لا تسقط عـن المكلّفين بسبب شحّ المـوارد المالية وما شابـه؛ هذا من الأسباب الدنيويّة، وهي كما يصفها الإمام قدس سره: «**التكاليف الإلهيّة هي أمانات الله**»[3].

(1) وسائل الشيعة، الحرّ العاملي، ج1، ص34.

(2) الكلمات القصار، عنوان: الإمام الخميني قدس سره.

(3) الكوثر، م. س.

التكليف والاعتبارات الشخصيّة

عندمـا نتحدّث عن التكليف فإنّه لا مجال للحديث عن الاعتبارات الشخصيّة من مقـام ورتبة وشأنيـة، فإنّها تسقط أمام مصلحة الإسـلام والمسلمين، وهكذا كانت سيـرة الإمام الخميني قدس سره حيث واجـه التحدّيات والنفي من بلـد إلى بلد... لأجل أداء التكليـف فقط، يقـول قدس سره: «**ليس مهمّـاً عندي أيـن أكون، المهـمّ هو العمل بالتكليف الإلهي، والمهمّ هو مصالح الإسلام والمسلمين العليا**»[1].

التكليف ونتائجه

إنّ الله سبحانـه وتعالى هو علّام الغيوب، وهو العالم بالنتائج الحقيقيّة لكلّ أمر، بـل إنّه هو تعالى الذي يحقّـق النتائج بتوفيقه وتسديده ومنّه علـى عباده؛ لذلك فإنّ علـى الإنسان القيام بتكليفه والالتزام بالواجب الشرعي، وأما النتائج والتوفيق فهما مـن الله تعالى والإنسان غير مكلّف بهمـا، يقول الإمام الخميني قدس سره: «**أمّا بالنسبة للنتائـج الموجـودة فيمكن أن تتحقّق ويحتمل أن لا تتحقّق. وفي هذه الأمور التي يجـب علـى الإنسان القيام بها كتكليـف شرعي لا يجب ولا يشترط أن نحصل على العلـم بحتميّـة تحقّق الأهداف التي نرجوها منها، بل يجب أن يكون اهتمام المرء بها كتكاليف كلّف بها، وعليه أن يعمل بها**».

بركات الالتزام بالولاية

يقـول تعالى في كتابه الكريـم: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾[2] هـذه الآية المباركة تشير إلى الولايـة الشرعيّة العائدة إلى ولاية الله تعالـى، والتـي هي ولاية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعده الأئمّـة عليهم السلام، وفي زمن الغيبة ولاية الفقيه، وللالتزام بهذه الولاية الشرعيّة بركات عظيمة وجليلة، نذكر منها:

(1) الكوثر، م. س.
(2) المائدة، 56.

1. النصر:

وهـذا مـا أوضحته الآيـة الكريمة، حيث أعلنـت للمسلمين بـأنّ النصر سيكون حليـف أولئك الّذين يقبلون القيادة الشرعيّـة، ووصفتهم بأنّهم حزب الله الغالب، هـذا الانتصار الـذي يشمل جميع الجهـات السياسيّـة والعسكريّـة والاقتصاديّة، وغيـرذلـك.

وهـذا ما أكدت عليـه الآية الكريمـة: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ﴾،[1] فمـن أدّى تكليفه الشرعـي، وتولّى أولياء الله، وقاتل تحت راية القيادة الشرعيّة، فلا بدّ أن ينتصر وينصره الله تعالى ويؤيّده ويسدّده.

2. الوحدة:

وهذا ما أُشير إليه في ذيل الرواية عن الإمام الرضا عليه السلام، التي يذكر فيها سبب ضرورة وحدة القيادة: «**إنّ الواحد لا يختلف فعله وتدبيره، والاثنين لا يتّفق فعلهما وتدبيرهما، وذلك أنّا لم نجد اثنين إلا مختلفي الهمّ والإرادة، فإذا كانا اثنين ثمّ اختلف همّهما وإرادتهما، وكانا كلاهما مفترضي الطاعة، لم يكن أحدهما أولى بالطاعة من صاحبه، فكان يكون في ذلك اختلاف الخلق والتشاجر والفساد**»[2].

فـإنّ الولـي الفقيـه العادل هو القـادر على توحيد هـذه الأمّة بعدمـا جهد أعداء الإسلام في تمزيقهم وتفريقهم ضمن السياسة المتّبعة تحت قاعدة (فرّق تسد).

3. العزّة:

إضافـة إلـى الآيـة السابقـة: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾، يقـول الله تعالـى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ جَمِيعًا﴾[3]، فـإنّ العزّة لا

(1) محمّد، 7.

(2) علل الشرائع، الشيخ الصدوق، ج1، ص254.

(3) فاطر، 10.

تكـون إلّا من الله تعالى؛ لأنّه مصدر الشرف والعزّة والكرامة الحقيقية، وإنّ الروح لا تشعـر بالاطمئنان إلا في ظـلّ الإيمان: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1]. ومـن هنا فإنّ البحث عن العـزّة في غير الطريق الإلهي لن يكـون مجدياً، فالمؤمنون اكتسبوا العزّة مـن شعاع عزّة الباري تعالى؛ لأنّهم ساروا في طريق الالتزام بطاعة الولي الشرعي التي هي ظلّ طاعة الله تعالى، فعن الإمام الحسـن عليه السلام: «**إذا أردت عـزّاً بـلا عشيـرة، وهيبـة بـلا سلطـان، فأخـرج من ذلّ معصية الله إلى عزّ طاعة الله**»[2] فالعزّة الحقيقية لا تكون إلا بطاعة الله من خلال أوليائه.

(1) يونس، 62.

(2) بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج44، ص139.

خلاصة الدرس

- الهدف من خلق الإنسان هو معرفة الله وعبادته، والالتزام بالتكاليف لما خصّه الله تعالى من نعمة العقل.
- يعيش الإنسان في مجتمع قد تتباين الرغبات فيه ممّا يسبِّب التنازع والفتن؛ فلا بدّ من قانون يضمن الحقوق، ولا بدّ أن يستند صنع هذا القانون إلى من يترفّع عن الحاجات والميول الشخصيّة، وعنده معرفة بتفاصيل الإنسان وحاجاته، وهو الله تبارك وتعالى. وفي زمن الغيبة، الفقيه هو المنصّب لقيادة الأمّة في ظلّ الأحكام الإلهيّة.
- على الإنسان الالتزام بالتكليف؛ لأنّ فيه مصلحته، ولن يؤدّي حقّ العبودية إلا من خلال الانقياد والتسليم التام.
- علامات الإيمان الراسخ: التحاكم إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وعدم الشعور بالانزعاج من حكمه، وتطبيق هذه الأحكام تطبيقاً كاملاً والتسليم لها.
- من بركات التكليف:

  1- النصر.

  2- الوحدة.

  3- العزّة.

- ثقافة التكليف تعني الالتزام بالتكليف الشرعي الإلهي.
- نأخذ التكليف الشرعي من النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، بأمر من الله تعالى، ثمّ إماماً بعد إمام إلى زمن غيبة إمامنا الحجّة المنتظر عجل الله فرجه الشريف، وقد حدّد لنا الأئمّة عليهم السلام من نتّبعهم في عصر الغيبة الكبرى لإمام الزمان عجل الله فرجه الشريف، وهم العلماء الجامعون

للشرائط (الوليّ الفقيه).

- إنّ الامتثـال للتكليـف لا يخرج عن عنوان طاعة الله تعالـى، ولا يخضع لمزاج الأشخاص والأفراد.
- الروحيّة التي ينبغي أن تحكم علاقتنا بالعمل هي روحيّة البذل والعطاء، فلو لم تكن أمور المسلمين لتستقيم إلا ببذل الإنسان من حسابه ومن جيبه الخاصّ، فعليه أن لا يبخل على الإسلام.

للمطالعة

العمل بالتكليف

إنّنـا مكلّفون من الله أن نجاهد هؤلاء الذيـن يعارضون الإسلام ويعارضون الأمّة الإسلاميّـة، فإمّـا أن ننتصـر أو لا ننتصر، فـإذا انتصرنا فالحمـد لله؛ لأنّنا عملنا بتكليفنا وانتصرنا أيضاً، وإذا متنا وقُتلنا فإنّنا عملنا بتكليفنا أيضاً.

لماذا نخاف إذاً؟! إذ لا توجد هزيمة بالنسبة لنا، ليس لدينا هزيمة، لدينا حالتان لا ثالث لهما: إمّا أن نَغْلب فنكون قد انتصرنا أيضاً، أو لا ننتصر لكنّنا سنكون مرفوعي الرأس في محضـر اللّه. أولياء الله هُزموا أيضاً، لقد خسر أمير المؤمنين عليه السلام في حربه مع معاوية، وهذا لا يحتاج إلى كلام. لقد خسر الإمام الحسين عليه السلام في حربه مـع يزيد وقُتـلَ، لكنّهما منتصران بحسـب الواقع، كانت هزيمة ظاهريـة، وانتصاراً واقعيّـاً. إذا خسرنا نحن أيضاً، ونحن نريد العمل من أجل الله، فإنّنا عملنا بتكليفنا، وسيكون النصر معنا أيضاً بحسب الواقع[1].

(1) منهجية الثورة الإسلامية، ص478.

أسئلة

أجب بصحأو خطأ:

1 - إنّ الهدف من خلق الإنسان هو المعرفة والعبادة.

صح ☐ خطأ ☐

2 - لا بدّ من قيام الناس أنفسهم بوضع القانون؛ لأنّهم الأعرف بحالهم واحتياجاتهم.

صح ☐ خطأ ☐

3 - على الإنسان أن يلتزم بالتكليف، إن كان يشكّل مصلحة له، وإلا فلا.

صح ☐ خطأ ☐

4 - إنّ من علامات الإيمان الراسخ تطبيق حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، رغم الانزعاج النفسي منه.

صح ☐ خطأ ☐

5 - الغاية الأساس من أداء التكليف تحقيق النتيجة، وإلا فلا فائدة من أدائه.

صح ☐ خطأ ☐

اختر الجواب الصحيح:

1. المقصود من التكليف الشرعي هو التكليف:

أ- النابع من الإسلام. ☐

ب- النابع من تشخيص الفرد لمصلحته. ☐

ج- أ وب. ☐

2. **من بركات التكليف الشرعي:**

أ- وحدة الأمّة الإسلاميّة. ☐

ب- تحقيق النتائج المنشودة والمرجوّة من قِبلنا. ☐

ج- تطبيق الأحكام تطبيقاً كاملاً. ☐

3. **يكون الإنسان قد أدّى حقّ العبوديّة لله من خلال:**

أ- الاقتناع بأنّ حكم النبي وأولي الأمر هو حكم الله. ☐

ب- التسليم المطلق والانقياد التام لله ورسوله وأولي الأمر. ☐

ج- العمل الدؤوب على تحقيق الأهداف والنتائج. ☐

الدرس السابع

الولاية والعمل

أهداف الدرس

1- أن يبيّن الطالب العلاقة القائمة بين العمل والولاية.

2- أن يذكر أسلوب الإمام قدس سره في التوفيق بين الروايات المتعارضة.

3- أن يميّز المحبّة الحقيقيّة لأهل البيت عليهم السلام من المحبّة الوهميّة.

ولاية أهل البيت عليهم السلام

ترتبط مسألة العلاقة بأهل البيت عليهم السلام بعقيدة الإنسان، وكغيرها من الأمور الاعتقاديّة يحتمل أن تسلك في مدى ثباتها أو التشكيك بها السبل الثلاثة:

سبيل الغلو، وهو أخطر السبل، وهو الإفراط في الاعتقاد بهم، كإخراجهم عن حدود البشريّة، أو الاعتقاد بألوهيّة أحدهم، والعياذ بالله.

سبيل التقصير، كاعتبارهم أناساً عاديين كسائر البشر، وبالتالي إنّهم كغيرهم في التعرّض لما يُغضب الله تعالى، والعياذ بالله.

أما السبيل الآخر، وهو السبيل الذي حدَّده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للعلاقة بأهل البيت عليهم السلام، وهي المناسبة لما جاء في الأحاديث الشريفة عنهم عليهم السلام.

وسنتعرّض في هذا الدرس للعلاقة بأهل البيت عليهم السلام في فكر الإمام الخميني قدس سره.

ولا بأس بالإشارة في البداية إلى أن الانتساب لهذه المدرسة، مدرسة أهل البيت عليهم السلام، لا بد وأن يكون من موارد الفخر لدينا؛ لأنها مدرسة تنتمي إلى الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، وهو الذي يقول تعالى فيه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[1]، يقول الإمام الخميني قدس سره:

(1) النجم، 3 - 4.

«نحن نفخر بأنّ أئمّتنا هم الأئمّة المعصومون، بدءاً من عليّ بي أبي طالب عليه السلام وختماً بمنقذ البشريّة حضرة المهدي صاحب الزمان (عليه وعلى آبائه آلاف التحيّة والسلام)، وهو - بمشيئة الله القدير - حيّ يراقب الأمور.

نحن نفخر بأنّ الأدعية، وهي القرآن الصاعد وفيها الحياة، إنّما هي من فيض أئمتنا المعصومين عليهم السلام. وعندنا مناجاة الأئمّة الشعبانية، ودعاء الحسين بن علي عليه السلام في عرفات، وعندنا الصحيفة السجادية زبور آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم...

نحن نفخر بأنّ منا باقر العلوم، وهو أعظم شخصيّة تاريخيّة...، نحن نفخر بأنّ مذهبنا جعفري، ففقهنا هذا البحر المعطاء بلا حدّ، وهو واحد من آثاره.

نحن نفخر بجميع الأئمّة المعصومين عليهم السلام، ونلتزم باتّباعهم. نحن نفخر بأنّ أئمّتنا المعصومين عليهم السلام قضوا أعمارهم سجناً وتشريداً في سبيل رفعة الإسلام وتحقيق أهداف القرآن الكريم، والتي أحدها تأسيس حكومة العدل»[1].

الولاية هي العمل

العلاقة القائمة بين العمل والولاية، بمعنى هل يمكن للإنسان الاستغناء بأحدهما عن الآخر؟ فإذا كان من المؤمنين بولايتهم عليهم السلام كفاه ذلك عناء التكاليف والعبادات؟ خصوصاً مع كون بعض الأحاديث عند النظر إليها ظاهرة في هذا المعنى للوهلة الأولى، وهي ما دعت الإمام قدس سره لمعالجتها من خلال بيان منافاتها مع طائفة كبيرة أخرى من الأحاديث الشريفة التي تؤكّد على ضرورة الالتزام بالابتعاد عن مخالفة الله في أصول الأحكام وفروعها، وحصول العلم القطعي بأنّ بعض الروايات التي يتنافى ظاهرها مع هذه المسلّمات لا يكون الظاهر منها مقصوداً، فلابدّ من تأويلها بصورة لا تتضارب مع ما يعتبر من ضروريات الدين، أو القيام بالجمع بين الطائفتين، وإلا نرجع علمها إلى قائلها.

(1) الوصية الخالدة للإمام قدس سره. ص 89.

ويعتبر قدس سره: «**أنّ الاعتقاد بمشروعيّة تسويد صحف الأعمال اتكالاً على محبتهم وولايتهم عليهم السلام مصيبة من المصائب الكبيرة، وافتراء وسوء فهم، وهو ما لا يدعو إليه المعصوم عليه السلام، بل في منتهى البعد عن هذا المعنى**»[1].

وقد صدّر بحثه الشريف بحديث عن محمّد بن مارد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «**حديث روي لنا، أنّك قلت: إذا عرفت فاعمل ما شئت، فقال عليه السلام: قد قلت ذلك، قال: قلت: وإن زنوا وإن سرقوا وإن شربوا الخمر؟! فقال لي: إنّا لله وإنا إليه راجعون، والله، ما أنصفونا أن نكون أخذنا بالعمل ووضع عنهم، إنّما قلت: إذا عرفت فاعمل ما شئت من قليل الخير وكثيره، فإنّه يقبل منك**»[2].

والذي يريد الإمام قدس سره أن يخلص إليه في نهاية المطاف هو التأكيد على أمرين:

الأوّل: إنّ الإيمان بالولاية ليس بديلاً عن العمل، يقول قدس سره: «**إنّ المؤمن إذا لم يعمل بمتطلّبات الإيمان، وما تستدعيه محبّة الله وأوليائه لما كان مؤمناً ومحبّاً، وإنّ هذا الإيمان الشكلي والمحبّة الجوفاء من دون جوهر ومضمون**»[3].

والثاني: إنّ العمل ليس كافياً دون الإيمان بالولاية، فتكون النتيجة أنّ كلا الأمرين مطلوب، ولا يتيسّر للإنسان الوصول إلى شاطئ الأمان الإلهي والفوز بما عند الله تعالى إذا أهمل أحد هذين الجانبين المذكورين.

كيف نفسّر الروايات؟

إذا عرفنا ذلك، لابدّ لنا من الاطّلاع على أسلوب الإمام قدس سره في التوفيق بين الطائفتين من الأحاديث الظاهرة في عدم الاتّفاق على المعنى المتقدّم، حيث يظهر من بعضها الاكتفاء بحبّ أهل البيت عليهم السلام من قبيل الحديث المشهور بين العامّة

(1) الأربعون حديثاً، الإمام الخميني قدس سره، ص 623.
(2) الكافي، الشيخ الكليني، ج2، ص 464.
(3) الأربعون حديثاً، الإمام الخميني قدس سره، ص 512.

والخاصّة: «**حبّ عليّ حسنة لا تضرّ معها سيّئة، وبغضه سيّئة لا ينفع معها حسنة**»[1].

ويظهر من بعضها الآخر عدم الاكتفاء وضرورة العمل مع حبّهم عليهم السلام، كما في حديث جابر عن أبي جعفر عليه السلام: «**... يا جابر، لا تذهبنّ بك المذاهب، حسب الرجل أن يقول أحب علياً وأتولاه، ثمّ لا يكون مع ذلك فعّالاً؟ فلو قال إنّي أحب رسول الله، فرسول الله صلى الله عليه وآله خير من علي عليه السلام، ثمّ لا يتّبع سيرته ولا يعمل بسنته ما نفعه حبّه إياه شيئاً**»[2].

إنّ المشكلة التي تتنافى وأصل المذهب ظاهراً ليست كامنة في روايات الطائفة الثانية، وإنّما الأولى؛ لأنّها تدلّ بالمثال المتقدّم أنّه ليس هناك ضرر من العمل السيء طالما كان صادراً من محبّ أمير المؤمنين عليه السلام، بينما الثانية تقول بعدم كفاية حبّهم عليهم السلام مستقلاً عن القيام بالوظائف الشرعيّة، لا أنّه يمكن الاستغناء عن ولايتهم ومودّتهم، لذلك لا مشكلة فيها. فمن هنا عالج الإمام قدس سره الخبر المذكور وما شاكله على النحو التالي، قائلاً:

«**هذا الحديث الشريف من قبل الأحاديث المذكورة التي وردت في الإيمان، ومعناه:**

أ- إمّا ما ذكره العلامة المجلسي رحمه الله في تلك الأخبار، من أنّ المقصود من الضرر المنفي هو عدم الخلود في النار أو عدم الدخول فيها، فيكون المعنى أنّ حبّ علي عليه السلام الذي هو أساس الإيمان وكماله وتمامه يبعث على التخلّص من النار بواسطة شفاعة الشافعين. وعليه، كما قلنا لا يتنافى هذا الاحتمال مع ألوان العذاب في البرزخ، وقد ورد ذلك عن الصادق عليه السلام: (والله ما أخاف عليكم إلا البرزخ، فأمّا إذا صار الأمر إلينا فنحن أولى بكم).

(1) مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، ج3، ص 197.
(2) الكافي، الشيخ الكليني، ج2، ص 74.

ب- أو ما ذكرناه من أنّ حبّ الإمام علي عليه السلام يبعث على نور وإيمان يجنّبان صاحبهما عن الآثام، ويدفعانه إلى التوبة والإنابة عندما يبتلي بالمعصية من دون أن يفسح المجال أمامه للتمادي في الغيّ والعصيان»[1].

ثم يؤكّد قدس سره أن ما ورد من قبيل هذه الأخبار قد يخلق توهّماً وشبهة عند البعض يكون مآلها الخسران المبين، ولذلك كانت المحبّة على قسمين: حقيقيّة ووهميّة، والتولّي كذلك صادق وكاذب.

المحبّة الحقيقيّة والوهميّة

لا شكّ ولا ريب أنّ ولاية النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته فريضة ثابتة من الله تعالى على عباده؛ بمعنى متابعتهم والإئتمام بهم، وأنّها شرط في صحّة الأعمال وقبولها فلا يصحّ عمل أحد من المكلّفين، ولا يقبله الله إلاّ بها، ولكن تصرّح النصوص بأنّ ولاية أهل البيت عليهم السلام لا تتحقّق إلاّ بطاعة الله، ولا تُنال إلاّ بالورع عن محارم الله، وإنّ المطيع لله هو الوليّ لهم، والعاصي لله ليس لهم بوليّ.

ورد عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «**لا تذهب بكم المذاهب، فوالله ما شيعتنا إلاّ من أطاع الله عزّ وجلّ**»[2]. وعنه في حديث طويل، قال فيه: «**يا جابر! والله ما نتقرّب إلى الله تبارك وتعالى إلاّ بالطاعة، وما معنا براءة من النار، ولا على الله لأحد من حجّة، من كان لله مطيعاً فهو لنا وليّ، ومن كان لله عاصياً فهو لنا عدوّ، وما تُنال ولايتنا إلاّ بالعمل والورع**»[3].

وقوله:، قال: «**يا معشر الشيعة، شيعة آل محمّد عليهم السلام! كونوا النمرقة الوسطى**».

(1) الأربعون حديثاً، الإمام الخميني قدس سره، ص 629.
(2) أصول الكافي، ج2، كتاب الإيمان والكفر، باب الطاعة والتقوى، ح1.
(3) أصول الكافي، ج2، كتاب الإيمان والكفر، باب الطاعة والتقوى، ح6.

إلى أن قال: ثمّ أقبل علينا فقال: «**والله ما معنا من الله براءة، ولا بيننا وبين الله قرابة، ولا لنا على الله حجّة، ولا نتقرّب إلى الله إلاّ بالطاعة، فمن كان منكم مطيعاً لله تنفعه ولايتنا، ومن كان منكم عاصياً لله لم تنفعه ولايتنا، وَيْحَكم لا تغترّوا! وَيحكم لا تغترّوا!**»[1].

ويؤيّد معناها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[2] ومثلها من الآيات، ويرشد إليه معنى الولاية؛ لأنّها بمعنى المتابعة في الأقوال والأفعال، والعاصي لله ليس بتابع أهل البيت عليهم السلام، بل هو مخالف لهم؛ لأنّهم لا يعصون الله تعالى.

ويشير قدس سره إلى هذه الحقيقة بالقول: «**توهّم بعض الناس أن مجرّد إدّعاء التشيّع وحبّ التشيّع وحبّ أهل بيت الطهارة والعصمة، يسوّغ له - والعياذ بالله - اقتراف كلّ محرّم من المحظورات الشرعيّة، ويرفع عنه قلم التكليف. إنّ هذا السيّء الحظّ لم ينتبه إلى أنّ الشيطان قد ألبس عليه الأمر، فيُخشى عليه في نهاية عمره أن تسلب منه هذه المحبة الجوفاء التي لا تجدي ولا تنفع، ويُحشر يوم القيامة صفر اليدين، وفي صفوف نواصب أهل البيت عليهم السلام**».

إنّ ادعاء المحبّة من دون دليل وبيّنة لا يكون مقبولاً؛ إذ لا يمكن أن أكون صديقك وأضمر لك الحبّ والإخلاص، ثمّ أقوم بكلّ ما هو مناقض لرغباتك وأهدافك. إنّ شجرة المحبّة تنتج وتثمر في الإنسان المحبّ، العمل حسب درجة المحبّة ومستواها، فإذا لم تحمل تلك الشجرة هذه الثمرة، فلابدّ من معرفة أنّها لم تكن محبّة حقيقيّة، وإنّما هي محبّة وهميّة... فمحبّ أهل البيت عليهم السلام هو الذي يشاركهم في أهدافهم، ويعمل على ضوء أخبارهم وآثارهم... وإنّ المؤمن

(1) روضة الكافي، ص159، ح205.
(2) آل عمران،31.

إذا لـم يعمـل بمتطلّبات الإيمان ومـا تستدعيه محبّة الله وأوليائـه لما كان مؤمناً ومحبّـاً، وإنّ هـذا الإيمـان الشكلـي والمحبّـة الجوفاء مـن دون جوهـر ومضمون ينتفي ويزول أمام حوادث بسيطة وضغوط يسيرة»[1].

خلاصة الدرس

- ترتبـط مسألـة العلاقة بأهل البيـت عليهم السلام بعقيدة الإنسان وهـي كغيرها من الأمـور الاعتقادية يمكـن أن تسلك في مدى ثباتها أو التشكيـك بها إما سبيل الغلو، أو التقصير.
- إن الإنتساب إلى مدرسة أهل البيت عليهم السلام من المفاخر الكبرى التي ينبغي أن يعتز بها كل موال.
- العلاقـة القائمة بيـن الولاية والعمل وثيقة ومترابطـة بحيث لا يمكن للإنسان الاستغناء بأحدهما عن الآخر.
- مـا ينبغـي التأكيد عليه أن الإيمـان بالولاية ليس بديلاً عـن العمل، وأن العمل لوحده ليس كافياً دون الإيمان بالولاية.
- بعض الروايات يظهر منها الاكتفاء بحب أهل البيت عليهم السلام والبعض الآخر يظهر منها عدم جواز الاكتفاء وضرورة العمل والالتزام بتعاليمهم عليهم السلام مع حبهم.
- الإمـام الخمينـي قدس سره صـوّب الروايات التـي تتحدث عن امـكان الاكتفاء بحبهم عليهم السلام وأكد على أن الولاية لا تنفك عن العمل بأوامرهم عليهم السلام.
- المحبـة الحقيقيـة للأئمـة عليهم السلام هي المحبـة النابعة مـن العمـل والالتزام بطاعتهم وبكل ما أمروا وحكموا به.

(1) الأربعون حديثاً، الإمام الخميني قدس سره، ص 632.

تعظيم الإمام لأهل البيت عليهم السلام

لقد كان الإمام قدس سره العارف الحقيقي الواصل إلى كعبة مقصوده، يعلم ما يستوجب المقام الشامخ والمنزلة الرفيعة لأهل الولاية الإلهيّة آل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم من تقديس وتكريم واحترام بالغ يفوق العادات المعروفة والأنماط المألوفة بين سائر الناس، لذلك كان قدس سره إذا مرّ على ذكر اسم أحد المعصومين عليهم السلام أخذته الهيبة حينما يردّده بعزّة وتعظيم كاملين، مع التقدير العالي لأحاديثهم عليهم السلام، واتّباع مقاصدهم وأفكارهم وعقائدهم، وإحياء مناسبات ولاداتهم وشهاداتهم. كيف لا؟! وهذا إمامنا الصادق عليه السلام كان كلّما لهج باسم جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو جالس يحني رأسه الشريف إلى مستوى ركبتيه.

والإمام قدس سره الذي لم يذكر أستاذاً من أساتذته الكرام إلا وعقّب بالقول«روحي فداه»، فكيف تكون علاقته مع المعصومين عليهم السلام؟!

يذكر لنا أحد المتشرّفين بخدمته، مدى اهتمامه بتعظيم وإحياء سائر ما يرتبط بأهل البيت عليهم السلام، فقال: «**طوال المدة التي كان خلالها الإمام في النجف الأشرف، كان يقيم مجالس العزاء في منزله في جميع ليالي شهادة المعصومين عليهم السلام، وفي ذكرى رحيل السيّدة الزهراء عليها السلام كان يستمرّ في إقامة المجالس لثلاث ليالٍ، وكان بكاؤه مشهوداً في جميع هذه المجالس دون استثناء**». وبمجرّد أن يشرع أحد الأخوة بقراءة مجلس المصيبة يبدأ الإمام بالبكاء بصوت عالٍ وتنهمر قطرات الدمع على خديه كمثل حبّات اللؤلؤ. وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ كلّ الأعباء والعناء الذي عاناه الإمام قدس سره واهتمامه بالأمور السياسيّة وسائر شؤون البلاد والعباد، لم يكن ليمنع أو يحول بينه وبين المحافظة والحرص على إحياء وإظهار مظلوميّة الأئمّة عليهم السلام، فنراه في التاسع من شهر

محـرّم يأمر بإقامة مجلس عزاء فـي باريس بحضور جمعٍ مـن المراسلين الذين جاؤوا لمقابلته قدس سره قبل ساعة من وقت الظهر[1].

أسـئـلـة

أجب بصحأو خطأ:

1 - **إنّ اعتبار أئمّة أهل البيت عليهم السلام أناساً منزّهين معصومين هو نوع من الإفراط في الاعتقاد بهم.**

صح ☐ خطأ ☐

2 - **إنّ الإيمان بالولاية لا يعني الاستغناء عن العمل.**

صح ☐ خطأ ☐

3 - **إنّ مجرّد ادّعاء التشيّع وحبّ التشيّع وأهل البيت عليهم السلام دون عمل هي محبّة جوفاء لا تجدي ولا تنفع.لا تنافٍ بين المحبّة وعدم الطاعة، فالمحبّة لأهل البيت عليهم السلام سببٌ لغفران الذنوب.**

صح ☐ خطأ ☐

4 - **يمكن للإنسان من خلال الطاعة والعمل فقط أن يصل إلى شاطئ الأمان الإلهي.**

صح ☐ خطأ ☐

(1) المذكرات الخاصة ج1، ص 49.

اختر الجواب الصحيح:

1. **إنّ مسألة العلاقة مع أهل البيت عليهم السلام يجب أن تُبنى على:**

أ- الاعتقاد بأنّهم خارج الحدود البشريّة، ودون الألوهيّة. ☐

ب- الاعتقاد بأنّهم بشر عاديين، وأنّ محبّتهم هي بسبب قربهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. ☐

ج - الاعتقاد بأنّ ولايتهم مع العمل أساس للوصول إلى الفوز والنجاة. ☐

2. **«حبّ عليّ حسنة لا تضرّ معها سيّئة» يعني:**

أ- أنّ الإنسان مهما ارتكب من الذنوب فسيغفر له بحبّه لعلي عليه السلام. ☐

ب- أنّ حبّ الإمام علي عليه السلام يبعث على نور وإيمان يجنّبان صاحبهما الآثام. ☐

ج - الولاية أهمّ وأفضل من العمل.

3. **إنّ الفرق بين المحبّة الحقيقيّة والمحبّة الوهميّة يكمن في أنّ:**

أ- المحبّة الحقيقيّة دافع للعمل وفق أهداف وأخبار وآثار الحبيب، بخلاف الوهميّة. ☐

ب- المحبّة الحقيقية تكون بإظهار المحبّة والتشيّع والولاية العلنيّة، أمّا الوهميّة فلا. ☐

ج- أ وب. ☐

الدرس الثامن

العلماء إمتداد لمسيرة الولاية

أهداف الدرس

1- أن يبيّن الطالب نظرة الإمام الخميني قدس سره إلى العلماء.

2- أن يذكر بعض الوسائل التي استهدف من خلالها الاستكبار دور العلماء.

3- أن يحدّد تكليفه تجاه العلماء، وفهمه لوظائفهم.

تمهيد

لقد خرج الإمام الخميني قدس سره رافضاً كلّ المعايير التي اعتادها الناس، معلناً «**لا شرقيّة ولا غربيّة**» يأبى أن يستظلّ بإحدى القوّتين، لم يعرف رأسه إلا ظلّ العمامة السوداء، ولم يعرف بدنه إلا لباس العلماء.

وظلُّ العمامة يعني عند الإمام قدس سره الكثير؛ إنّها تختصر الخطّ كله، إنّها الإسلام، وقد صرّح بذلك في كلام له مع أساتذة وطلاب الجامعة: «**المعمّم يعني الإسلام**»[1].

مكانة العلماء

يقول الإمام الخميني قدس سره: «**أولئك العلماء هم مظهر الإسلام، إنّهم مبيّنو القرآن، إنّهم مظهر النبي الأكرم** صلى الله عليه وآله وسلم»[2].

إنّ للعلماء مكانة خاصة عند الإمام الخميني قدس سره، هذه المكانة التي تجلّ العلماء نلاحظها عند الإمام الخميني قدس سره بشكل واضح في عدّة ميادين، ففي كتاباته نجده يتعاطى مع العلماء بقدسيّة، فيطلق عليهم الألقاب الرفيعة والتي لم يطلقها على سواهم، ويظهر لهم كلّ احترام وإجلال، فنجده في كتابه «**الأربعون**

(1) صحيفة الإمام قدس سره، ج 21، ص 93.
(2) م. ن، ج 4، ص 93.

حديثاً» يطلق على الشيخ الكليني[1] لقب ثقة الإسلام والمسلمين مرّة، وحجّة الفرقة وثقتها مرّة أخرى، وشيخ المحدّثين وأفضلهم مرّة ثالثة. ويطلق على الشيخ نصير الدين الطوسي[2] لقب أفضل المتأخّرين وأكمل المتقدّمين، وعلى الشيخ البهائي[3] لقب الشيخ الجليل العارف، وعلى العلامة المجلسي[4] لقب المحقّق والمدقّق و...، فهذا التعظيم والاحترام للعلماء والفقهاء والمحدّثين ظاهر وواضح لكلّ من يقرأ صفحات كتابه هذا.

وفي أسلوبه العملي في قيادة النظام، نجده استعان بالعلماء كعين ويد في جميع مؤسّسات الدولة، فقد وضع لنفسه ممثّلين من العلماء في جميع المؤسّسات، ولم يترك المؤسّسات تعمل لوحدها دون رقابة ومواكبة من العلماء.

وفي مفاهيمه وأفكاره نجد للعلماء مكانة خاصّة ومقاماً مميّزاً، يذكره بشكل واضح وصريح في كتاباته وخطبه، فالعلماء بنظره هم:

(1) محمّد بن يعقوب ابن إسحاق الكليني الرازي، المعروف بـ«ثقة الإسلام» (328 أو 329هـ.ق)، من أعاظم محدّثي الشيعة وشيخ مشايخ أهل الحديث والرواية. درس الحديث لدى ما يقرب من أربعين رجلاً، ونقل عنه الكثير من فحول العلماء أمثال: جعفر بن محمّد قولويه وهارون بن موسى التلعكبري. وهو أول مؤلّف من مؤلفي الكتب الشيعية الأربعة. تمكّن على مدى سنوات عديدة من تدوين كتاب الكافي في ثلاثة أقسام «الأصول» و«الفروع» و«الروضة» له كتب أخرى مثل: كتاب الرجال، رسائل الأئمة، كتاب في الرد على القرامطة وكتاب تفسير الأحلام.

(2) محمّد بن حسن الطوسي المعروف بالـ «خواجه نصير» و«المحقق الطوسي» (597 ـ 672)، من مشاهير حكماء وعلماء الإسلام، ومن المتبحّرين في الفلسفة والكلام والرياضيات والهيئة. من تلامذته: العلامة الحلي، قطب الدين الشيرازي والسيد عبد الكريم بن طاووس. وصل إلينا من مصنّفاته وآثاره: شرح الإشارات، تحرير أقليدس، تحرير المجسطي، أخلاق ناصري.

(3) الشيخ بهاء الدين محمّد بن الحسين بن عبد الصمد العاملي المعروف بالشيخ البهائي (953 ـ 1030هـ.ق)، أوحدي عصره ونادرة زمانه في مختلف العلوم والفنون، أطلق عليه في أصفهان آنذاك لقب «شيخ الإسلام»، وفي طليعة تلامذته صدر المتألهين والملا محمّد تقي المجلسي والمحقق السبزواري وفاضل جواد. ترك آثاراً ومصنّفات كثيرة منها: الجامع العباسي والحواشي على قواعد الشهيد في الفقه، الأسطرلاب وتشريح الأفلاك في الهيئة، مشرق الشمسين، الحبل المتين، شرح دعاء الصباح، شرح الأربعين حديثاً في الحديث والدعاء، الفوائد الصمدية وأسرار البلاغة في الأدب.

(4) الملا محمّد باقر بن محمّد تقي المجلسي الأصفهاني المشهور بالعلامة المجلسي (1037 ـ 1111هـ.ق)، من فحول علماء الشيعة ومن المتبحّرين في كافة علوم زمانه وبالخصوص في علم الحديث. أهم أساتذته هم: والده والشيخ الحر العاملي والسيد علي خان الشيرازي. ارتشف من معين علمه عدد كبير من طلاب العلوم الدينية، أبرزهم: الميرزا عبد الله الأفندي (مؤلف رياض العلماء) والسيد نعمة الله الجزائري والملا صالح المازندراني. اهتمّ العلامة المجلسي كثيراً بجمع ونشر أحاديث الإمامية، ولديه أكثر من 60 كتاباً باللغتين الفارسية والعربية، ولعل أهمّ مصنفاته الـ(60) تلك كتاب بحار الأنوار وكتاب مرآة العقول في شرح الكافي، حياة القلوب، زاد المعاد، حق اليقين، جلاء العيون، حلية المتقين والأربعون حديثاً.

1- **ورثة الأنبياء:** يقول الإمام الخميني قدس سره: «**إنّ العلماء الّذين يربّون البشر هم ورثة الأنبياء، إنّهم مبعوثون من قبل الأنبياء**»[1].

2 - **هم مظهر الإسلام وأدلّاؤه:** ورد في الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام: «...**العلماء، وهم الأدلّاء على الله...**»[2]. وهناك أكثر من كلمة للإمام الخميني قدس سره يؤكّد فيها هذا المعنى، حيث يقول قدس سره: «**أولئك العلماء هم مظهر الإسلام، إنّهم مبيّنوا القرآن، إنّهم مظهر النبي الأكرم** صلى الله عليه وآله وسلم»[3].

3 - **هم حرّاس الإسلام:** أيّ لقب عظيم هذا الذي يطلقه الإمام الخميني قدس سره على العلماء، فإذا كان الإسلام هو كلّ النور ولا نور سواه، وهو كلّ الهداية وكل ما عداه سراب، وهو الجنان وكل ما عداه عذاب، وهو رضا الله والطريق إليه، هو الذي يعطي للحياة معنى وهدفاً، فأيّ شرف أن يكون العالم حارساً لكلّ هذا؟! وأيّ أخطار ستحيط بنا إن استغنينا عن خدمات الحارس في دنيا مليئة بالكيد والظلم والطغيان؟! يقول الإمام الخميني قدس سره مخاطباً مجموعة من العلماء: «**اقتحموا الأمور، تدخّلوا في الشؤون، لا يصحّ أن يقول أحدكم: أنا فقيه ولا شأن لي بغير ذلك، فأنت فقيه، ولكن يجب أن تتدخّل في الشؤون، يجب أن تتدخّل بمقدّرات الناس، فأنتم حرّاس الإسلام، ويجب أن تحرسوه**»[4].

ودورهم هذا يتأكّد في زمن غيبة الإمام صاحب الزمان عجل الله فرجه، ففي الرواية عن الإمام الهادي عليه السلام: «**لو لا من يبقى بعد غيبة قائمنا عليه السلام من العلماء الداعين إليه، والدالّين عليه، والذابّين عن دينه بحجج الله، والمنقذين لضعفاء عباد الله من شباك إبليس ومردته، ومن فخاخ النواصب، لما بقي أحد إلا ارتدّ عن دين الله**»[5].

(1) صحيفة الإمام قدس سره، ج 7، ص 181.
(2) ميزان الحكمة، الريشهري، ج3، ص 2420، عن كتاب «غرر الحكم» للآمدي.
(3) صحيفة الإمام قدس سره، ج 4، ص 93.
(4) من كلام لسماحته قدس سره بتاريخ 6-3-1979 في جمع من علماء وطلاب قم المقدسة.
(5) الاحتجاج، الشيخ الطبرسي، ج1، ص9.

دور العلماء

هناك جانبان رئيسان سنلقي عليهما الضوء في موضوع دور العلماء التاريخي:

1. الجانب العلمي:

يعتبر الإمام الخميني قدس سره الدور العلمي للعلماء أساسيّاً جدّاً، ويمكن ملاحظة ثلاث مهام علميّة أساسيّة للعلماء الأعلام قاموا بها على مرّ التاريخ:

الأولى: حفظ التراث الديني من الضياع والتلف:

لقد حفظ لنا العلماء هذا الدين بكافة أبعاده الفكريّة والعلميّة، فتحمّل العلماء الأعلام على امتداد العصور هذه المهمّة، إذ لولا جهودهم المباركة والمضنية لم يصل إلينا هذا الدين العزيز أصيلاً صافياً كما أراد الله ورسوله، كما لم تكن هذه المهمّة سهلة يسيرة؛ لأنّها أتت في ظلّ مطاردة سلاطين وحكّام الجور للعلماء وظلمهم سجناً وقتلاً وتشريداً، كما يذكر لنا التاريخ حوادث عدّة وقعت ضمن سياق الاضطهاد والظلم، يقول الإمام الخميني قدس سره:

«لم يكن سهلاً جمع العلوم القرآنيّة وآثار وأحاديث النبيّ العظيم والسنّة وسيرة المعصومين عليهم السلام، وكتابتها وتبويبها وتنقيحها في ظروف كانت فيها الإمكانات قليلة جدّاً، وكان السلاطين والظالمون يسخّرون جميع إمكاناتهم من أجل محو آثار الرسالة»[1].

الثانية: بيان التراث الديني وشرحه:

إنَّ مهمّة الحوزة وعلمائها الأعلام لم تقتصر على حفظ هذا التراث ونقله، بل تحمّلت مسؤوليّة بيان وشرح وإظهار المعاني والمقاصد لهذه النصوص الإلهيّة التي

(1) من كلام لسماحته قدس سره، بتاريخ 1979/3/4 يوم عودته إلى قم.

تبيّـن هذا الديـن، فكانوا الضمانـة لعدم تحريـف المفاهيم الإسلاميّـة ولتطبيقها الصحيـح، خصوصاً في الأمور المستجـدّة، وقد أكّد الإمام الخمينيقدس سره على هذه المهمّة، حيث قال: «**لولا وجود الفقهاء الأعزّاء لم يكن معلوماً كيف كانت ستعرض على الناس علوم القرآن والإسلام وعلوم أهل البيت عليهم السلام**»[1].

الثالثة: نشر الدين وترويجه:

بالإضافـة إلـى مهمّة حفظ الديـن وبيانه، دأب العلماء الأجـلّاء في تبليغ الدين ونشـره، وبذلـوا الغالـي والنفيس لتحقيـق هذا الهـدف الإلهي حتّى قضـى البعض منهـم شهداء، كالشهيـد الأوّل والشهيد الثانـي وأمثالهم الكثير مـن علمائنا، وقد أشـار الإمام قدس سره إلى هذه الحقيقة، فقـال: «**إنَّ العلماء المجاهدين والملتزمين بالإسـلام بذلـوا جهودهـم طـوال التاريخ وفـي أصعب الظـروف - وبقلوب ملأى بالأمل ونفوس فياضة بالعشق والمحبة - في تربية الأجيال وتعليمها**»[2].

2. الجانب الجهادي:

لـم يكتفِ العلمـاء بثقـل المسؤوليّة العلميّـة الجسيمة الملقـاة على عاتقهم، بـل قامـوا بمواجهة الطواغيـت والحـكّام الظالمين وحفظ المجتمـع الإسلامي بمـا لديهـم من إمكانـات ووسائل متاحة، فـي مختلف أنحاء العالـم الإسلامي، يقول الإمـام قدس سره: «**إنَّ الشهداء العلماء لا يقتصرون على شهداء المواجهات والحـروب في إيران، بل إنَّ عدد الشهـداء المجهولين للحوزات والعلماء ممّن قضـوا غرباء خـلال نشر المعارف والأحكام الإلهيّة على يد العملاء والجبناء كثير**»[3].

(1) مكانة العلماء في فكر الإمام الخميني قدس سره، ص26.

(2) م. ن، ص 28.

(3) من نداء لسماحته قدس سره إلى مراجع المسلمين وعلماء البلاد بتاريخ 1989/2/22.

مجالسة العلماء

لقد أكّدت الروايـات الواردة عن المعصومين الأطهار عليهم السلام على أهمّيّة مجالسة العلماء والاستفادة منهم، فعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**من استقبل العلماء فقد استقبلني، ومـن زار العلمـاء فقـد زارنـي، ومن جالـس العلماء فقـد جالسني، ومـن جالسني فكأنمـا جالـس ربّـي**»[1]، فهذه الرواية تشبّه الجلوس مـع العلماء بمجالسة الله تعالى ورسوله الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا يعني أنّ كلّ خير متوقّع من هذه الجلسة، كما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: «**جالس العلماء يزدد علمك، ويحسن أدبك**»[2].

وتدلّ هذه الرواية على فائدتين:

الأولـى: هـي العلم، فجلوسك مـع العالم يفتح لك الطريـق للاستفادة من علمه ومعرفته.

الثانيـة: هـي الأدب، فالاستفـادة لا تنحصـر بالعلم النظري، بـل تؤثّر بالتربية والأخلاق الحسنة.

وللتخلّـي عن الاستفادة من العلماء آثار سلبيّة ومقيتة، هي البعد عن ساحة رحمة الله وتسديـده، والخذلان مـن الله عز وجل - أعاذنا الله سبحانه وإيّاكم منها - فقد ورد عن الإمام زين العابدين عليه السلام في بعض أدعيته التي تشكّل مدرسة كاملة للتربية والتهذيب: «**أو لعلّك فقدتني من مجالس العلماء فخذلتني**»[3].

وهناك رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجب التوقّف عندها والتأمّل فيها مليّاً؛ لأنّها تدقّ ناقوس الخطر للمسلمين، خصوصاً في هذه الأزمنة، حيث يقول صلى الله عليه وآله وسلم: «**سيأتي زمان على أمّتي يفرّون من العلماء كما يفرّ الغنم عن الذئب، ابتلاهم الله تعالى بثلاثة أشياء:**

(1) كنز العمال، المتقي الهندي، ج15، ص170.
(2) غرر الحكم، الآمدي، ص430.
(3) مصباح المتهجد، الشيخ الطوسي، ص588.

الأول: يرفع البركة من أموالهم.

الثاني: سلّط الله عليهم سلطاناً جائراً.

الثالث: يخرجون من الدنيا بلا إيمان»[1].

استهداف العلماء

أمام هذا الدور المهمّ والأساس للعلماء، قام المستكبرون والمستعمرون الطامعون بالسيطرة على الأمّة ومقدّراتها باستهداف هذا الحصن، كما استشرف ذلك الإمام الخميني قدس سره، حيث قال: «**عليّ أن أُبيِّن لجميع الحوزات العلميّة، من حوزة قم وحوزة مشهد وجميع الحوزات التي ترونها، وأقول: إنّكم اليوم على رأس لائحة المستهدفين للأهداف الخبيثة للدول الكبرى**». وأما أشكال الاستهداف فمتعدّدة، منها الدعاية ضدّهم وتشويه صورتهم: «**إنّهم يعرضون الإسلام بشكل سيّء ويعرضون المعمّم بشكل سيّء، لماذا؟ لأنّ ما يقف في وجههم هو الإسلام، ولأنّ من يريد تطبيقه هو المعمّم. أولئك لا يريدون أن يتحقّق هذا الأمر، لهذا يريدون عرض الإسلام بشكل سيّء، ليبتعد الناس عن الإسلام، وليهمّش المعمَّم، ويبقون هم، فيفعلون ما يحلو لهم**»[2].

ومن المشكلات التي نبّه إليها الإمام الخميني قدس سره، هي نسبة خطأ الشخص أو اشتباهه أو تقصيره إلى خطّ العلماء وتعميمه على كلّ الأفراد، وهذا تعاطٍ خطير لأنّه سيتسبّب بالإساءة إلى الحوزة والعلماء.

يقول الإمام الخميني قدس سره: «**إنَّ الناس إذا رأوا سلوكاً منحرفاً من رجل دين فإنّهم سيسيئون النظر بكلّ رجال الدين، لا بهذا الشخص فقط الذي رأوا في سلوكه انحرافاً، ويا ليتهم كانوا يقتصرون في إساءة الظنّ على شخص واحد،**

(1) بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج22، ص453.

(2) صحيفة الإمام قدس سره، ج 2، ص 139.

ولا يعمّمون الحكم على الآخرين. إنَّ الناس لا يحلّلون الأمور عندما يرون عملاً غير لائق من معمّم، إنَّ بين الكسبة أيضاً والموظفين أفراداً منحرفين وغير مستقيمين، وكذلك بين المعمّمين أشخاص غير صالحين ومنحرفون، ولكن لو أنَّ بقّالاً كان منحرفاً، نرى الناس يقولون: البقال الفلاني منحرف، ولو أنّ عطّاراً كان منحرفاً، يقولون: إن العطار الفلاني منحرف، لكن إذا قام معمّم بعمل غير لائق يقولون: المعمّمون سيّئون!»[1].

فالأخطاء أو الاشتباهات الفرديّة والجزئيّة لا يجوز أن تجرّئنا على النيل من المقام المعنوي للعلماء، يقول الإمام الخميني قدس سره: «**كل من يرى كتاب جواهر الكلام يدرك مدى جهود المجتهدين الذين يتطاول اليوم عليهم عدد من رواد الأزقة ليحدّدوا لهم تكليفهم**»[2].

يقول الإمام الخميني قدس سره: «**إذا خسر الإسلام كلّ شيء - لا سمح الله - وبقي فقهه بالطريقة الموروثة عن الفقهاء العظام، فسيستمرّ في طريقه. أمّا إذا ما حصل الإسلام على كلّ شيء وخسر - لا سمح الله - فقهه على طريقة السلف الصالح، فلن يمكن الاستمرار في الطريق الصحيح، وسينتهي الأمر إلى الضياع**»[3].

(1) الجهاد الأكبر، الإمام الخميني قدس سره، ص10.

(2) الإمام الخميني قدس سره، من كتاب «كشف الأسرار».

(3) من ندائه في الذكرى الرابعة لانتصار الثورة الإسلاميّة بتاريخ 11 - 2 - 1983.

خلاصة الدرس

- لو نظرنا إلى كلام الإمام الخميني قدس سره الذي يمثّل نور الإسلام المحمّدي الأصيل لوجدنا المكانة السامية للعلماء، ويتجلّى ذلك في الكثير من عباراته وكلماته.

هناك جانبان رئيسان في موضوع دور العلماء التاريخي: الجانب العلمي، والجانب الجهادي.

- يعتبر الإمام الخميني قدس سره الدور العلمي للعلماء أساسيّاً جدّاً، ويمكن ملاحظة ثلاث مهام علميّة أساسيّة للعلماء الأعلام قاموا بها على مرّ التاريخ:

الأولى: حفظ التراث الديني من الضياع والتلف.

الثانية: بيان هذا التراث وشرحه.

الثالثة: نشر الدين وترويجه.

- لم يكتف العلماء بثقل المسؤوليّة العلميّة الجسيمة الملقاة على عاتقهم، بل قاموا بمواجهة الطواغيت والحكّام الظالمين وحفظ المجتمع الإسلامي بما لديهم من إمكانات ووسائل متاحة، في مختلف أنحاء العالم الإسلامي.
- أمام هذا الدور المهمّ والأساس للعلماء قام المستكبرون والمستعمرون الطامعون بالسيطرة على الأمّة ومقدّراتها باستهداف هذا الحصن، كما استشرف ذلك الإمام الخميني قدس سره.

أعينوا الصبي على الصعود إليّ

طوال أيّام إقامة الإمام قدس سره في مدرسة علوي، كانت الوفود الجماهيريّة تتدفّق لزيارته باستمرار «الرجال صباحاً، والنساء عصراً»، وكانت شدّة الازدحام تؤدّي إلى إغماء بعض الزائرين، وأحياناً إلى نقلهم إلى المستشفى، في أحد الأيّام كنت بالقرب من الإمام وكان ازدحام الزائرين شديداً للغاية، فرأى صبيّاً عمره في حدود العشرة أعوام، وقد اشتدّ الضغط عليه وأخذ بالبكاء، لكنّه رغم ذلك كان يسعى إلى شقّ الصفوف بهدف الوصول إلى الإمام الذي أشار إلى من حوله أن يعينوا الصبيّ ويأتوا به إليه في الشرفة، ففعلوا، ووصل الصبيّ إلى الإمام والعرق يتصبّب منه وهو يبكي، فأحاطه الإمام بمودّته ولطفه، ثمّ طلب الصبي أن يأذن له بأن يقبّل خدّه، فقدّم له خدّه الأيمن فقبّله، وطلب تقبيل خدّه الآخر فأدار له وجهه وقبّل الصبي الخدَّ، ثمّ طلب تقبيل جبهته فانحنى الإمام بكل تواضع للصبيّ الذي قبَّل جبهة الإمام والسرور يطفح من عينيه[1].

(1) نقل هذه الحادثة الشيخ مهدي الكروبي.

أسئلة

أجب بصحأو خطأ:

1 - إنّ دور العلماء يقتصر على الجانب العلمي فقط.

صح ☐ خطأ ☐

2 - إنّ تعميم خطأ الشخص أو اشتباهه على خطّ العلماء أمرٌ ضروري لكي يلتفتوا ويحذروا.

صح ☐ خطأ ☐

3 - إنّ مجالسة العلماء تفتح الطريق للاستفادة العلميّة والتربويّة.

صح ☐ خطأ ☐

4 - ينظر الإمام الخميني إلى العلماء على أساس أنّ مهمّتهم تنحصر بحفظ الدين من الضياع فقط.

صح ☐ خطأ ☐

5 - إذا خسر الإسلام فقهه الموروث عن السلف الصالح، فسيكمل المسيرة بصعوبة بالغة.

صح ☐ خطأ ☐

اختر الجواب الصحيح:

1. إنّ تسلّط الحكّام الجائرين على الناس هو نتيجة:

أ- فرار الناس من العلماء. ☐

ب- الأخطاء التي يقع فيها بعض العلماء. ☐

ج- تعميم الخطأ والاشتباه على كافّة العلماء والحوزة. ☐

2. **يعتبر الإمام الخميني قدس سره العلماء:**

أ- مقصّرين في القيام بدورهم، وينبغي أن يكونوا أفضل بكثير. ☐

ب- مظهر الإسلام، ومبيّني القرآن، ومظهر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم. ☐

ج- مبدعين في الجانب العلمي، لكنّهم مقصّرون في الجانب الجهادي. ☐

3. **يرى الإمام الخميني قدس سره أنّ المراد من استهداف العلماء:**

أ- تشويه صورة المعمّم فقط. ☐

ب- منعهم من الجهاد في سبيل الله. ☐

ج- ابتعاد الناس عن الإسلام، والإساءة للدين. ☐

الدرس التاسع

الشـهادة رحيق طريق الولاية

أهداف الدرس

1- أن يبيّن الطالب معنى الشهادة الحقيقي وأجر الشهيد وثوابه.

2- أن يعدّد بعض شروط تحقّق الشهادة.

3- أن يبـيّن أن النيـة الخالصـة وحـب الشهادة والسعـي الدائم لها كفيل بالظفر بمقامها.

تمهيد

يقـول الله تعالى في محكم آياتـه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ أَعۡظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ﴾[1].

إنّ الشهـادة في سبيل الله تعالى هي إحدى الطرق للوصول إلى رضا الله والقرب منـه، ومعنى الشهادة أن يقتل الإنسان فـي سبيل هدف سام ونبيل في طاعة الله عزَّ وجـلَّ. وعنـد الحديث عن الشهادة في فكر الإمـام الخمينيّ الراحل قدس سره، لا بدّ من الإشـارة إلى العديد من العناويـن الأساسيّة التي أشار إليها رضوان الله تعالى عليه، ومنهـا أجـر الشهيد، وكيف يصل الإنسـان إلى مقام الشهادة فـي سبيل الله تعالى، وأخيراً لا بدّ من الإشارة إلى مجتمع الشهداء الأحياء.

أجر الشهيد

ينطلـق الإمام الخمينيقدس سره في حديثه عن أجـر الشهداء من الحديث المشهور عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم: «**فوق كلّ ذي برّ برّ حتّى يقتل في سبيل الله، فإذا قتل في سبيل الله فليس فوقه برّ...**»[2].

(1) التوبة، 20.

(2) الكافي، الشيخ الكليني، ج 2، ص 349.

فمن خلال هذا الحديث والكثير من الأحاديث الأخرى يتحدّث الإمام عن الشهداء بلسان العاجز عن التحدّث عن الثواب الجزيل والمقام الذي وصلوا إليه فيقول قدس سره: «**نحن والكتّاب والخطباء والبلغاء إذا أردنا إحصاء قيمة وأجر عمل الشهداء والمجاهدين في سبيل الله وتضحياتهم وسعة نتائج شهادتهم، لا بدّ أن نعترف بالعجز، فما بالنا إذا أردنا إحصاء المراتب المعنويّة والمسائل الإنسانيّة والإلهيّة المرتبطة بالشهادة، هنالك العجز والتواني بلا ريب**»[1].

فمن يرجع لما روي في الأحاديث الشريفة عن الشهادة وأجرها، لا بدّ وأن يقف موقف العاجز عن الإحصاء والعدّ، بل قد تخون العبائر الإنسان فيما لو أراد أن يصف مقام الشهداء الحقيقي، وكما يقول الإمام قدس سره:

«**لا يمكن للألفاظ والتعابير وصف أولئك الذين هاجروا من دار الطبيعة المظلمة نحو الله تعالى ورسوله الأعظم، وتشرّفوا في ساحة قدسه تعالى**»[2].

فلسفة الشهادة

يخال البعض أنّ الشهادة هي خسارة وثغرة تُفتح في جسد الأمّة؛ لأنّ فقدان جيل الشباب على الجبهات خسارة للجيل النامي في الأمّة، إلا أنّ المسألة تكون كذلك لو كان الهدف من الجهاد أن نحافظ على أنفسنا فحسب، وحينما نفقد أنفسنا نكون قد خسرنا المعركة وحلّت علينا الهزيمة، ولكنّ الهدف من الجهاد، هو تحقيق الهدف الإنساني الأكبر الذي يريده الله تعالى من الإنسان، وهو الوصول إلى طاعة الله تعالى، من خلال أداء التكليف الإلهي بحفظ كرامة الأمّة وأعراض المسلمين ومقدّساتهم، يقول الإمام الخميني قدس سره عن هذه المسألة:

«**أنتم غلبتم أهواءكم، أنتم في خلف الجبهات وإخوانكم في الجبهات، جاهدتم**

(1) صحيفة الإمام قدس سره، ج 20، ص 188.
(2) م. ن، ج 19، ص 40.

أنفسكم وعلمتم أنّ الحياة أبديّة، وأنّ هذه الحياة الحيوانيّة المادّيّة زائلة، فأنتم إذن منتصرون، وما دامت هذه عقيدتكم فأنتم الغالبون، حتّى ولو انهزمتم صورياً ومادّيّاً»[1].

ويشير الإمام الخميني قدس سره إلى مسألة مهمّة للغاية عند التحدّث عن مقام الشهداء، حيث يشير إلى أنّ قياس الشهادة بالموازين الدنيويّة والحسابات المادّيّة مسألة مهينة لمعنى الشهادة، يقول قدس سره:

«يجب أن يعلم عملاء أمريكا أنّ الشهادة في سبيل الله لا يمكن أن تُقاس بالغلبة أو الهزيمة في ميادين القتال، مقام الشهادة نهاية العبوديّة والسير والسلوك في العالم المعنوي. لا تحقّروا مقام الشهادة لتقابلوها بفتح خرمشهر أو سائر المدن، إنّها أوهام القوميّين الباطلة»[2]؛ فالهدف الحقيقي الذي رسمه الله سبحانه وتعالى للإنسان يتلخّص بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[3].

والشهادة هي أقرب طريق للوصول إلى ثمرة العبادة، وهي القرب من الله عزَّ وجلَّ.

كيف تكون شهيداً؟

لا شكّ أنّ الشهادة نعمة إلهيّة يمنحها الله سبحانه وتعالى، ولا يقدر عليها الإنسان بنفسه.

يقول الإمام الخميني قدس سره: «**إن الاستشهاد بالنسبة لنا فيض عظيم**»[4].

ولكن هذا لا يعني أنّ الله سبحانه وتعالى يمنحها لأيّ كان، وبشكل عشوائي، يقول

(1) صحيفة الإمام قدس سره، م. س، ج 16، ص 58.
(2) م. ن، ج 29.
(3) الذاريات، 56.
(4) الكلمات القصار، للإمام الخميني قدس سره، عنوان: الشهادة والشهيد.

الإمام الخميني قدس سره: «**الشهادة هديّة من الله تبارك وتعالى لمن هم أهل لها**»[1].

فعلى الإنسان السعي كي تتوفّر فيه صفات الشهيد، ويكون أهلاً للشهادة حتّى يمنّ الله تعالى عليه بها. ولتحقّق الشهادة شروط عدّة، ومن هذه الشروط:

1. الزهد في الدنيا:

إن كان للدنيا من قيمة فلأنّها مزرعة الآخرة، ومسجد أولياء الله، وطريق الوصول إلى ساحة رضاه، فلو قطعناها عن كلّ ذلك ونظرنا إليها نظرة ماديّة، فلن يكون لها أيّ قيمة على الإطلاق، كما أخبر عنها أمير المؤمنين عليه السلام في كلام له:

«**كأنّهم لم يسمعوا كلام الله حيث يقول:** ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[2]**،... أما والذي فلق الحبّة، وبرأ النسمة لولا حضور الحاضر وقيام الحجّة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقارّوا على كظّة ظالم ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها ولسقيت آخرها بكأس أوّلها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز...**»[3].

هكذا يجب أن يكون المجاهد في سبيل الله، زاهداً بالدنيا عارفاً بمقام الشهادة ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[4].

فإنّ الإنسان كلّما اقترب من الآخرة وابتعد عن التعلّق بالدنيا، يكون بذلك قد مهّد الطريق لنفسه للانخراط في سلك الشهداء الذين يختارهم الله تعالى، ويحبرهم بلباس كرامتها.

(1) صحيفة الإمام قدس سره، ج 10، ص 11.
(2) القصص، 83.
(3) نهج البلاغة، خطبة 3.
(4) آل عمران، 157.

وقد أكّد الإمام الخميني قدس سره على ذلك في كلماته: «**إنّ الدنيا بجميع بهارجها واعتباراتها هي أقلّ بكثير من أن تكون جزاءً ورتبة للمجاهدين في سبيل الله**»[1].

«**إنّ المجاهد في سبيل الله أسمى من أن يقيّم عمله النفيس بزخارف الدنيا**»[2].

«**... لم يبيعوا أرواحهم بثمن بخس، ولم تلههم زخارف الدنيا الفانية وتعلّقاتها**»[3].

2. الارتباط بمدرسة عاشوراء:

إنّ تاريخ المسلمين حافل بالجهاد والشهادة، وليس غريباً على المسلمين أن يرتفع شبابهم شهداء إلى بارئهم مخضّبين بدمائهم؛ «**القتل لنا عادة**».

فمدرسة عاشوراء هي المعين الذي لا ينضب، وهي الخزّان الأكبر للمعاني الأخلاقيّة الأسمى، فمنها يتعلّم الإنسان القيم الدينيّة والإنسانيّة كالتضحية والإيثار والبذل وعزّة النفس والاستقامة في الحياة، وإلى ذلك يشير الإمام الخميني قدس سره في كلماته: «**نحن لا نبالي إذا سكبت دماء شبابنا الزاكية في سبيل الإسلام، لا نبالي إذا أضحت الشهادة ميراثاً لأعزّائنا، إنّه الأسلوب المرضي المتّبع لدى شيعة أمير المؤمنين عليه السلام منذ ظهور الإسلام إلى اليوم**»[4].

«**منهاج الشهادة القاني، منهاج آل محمّد وعلي، ولقد انتقل هذا الفخر من آل بيت النبوّة والولاية إلى ذراريهم وأتباع مناهجهم**»[5].

«**لقد قدّمت أمّة الإسلام من محراب مسجد الكوفة إلى صحراء كربلاء، وعلى مرّ تاريخ التشيّع الأحمر، قدّمت ضحايا قيّمة إلى الإسلام العزيز وفي سبيل الله**»[6].

(1) الكلمات القصار للإمام الخميني قدس سره، ص30.
(2) م. ن.
(3) صحيفة الإمام قدس سره، ج 19، ص 296.
(4) م. ن، ج 5، ص 269.
(5) م. ن، ج 15، ص 154.
(6) م. ن، ج 15، ص 252.

فما دام القتل لنا عادة فلن يكون له آثار سلبيّة على المجتمع، ولن يتسبّب بحصول تراجع وضغط، كما نرى في الكثير من المجتمعات الأخرى.

إنّ ثورة أبي عبد الله الحسين عليه السلام بما تحمل من رسالة كتبت بأطهر دماء الأرض لتخترق بنورها كلّ أنواع الحجب وتصل إلى آذاننا، هي القادرة على صنع الشهداء بكلّ ما يحتاجه الشهيد من مواصفات إلهيّة، وقد استطاعت هذه المدرسة أن تخرّج ببركتها قوافل الشهداء على مرّ التاريخ.

يقول الإمام الخميني قدس سره: «**مهما كان، فإنّ قلمي ولساني عاجزان عن ترسيم المقاومة العظمى لملايين المسلمين، عشّاق الخدمة والإيثار والشهادة في هذا البلد، بلد صاحب الزمان أرواحنا فداه، ولا يمكن توصيف مجاهدات وبطولات وخيرات وبركات هؤلاء الأبناء المعنويّين لكوثر فاطمة الزهراء سلام الله عليها، وبالتأكيد فإنّ هذه البطولات نابعة من منهج الإسلام الأصيل وأهل البيت، ومن بركات ولاية إمام عاشوراء سلام الله عليه**»[1].

3. الارتباط بالشهداء:

وبالإضافة للارتباط بهذه المدرسة التاريخيّة العظيمة، يجب الاستفادة من أنوار شهداء هذا العصر أيضاً وزيادة الارتباط بهم، والتعرّف على روحيّتهم ومسلكيتهم وقراءة وصاياهم؛ لأنّ وصاياهم تهزّ الأنفس وتوقظ الضمائر التي يحاول الشيطان أن يخرسها ويمحو صوتها الموجّه إلى الصلاح.

فالارتباط بالشهداء يُقرِّب روحيّة الإنسان من روحيّتهم، حتّى يصير واحداً منهم جاهزاً لتلقّي هذا الفيض الإلهي الذي تلقّوه، وهو الشهادة.

وقد أكّد الإمام الخميني قدس سره في الكثير من المناسبات، أنّ الشهداء يعتبرون

(1) صحيفة الإمام قدس سره، م. س، ج 20، ص 166.

قادة المسيـرة، وأنّهم المعلّمون في دنيا الجهاد، وعلينا أن نستفيد منهم، فممّا قاله في هذا السياق:

«إنّ قائدنا هو ذلك الطفل ذو الاثني عشر عاماً[1]، صاحب القلب الصغير، الذي يفوق المئات من ألسنتنا وأقلامنا فضلاً، الذي حمل قنبلته ورمى بنفسه تحت دبابة العدوّ ففجّرها محتسياً شراب الشهادة»[2].

«الذين أوقدوا - بدمائهم الطاهرة - مشاعل طريق الحريّة لكلّ الشعوب المكبّلة»[3].

«إنّ من كلّ شعرة تمسّ أو قطرة دم تسفك لشهيد، يولد معها رجال مجاهدون ومصمّمون»[4].

4. العزم الراسخ والهمّة العالية:

يقول الإمام الخميني قدس سره: **«أيّها الشهداء، إنّكم شهود صدق والمذكورون بالعزم والإرادة الثابتة الفولاذيّة لخير عباد الله المخلصين، الذين سجّلوا بدمائهم وأرواحهم أصدق وأسمى مراتب العبوديّة والانقياد إلى المقام الأقدس للحقّ جلّ وعلا، وجسّدوا في ميدان الجهاد الأكبر مع النفس والجهاد الأصغر مع العدوّ، حقيقة انتصار الدم على السيف وغلبة إرادة الإنسان على وساوس الشيطان»[5].**

ويقول أيضاً: **«العزم الراسخ والهمّة العالية للشهداء، ثبّتت قواعد الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، وأضحت ثورتنا في أشمخ قلل العزّة والشرف تنير الدروب لهداية الأجيال المتعطّشة»[6].**

(1) إشارة إلى الشهيد حسين فهميده أحد أفراد التعبئة، والذي قام بعملية استشهاديّة، حيث فجّر نفسه بدبابة عراقيّة من خلال حزام ناسف كان معه رغم صغر سنه.

(2) الكلمات القصار، للإمام الخميني قدس سره، عنوان: الشهادة والشهيد.

(3) م. ن.

(4) من كلمة ألقاها بتاريخ (11-2-58 هـ.ش).

(5) صحيفة الإمام قدس سره، ج 19، ص 296.

(6) م. ن، ج 20، ص 59.

مجتمع الشهداء الأحياء

وقد نأسف عندما نجد مجاهداً مات على فراش المرض في نهاية الأمر بعد سنين طويلة من الجهاد.

إنّ هذا الأسف في غير محلّه؛ لأنّك إن أصلحت نيّتك، وجعلت هدفك خالصاً لله، ووصلت إلى مرحلة عشقه سبحانه وتعالى، وزهدت بالدنيا، وتمنّيت الشهادة، وارتبطت بمدرسة كربلاء، فأنت لست مجرّد إنسان أهل للشهادة، بل أنت شهيد فعلاً، شهيد حيّ، وهذا ما تؤكّده الروايات، فعن رسول الله ﷺ: «**من سأل الله الشهادة بصدق، بلّغه الله منازل الشهداء، وإن مات على فراشه**»[1].

وفي رواية أخرى عنه: «**من طلب الشهادة صادقاً أعطيها، ولو لم تصبه**»[2].

إذن، فلتكن مع الشهداء وفي خطّهم، واحمل بين جنبيك روحيّتهم، فستكون شهيداً.

(1) بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج67، ص201.

(2) م. ن.

خلاصة الدرس

- الشهادة في سبيل الله تعالى هي إحدى الطرق للوصول إلى رضا الله والقرب منه، ومعنى الشهادة أن يُقتل الإنسان في سبيل هدف سامٍ ونبيل في طاعة الله عزَّ وجلَّ.
- الشهادة ليست خسارة وثغرة تُفتح في جسد الأمّة، فليس الهدف من الجهاد أن نحافظ على أنفسنا، بل بتحقيق الهدف الإنساني الأكبر الذي يريده الله تعالى من الإنسان، وهو الوصول إلى طاعة الله تعالى من خلال أداء التكليف الإلهي بحفظ كرامة الأمّة وأعراض المسلمين ومقدّساتهم.
- إنّ الجهاد والشهادة هما أقرب طريق للوصول إلى ثمرة العبادة، وهي القرب من الله عزَّ وجلَّ.
- للوصول إلى مقام الشهادة يلزم توفّر عدّة أمور:
  1- الزهد في الدنيا.
  2- العزم الراسخ والهمّة العالية.
  3- الارتباط بمدرسة عاشوراء.
  4- الارتباط بالشهداء.
- قد نأسف عندما نجد مجاهداً مات على فراش المرض في نهاية الأمر بعد سنين طويلة من الجهاد لكن هذا الأسف في غير محلّه؛ لأنّك إن أصلحت نيّتك، وجعلت هدفك خالصاً لله، ووصلت إلى مرحلة عشقه سبحانه وتعالى، وزهدت بالدنيا، وتمنّيت الشهادة، وارتبطت بمدرسة كربلاء، فأنت لست مجرّد إنسان أهل للشهادة، بل أنت شهيد فعلاً، شهيد حيّ، وهذا ما تؤكّده الروايات.

رأفته بالأسير

اعتقلت عناصر لجنة استقبال الإمام عدداً من عملاء النظام الملكي الظالم، ونقلوهم إلى مكان يقع خلف مبنى البرلمان القديم في ميدان بهارستان، وقدّموا لهم في المساء طعاماً، هو عبارة عن الأرز المطبوخ مع المرق وهو نفسه الذي كان يأكل منه الإمام وأصحابه، لكنّ أحد هؤلاء المعتقلين رفض تناوله، وقال: إنّه لم يأكل مثل هذه الأطعمة من قبل، وطلب دجاجاً مطبوخاً مع الأرز، فلمّا أخبرنا الإمام بذلك، قال: «**قدّموا له ما يحبّ من الطعام**»، فاضطّر الإخوة إلى الذهاب - في تلك الليلة - إلى المطعم وشراء وجبة من طعام الدجاج المطبوخ مع الأرز[1].

(1) خطوات في أثر الشمس، روح الله المهدوي، ج2، ص 180.

أجب بصحأو خطأ:

1 - إنّ معنى الشهادة أن يقتل الإنسان من أجل هدف سامٍ في أيّ سبيل كان.

صح ☐ خطأ ☐

2 - للشهادة مقامها الأخروي العظيم، لكن دنيوياً تعتبر خسارة وثغرة في جسد الأمّة الإسلاميّة.

صح ☐ خطأ ☐

3 - من المؤسف أن يموت المجاهد على فراشه بعد سنين طويلة من الجهاد.

صح ☐ خطأ ☐

4 - الشهادة الحقيقيّة والواقعيّة هي تلك الشهادة التي تكون في ساحة المعركة والحرب.

صح ☐ خطأ ☐

5 - الشهادة هي أقرب الطرق للوصول إلى ثمرة العبادة، وهي الوصول إلى مقام القرب الإلهي.

صح ☐ خطأ ☐

اختر الجواب الصحيح:

1. للشهادة شروط ينبغي تحقيقها، منها:

أ- أن يكون له باع طويل في الجهاد والمعارك. ☐

ب- النظر إلى الدنيا نظرة ماديّة، والزهد فيها. ☐

ج- أن يموت قتلاً في سبيل الله، لا على فراشه. ☐

2. إنّ الهدف الأساس من الجهاد هو:

أ- النصر والغلبة على أعداء الإسلام والمسلمين. ☐

ب- الانتصار على النفس، وميولها الدنيويّة المادّيّة. ☐

ج- الوصول إلى طاعة الله تعالى من خلال أداء التكليف. ☐

3. إنّ مدرسة عاشوراء علّمتنا:

أ- أن نسعى ونعدّ القوة العسكرية، ونكون على جهوزيّة دائمة. ☐

ب- أنّ الإنسان عليه أن يعمل كي يموت في ساحة المعركة شهيداً. ☐

ج- أنّ القتل لنا عادة، وكرامتنا من الله الشهادة. ☐

الدرس العاشر

الوحدة الإسلاميّة نداء الولاية

أهداف الدرس

1- أن يتعرّف الطالب إلى الهدف من الدعوة للوحدة الإسلاميّة.

2- أن يعدّد أهمّ آثار الاختلاف في الأمّة الإسلاميّة.

3- أن يعدّد أهمّ المسائل التي ينبغي أن يتّحد حولها المسلمون.

تمهيد

يقـول الإمام الخميني قدس سره: «**إنّ الأيدي التي تريـد أخذ ثرواتكم منكم ونهبها، ومصـادرة كلّ مـا تملكون من خيرات، سـواء أفوق الأرض أم تحتها، إنّ هذه الأيدي لا تسمـح باتّحـاد إيـران مع العـراق، ولا إيـران مع مصـر، ولا إيران مـع تركيا...، يريدون ألّا تتحقّق وحدة الكلمة**»[1].

فـي الوقت الذي كانت الأمّة الإسلاميّة بحالة احتضارٍ في كافة مستوياتها، قامت ثـورة ميمونـة مباركة، قـام بها شعب أعـزل بقيادة العالـم الزاهد الشجـاع القائد السيّـد روح الله الموسوي الخمينـي قدس سره في إيران، والتي كانـت مرتعاً للمخابرات الأجنبيّـة ولا سيما الأمريكيّة والصهيونيّة، وأرضـاً مسلوبة الخيرات مسخّرة لتنفيذ المآرب الكبرى لقـوى الاستكبار العالمي وأذنابه من الحكّام الذين باعوا ضمائرهم وشعوبهم، ليصبحوا مجرّد أداة بيد أسيادهم الإمبرياليين الطامعين بالسيطرة على مقدَّرات العالم.

قيـام هذه الثـورة المباركة أحبط الكثير من المؤامـرات، وأهمّها تلك التي كانت تحـاك لتوسعة الشقّ الكبير فـي الأمّة الواحدة، فلطالما كانـت التفرقة بين مذاهب الأمّة من الأساليب الدنيئة التي ينتهجها العدوّ الطامع للسيطرة على الأمم الأخرى،

(1) من خطاب له قدس سره حول اتّحاد الأمّة الإسلاميّة ودعم فلسطين.

فقاعـدة «**فـرّق تسد**» – تاريخياً لم – يخلُ عهد ولا زمان لـم تُنتهج فيه هذه القاعدة كأسلوب ناجح تتوصّل به إلى الهيمنة في بعض الأحيان، ولاستتباب الهيمنة في موارد أخـرى، فإنّ السيطرة على أمّة ممزّقة، ومتكالبة على أطرافها، غافلة عما يحاك لها أمر في غاية البساطة، ولا يكلّف العدوّ إلّا أن يتكلّف عناء جني الثمر.

وبسبـب وعي الإمام الخميني قدس سره في تلك الفترة لخطورة الأمر على الأمّة، فقد ركّز في الكثير من توجيهاته وخطاباته على مسألة الوحدة الإسلاميّة، ولم يألُ جهداً فـي تذكير الأمّة دائماً بخطر الاختلاف والتشـرذم، وهذا ما سنحاول الإضاءة عليه في هذا الدرس.

خطر التفرّق

لو دقّقنا النظر في ما يجلبه التفرّق من المخاطر على الأمّة لألفيت كلّ أفراد الأمّة يتحمّلون المسؤوليّة في الحفاظ على توحّدها وعدم حصول النزاعات فيها، فالمشكلة الأساسـية في عدم الوعي لـدى الكثيرين بـأنّ الاختلافات الموجـودة في الأمة لا تستدعـي نزاعـاً بين أفرادهـا، فهذا الأمر سهـل العلاج نسبة إلى غيـره من الأمور، فالخطـورة الكبرى متمثّلة في الرؤوس الكبيرة المسيطـرة على مراكز المسؤوليّة في بلداننا الإسلامية، فرغم أنّهم واعون كلّ الوعي لهذه المؤامرة الكبرى التي تحاك في الليل والنهار، ومع هذا فإنّهم لا يهبّون لمقارعة هذا المشروع الخطر على حاضر الأمة ومستقبلها، ويخلص الإمام قدس سره في نهاية المطاف إلى تشخيص مكامن الخطر على الأمّـة في مشكلتين أساسيتين، يقول قدس سره: «**إنّنا نعلم، وكذلك المسلمون، بل المهمّ أن الحكومات الإسلاميّة تعلم أيضاً، أنّ ما لحق ويلحق بنا ناتج عن مشكلتين:**

الأولى: هي المشكلة بين الدول ذاتها، حيث لم تتمكّن حتّى الآن – ومع الأسف – مـن حلّهـا، وهي مشكلة الاختلاف في ما بينهـم. ويعلمون أنّ سبب جميع مصائـب المسلميـن هي هذه الاختلافات، ونحن تحدّثنا عن هذا الموضوع

منذ ما يقرب من عشرين سنة، وقلنا وكتبنا ودعونا قادة هذه الدول للاتّحاد، ولكن مع الأسف لم يحصل شيء حتّى الآن.

والثانية: هي مشكلة الحكومات مع شعوبها؛ فنرى أنّ الحكومات تعاملت معها بحيث أنّ الشعوب لم تعد سنداً للحكومات، وبسبب عدم التفاهم بين الطرفين، فإنّ الشعوب لا تساهم في حلّ المشاكل التي تواجه الحكومات، والتي يجب رفعها بيد الشعوب، فتقف الشعوب موقف اللامبالاة، هذا إن لم تزد في مشاكل الدول»[1].

وقبل أن نسلّط الضوء على نقاط القوّة التي يمكن للمسلمين الالتفاف حولها والتمسّك بها، لا بدّ وأن نلقي نظرة على الإسلام نفسه، وما هو الموقف الإسلامي من مسألة الاتّحاد بين المسلمين؟

موقف الإسلام من الوحدة

لا شكّ في أنّ الاختلاف في الرأي موجود بين فئات المسلمين، وهذا لا يشكّل خطورة بنفسه، وإنّما الخطورة في أن يتحوّل الاختلاف إلى عداوة والحوار إلى حرب، فحقيقة الحوار تختصر بأن لا يتحوّل الاختلاف بيننا وبين الآخر إلى عداوة، وهذا لبُّ الأمر الذي يغفل عنه الكثيرون في هذه الأيّام، فينجرّ بعض الناس من هذا المذهب أو ذاك للتعنيف أو التكفير خلافاً لما أراده الإسلام من غرس الأخوّة بين المؤمنين به، وما المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار إلا نموذج إنساني حضاري شاخص في تاريخنا. يقول لنا الإمام قدس سره تعالوا إلى سعة صدر الإسلام ورحابته التي تسع المسلمين على اختلاف وجهات نظرهم وفكرهم وطرقهم، ولهذا يؤكّد على أنّ مسألة الوحدة بين المسلمين ليست مسألة نستنسبها أو نراها مفيدة لنا في الظرف الحالي، بل هي أمر إلهيّ بكلّ ما للأمر الإلهي من معنى، يقول قدس سره: «**يجب أن**

(1) من خطاب له قدس سره حول اتّحاد الأمّة الإسلاميّة ودعم فلسطين.

نكون يقظين، وأنّ نعلم أن هذا الحكم ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[1]، هو حكم إلهيّ، إنّهم إخوة، وليست بينهم حيثيّة غير الأخوّة، وإنّنا مكلّفون جميعاً بالتعامل كالإخوان. إنّ هذا حكم سياسي؛ فلو كانت الشعوب الإسلاميّة البالغ عدد أفرادها مليار مسلم تقريباً، لو كانوا إخوة في ما بينهم، ويتعاملون بأخوّة، فإنّه سوف لا يلحق بهم أيّ ضرر، ولا تتمكّن أيّ قوّة عظمى من الاعتداء عليهم. فانتبهوا لهذا المعنى أيّها الإخوة.

توجد مجموعة من المسلمين شيعة وأخرى سنّة، مجموعة حنفيّة وأخرى حنبليّة وثالثة إخباريّة، أساساً لم يكن صحيحاً أبداً طرح هذا المعنى منذ البداية؛ يجب أن لا تطرح مثل هذه المسائل في ذلك المجتمع الذي يهدف فيه الجميع إلى خدمة الإسلام، وأن يكونوا لأجل الإسلام. كلّنا جميعاً إخوة، ويقف بعضنا إلى جانب بعض. غاية الأمر أنّ علماءكم، مجموعة منهم أعطوا فتوى لشيء، وأنتم قلّدتموهم، فأصبحتم حنفيّين، بينما عمل قسم آخر بفتوى الشافعي وعمل قسم ثالث بفتوى الإمام الصادق، وصار هؤلاء شيعة. فهذه ليست دليلاً على الاختلاف، يجب أن لا نختلف مع بعضنا، وأن لا يكون بيننا تضادّ؛ فكلّنا إخوة.

يجب أن يحترز الأخوة السنة والشيعة عن أيّ اختلاف. إنّ اختلافنا اليوم هو فقط لصالح أولئك الذين لا يعتقدون بالمذهب الشيعي ولا بالمذهب الحنفي ولا بسائر الفرق الأخرى. إنّهم يريدون أن لا يكون هذا ولا ذاك، ويعتقدون أنّ السبيل هو في زرع الفرقة بيننا وبينكم.

يجب أن ننتبه جميعاً إلى هذا المعنى، وهو أنّنا جميعاً مسلمون، وكلّنا من أهل القرآن ومن أهل التوحيد، وينبغي أن نبذل جهدنا من أجل القرآن والتوحيد وخدمتهما»[2].

(1) الحجرات، 10.

(2) من خطاب له قدس سره حول اتحاد الأمّة الإسلاميّة ودعم فلسطين.

مراكز الاتّحاد في الإسلام

هناك نقاط تجمع المسلمين، نقاط يتفّق عليها كلّ المذاهب: الله سبحانه تعالى، والنبي الأكرم ﷺ، والقرآن الكريم، والحجّ، و...

تتفّـق المذاهب الإسلاميّة جميعاً حول الكثير من المسائل، وما يجمعها أكثر ممّا يفرّقهـا، ولو أرادت الاجتماع حول ما يجمع لوجدت نفسها أقوى الأمم على الإطلاق. إنّ إثـارة نقـاط الخلاف في ما بينها هي العمل الأكبر الـذي تقوم بها القوى الكبرى المسيطـرة، وتسخّر لـه الكثير من الوسائل الدعائيّة والإعلاميّـة، والأبواق والأقلام المأجـورة، فلماذا نترك هـذا الكمّ الهائل ممّـا يجعلنا الأمّة الأكثـر تماسكاً لنتلهّى ببعض ما يشتّتنا ويجعلنا أمماً متفرّقة؟

يقـول الإمـام الخمينـي قدس سره: «**إنّ الذيـن يدّعـون الإسـلام، ويسعون مـن أجل زرع الفرقـة والتنـازع، لم يجـدوا ذلك الإسلام الذي كتابه القـرآن، وقبلته الكعبة، ولـم يؤمنـوا بالإسـلام. إنّ الذين آمنـوا بالإسلام إنّمـا هم الذين يقبلـون القرآن ومحتوى القرآن الذي يقول: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾**[1]، **فيلتزمون بكلّ ما تقتضيه الأخـوّة. تقتضـي الأخوة أن يتأثّر جميع الإخـوان أينما كانوا إذا ألمّت بكم مشكلة، وأن يفرحوا جميعاً لفرحكم**»[2].

ويقول حول وسائل الإعلام التي تروّج للمسائل الخلافيّة بين المذاهب الإسلاميّة: «**إنّهـم يحاولـون عبثـاً زرع الفرقـة. إنّ المسلمين أخوة في ما بينهـم ولا يتفرّقون مـن خـلال الإعـلام السيّـئ لبعض العناصر الفاسـدة. أصـل هـذه المسألة وهي الشيعـة والسنـة، أنّ السنـة فـي طـرف والشيعـة في طـرف آخر، قد وقعـت بسبب الجهل والإعلام الذي يمارسه الأجانب، مثلما نلاحظ بين الشيعة أنفسهم وجود**

(1) الحجرات، 10.

(2) من خطاب له قدس سره حول اتحاد الأمّة الإسلاميّة ودعم فلسطين.

أشخاص مختلفين فيما بينهم، يحارب أحدهم الآخر، ووقوف طائفة ضدّ أخرى بين نفس الإخوة أهل السنة.

جميع طوائف المسلمين تواجه اليوم قوى شيطانيّة تريد اقتلاع جذور الإسلام. هذه القوى التي أدركت أن الشيء الذي يهدّدها هو الإسلام، وأنّ الشيء الذي يهدّدها هو وحدة الشعوب الإسلامية.

على جميع المسلمين في كلّ بلدان العالم أن يتّحدوا اليوم في ما بينهم، لا أن تقف طائفة هنا وتطرح نفسها، وتقف طائفة أخرى في مكان آخر وتطرح نفسها أيضاً»[1].

وسنتحدّث عن بعض مراكز الوحدة التي يمكن للمسلمين استغلالها بشكل كبير ليرتقوا معاً إلى المكان الذي أرادهم الله تعالى أن يكونوا فيه:

1. الحجّ والوحدة الإسلامية:

يقول الإمام الخميني قدس سره:

«الحجّ هو تنظيم وتدريب وتأسيس لهذه الحياة التوحيديّة، والحجّ هو ميدان تجلّي عظمة طاقات المسلمين، واختبار قواهم المادّيّة والمعنويّة.

الحجّ كالقرآن، ينتفع منه الجميع، ولكن العلماء والمتبحّرين والعارفين بآلام الأمّة الإسلاميّة، إذا فتحوا قلوبهم لبحر معارفه، ولم يرهبوا الغوص والتعمّق في أحكامه وسياساته الاجتماعيّة، فسيصطادون من أصداف هذا البحر جواهر الهداية والوعي والحكمة والرشاد والتحرّر، ولارتوَوا من زلال الحكمة والمعرفة إلى الأبد»[2].

الحجّ فريضة إلهيّة لها أبعاد توحيديّة كبيرة، وهو مؤتمر كبير يجمع المسلمين

(1) من خطاب له قدس سره حول اتحاد الأمّة الإسلاميّة ودعم فلسطين.
(2) كلمة للإمام الخميني قدس سره بعنوان: الحجّ وأبعاده.

مـن كلّ الأقطار، وكما يقول الإمام الخميني قدس سره، إنّه لا تقدر أيّ دولة في العالم أن تنظّم هكذا مؤتمراً حاشداً يوحّد بين أصحاب المذاهب المختلفة في مناسك متّحدة نحو قبلة واحدة وبيت واحد، في طاعة إله واحد مستنّين بسنة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم: «**الآن، وبينما يتوجّه مسلمو الدول المختلفة في العالم إلى كعبة الآمال وحجّ بيت الله الحرام وإقامة هذه الفريضة الإلهيّة العظيمة والمؤتمر الإسلامي الكبير، في أيّام مباركة ومكان مبارك، فإنّه يجب على المسلمين المبعوثين من قبل الخالق تعالى أن يستفيدوا من المحتوى السياسي والاجتماعي للحجّ إضافة إلى محتواه العبادي، ولا يكتفوا بالظاهر. فالكلّ يعلم أنّ أيّ مسؤول وأيّة دولة لا يمكنها إقامة مثل هذا المؤتمر العظيم، وهذه هي أوامر الباري جلّ وعلا التي أدّت إلى انعقاد هذا المؤتمر. ومع الأسف، فإنّ المسلمين على طول التاريخ لم يتمكّنوا من الاستفادة بشكل جيّد من هذه القوّة السماويّة والمؤتمر العظيم لصالح الإسلام والمسلمين**»[1].

ولأجل ما في الحجّ من القدرة على التوحيد بين المسلمين، علينا أن نسعى بكلّ طاقاتنا لاستثمار هذه الفرصة التي تمرّ في كلّ عام مرّة، لتوحيد المسلمين وتحديد الخطر الذي يواجههم جميعاً للتعاضد والتكاتف في مواجهته، يقول قدس سره: «**ومن جملة الوظائف في هذا الاجتماع العظيم دعوة الناس والشعوب الإسلاميّة إلى وحدة الكلمة وإزالة الاختلافات بين طبقات المسلمين، ويجب على الخطباء والكتّاب المساهمة في هذا الأمر المهمّ، وبذل الجهد من أجل إيجاد جبهة المستضعفين، فيمكن - من خلال وحدة الجبهة، واتحاد الكلمة، وشعار لا إله إلا الله - التخلّص من أسر القوى الشيطانيّة للأجانب والمستعمرين والمستغلّين، والتغلّب على المشاكل من خلال الأخوّة الإسلاميّة**»[2].

(1) كلمة للإمام الخميني قدس سره بعنوان: الحجّ وأبعاده.

(2) م. ن.

2. الوحدة الإسلاميّة والجهاد:

لا شكّ أنّ وحدة العدوّ الذي يواجهه المسلمون من أهمّ المسائل التي تلزمنا بالاتّحاد ونفي الاختلاف، فقد اتّحد الأعداء ليطالوا هذه الأمّة المتشرذمة بشكل أفضل، كما نراه اليوم في الحروب التي يقوم بها الاستكبار العالمي على البلدان الإسلاميّة محاولاً الاستفراد بكلّ بلد منه على حدة، ثمّ ينتقل منه إلى آخر، فإذا اتحدت الأمّة وكانت صفّاً واحداً شكّلت بذلك سدّاً منيعاً يخلق الرعب في نفوس الأعداء، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾[1]. وقد أكّد الإمام الخميني قدس سره على هذه المسألة في الكثير من الخطابات التي توجّه بها للعالم الإسلامي، يقول قدس سره: «**في مرحلة هجوم القوى الكبرى على البلدان الإسلاميّة مثل أفغانستان وقتل المسلمين الأفغانيّين دون رحمة وبوحشيّة لمعارضتهم تدخّل الأجنبي في مقدّراتهم، أو أمريكا الضالعة في كلّ فساد، ومع الهجوم الشامل الذي تشنّه إسرائيل المجرمة على المسلمين في فلسطين ولبنان العزيز، ومع تنفيذ المشروع الإسرائيلي الإجرامي الرامي إلى نقل عاصمتها إلى بيت المقدس وتوسيع جرائمها ومذابحها الوحشية بين المسلمين المشرّدين من أوطانهم، وفي هذا الوقت الذي يحتاج فيه المسلمون أكثر من أيّ وقت آخر إلى وحدة الكلمة، يعمد عملاء قوى الاستكبار في مركز القوّة في بلاد المسلمين، إلى التفرقة بين المسلمين، ولا يألون جهداً في ارتكاب كلّ جريمة على هذا الطريق، يأمر بها سيّدهم.**

إنّ هجوم أمريكا المتوالي على إيران، وإرسال الجواسيس لإسقاط ثورتنا الإسلامية، ولإيجاد الاختلاف، وبثّ دعايات السوء والأكاذيب والافتراء على القائمين بأمر الحكومة الإسلاميّة، كلّها من نسيج واحد.

(1) الصف، 4.

على المسلمين أن يتنبّهوا إلى خيانة هؤلاء العملاء لأمريكا بالإسلام والمسلمين»[1].

مخاطر على طريق الوحدة

1. القوميّة بالمعنى السلبي:

من الطبيعي أن يعمل العدوّ الذي يتربّص بالأمّة ليل نهار لبثّ الفرقة فيها، ومن أهمّ المسائل التي حذّرنا الإمام الخميني قدس سره منها هي مسألة القوميّة بالمعنى السلبي؛ أي القوميّة في مواجهة الآخر من الأمّة نفسها، كمسألة العرب والعجم من المسلمين أنفسهم، وقد استطاع العدوّ أن يجيّش في هذا الإطار بعض الأدوات التي تفعل هذا الأمر، وقد نجح في أكثر من مرّة في هذا السعي، يقول لنا الإمام الخميني قدس سره:

«من المسائل التي طرحها المخطّطون لإيجاد الاختلاف بين المسلمين، وهمّ عملاء المستعمرين بنشرها، هي القوميّة والوطنيّة، وحكومة العراق (نظام صدام) تضرم نيرانها منذ سنوات، وانتهجت فئات (أخرى) أيضاً هذا الطريق، جاعلين المسلمين مقابل بعضهم الآخر، حتّى جرّوهم إلى العداء، غافلين عن أنّ حبّ الوطن، وحبّ أهل الوطن وصيانة حدود البلاد مسألة لا نقاش فيها، ورفع شعار القوميّة أمام الشعوب المسلمة الأخرى مسألة تخالف الإسلام والقرآن الكريم وتعاليم النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، والقوميّة التي تؤدّي إلى العداء بين المسلمين والانشقاق بين صفوف المؤمنين مخالفة للإسلام ولمصلحة المسلمين، وهي من حيل الأجانب الذين يؤلمهم الإسلام وتوسّعه»[2].

(1) نداء الإمام الخميني قدس سره إلى حجّاج بيت الله الحرام، 2 ذي الحجة،1400هـ.ق.

(2) م. ن.

2. أهل الفتنة والتكفيريّون:

وهـذا ما برز جليّاً في أيّامنا الحاضرة، حيث برزت بعض الجماعات لبثّ التكفير بين الفرق الإسلاميّة، وهذا ما كان يحذّر منه الإمام الخمينيقدس سره دائماً:

«أخطـر مـن القوميّة وأمضّ منها، إيجاد الاختـلاف بين أهل السنّة والجماعة وبيـن الشيعـة، وبـثّ الدعايـات المثيـرة للفتنـة والعداء بيـن الأخـوة المسلمين. وبحمـد الله لا يوجـد اختـلاف بيـن الطائفتيـن فـي الدولـة الإسلاميّـة، ويعيش الجميع بودّ وأخوّة. وأهل السنّة، الذين يعيشون بكثرة في أطراف إيران وأكنافها، ولهم علماؤهم ومشايخهم الكثيرون، إخوة لنا ونحن إخوة لهم ومتساوون معهم، وهم يعارضون النغمات المنافقة التي يعزف عليها بعض المجرمين والمرتبطين بالصهيونيّة وأمريكا.

ليعلـم الإخـوة أهـل السنّـة فـي البلـدان الإسلاميّـة، أنّ العمـلاء المرتبطيـن بالقوى الشيطانيّة الكبرى لا يريدون خير الإسلام والمسلمين، وعلى المسلمين أن يتبرّؤوا منهم، وأن يُعرِضوا عن دعاياتهم المنافقة»[1].

نداء الوحدة

حرصـ الإمام الخمينيقدس سره في كلّ عـام على نداء يوجهه إلى حجاج بيت الله الحرام، سمّاه نداء الوحدة، يحثّ فيه المسلمين على نفي الخلافات في ما بينهم، فـي نداءاته هـذه الخلاص للأمّـة فيما لو عملت بهـا، ولقد خلّدت هـذه الكلمات فـي قلوب المحبّيـن للإسلام، وفي قلـب كلّ حريص على إعـلاء رايته، ومن هذه الكلمـات يقول قدس سره: **«يـا مسلمي العالـم المؤمنين بحقيقة الإسـلام، انهضوا، وتجمّعـوا تحـت لـواء التوحيـد وفـي ظـلّ تعاليـم الإسـلام، واقطعـوا الأيـدي الخائنة للقوى الكبرى عن بلدانكم وخزائنكم الطائلة، وأعيدوا مجد الإسلام،**

(1) نداء الإمام الخمينيقدس سره إلى حجّاج بيت الله الحرام، 2 ذي الحجة،1400هـ.ق.

وكفّوا عن الاختلافات والأهواء النفسيّة، فأنتم تملكون كلّ شيء، اعتمدوا على ثقافة الإسلام، وحاربوا الغرب والتغرّب، وقفوا على أقدامكم، وهاجموا أنصاف المثقّفين الذائبين في الغرب أو الشرق، واستعيدوا هويّتكم، فأنصاف المثقّفين المأجورين أنزلوا المآسي بشعوبهم وبلدانهم، فإن لم تتّحدوا ولم تتمسّكوا دقيقاً بالإسلام الصحيح فسينزل بكم ما نزل بكم حتّى الآن. إنّ هذا عصر ينبغي أن تضيء الشعوب فيه الطريق لأنصاف مثقفيها، وتنقذهم من الذوبان والضعف أمام الشرق والغرب؛ فاليوم يوم حركة الشعوب، وهي الهادية لمَنْ كان يهديها من قبل.

اعلموا أنّ قدرتكم المعنويّة تفوق القدرات كلّها، وبعددكم البالغ مليار إنسان، وبما تملكونه من خزائن طائلة، قادرون على تحطيم جميع القدرات. انصروا الله كي ينصركم»[1].

(1) من خطاب للإمام الخميني قدس سره بعنوان: مكانة الجماهير.

خلاصة الدرس

- إنّ حقيقة الحوار تُختَصر بأنّ لا يتحوّل الاختلاف بيننا وبين الآخر إلى عداوة، وهذا لبُّ الأمر الذي يغفل عنه الكثيرون في هذه الأيّام، فينجرّ بعض الناس من هذا المذهب أو ذاك للتعنيف أو التكفير خلافاً لما أراده الإسلام من غرس الأخوّة بين المؤمنين به.
- هناك نقاط تجمع المسلمين، وتتّفق عليها المذاهب كلّها، ومن أهمّ النقاط التي ركّز عليها الإمام الخميني قدس سره:

1- الحجّ.

2- الجهاد.

هناك مخاطر عديدة على طريق الوحدة منها:

1- القوميّة بالمعنى السلبي.

2- أهل الفتنة والتكفيريّون.

- حرص الإمام الخميني قدس سره في كلّ عام على نداء يوجّهه إلى حجاج بيت الله الحرام، سمّاه نداء الوحدة، يحثّ فيه المسلمين على نفي الخلافات فيما بينهم، في نداءاته هذه الخلاص للأمّة فيما لو عملت بها، ولقد خلّدت هذه الكلمات في قلوب المحبّين للإسلام.

التضامن والوحدة سرّ الانتصار

هـذا التضامـن يمثل الخطوة الأولى فـي طريق تحرير الشعـوب المستعبدة رغم إرادة الأجانـب وعملائهـم الأذلاء، وهو أساس الهزيمة النهائيـة للناهبين والعملاء الخبثـاء الذين أثـاروا من خلال الإعلام المسموع ولسنين طويلـة العداء بينكم أيها الأخـوة وبيـن أبناء الشعـب وجعلوكم تتقاتلـون كالأعداء، فتبـرأ كل واحد منكم من الآخـر، وفي خلال ذلك كان الأعداء الظالمـون للشعوب الضعيفة منهمكين باجتياح الشعوب الإسلامية واستعبادها، ومص دمائها ينعمون بالأمن الكامل.

والآن وأنـا أراكم أيها الأبناء الأعزاء وقد وجدتم الأساس، وتلاحمتم على قاعدة الوحـدة الإسلاميـة، وأضاء النـور الساطع للقـرآن الكريم- دستور تحـرر الشعوب الضعيفة، والمرشد إلى سبيل نهوض رجال التاريخ والأنبياء الطاهرين في كل عصر ضد الظالمين والاستغلال والمستعمريـن- قلوبكم، فإنني أبشّر نفسي بأن مستقبلاً زاهراً وقريباً ينتظر الشعوب المظلومة بإذن الله تعالى.

إن عليكم أيّها الشباب المثقفون أن لا تتوانوا حتى توقظوا النائمين من هذا النوم القاتـل؛ وتوعّوا الغافلين من خلال فضح خيانـات المستعمرين وجرائمهم وأتباعهم الجهلـة، وتتحرزوا من الاختلافات والتفرقة والأهواء النفسية التي هي مصدر جميع المفاسد، وترفعوا يد الحاجة إلى الله تبارك وتعالى ليسدد خطاكم في هذا الطريق، وينصركـم بجنود الغيـب. إنّه ولي قدير. قـال الله تعالى وتقدّس: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾.

اسأل الله تعالى قطع أيدي الأجانب وعملائهم، وأن يوفق ويؤيد كل الذين نهضوا على طريق تحقيق الأهداف السامية للقرآن الكريم والإسلام، وثاروا بروح بطولية[1].

(1) صحيفة الإمام،ج2،ص134.

أسئلة

أجب بصحأو خطأ:

1 - إنّ أحد أهم أساليب السيطرة الدنيئة على الأمم سياسة «فرّق تسد».

صح ☐ خطأ ☐

2 - إنّ المشكلة الأساس هي عدم الوعي لدى الكثير من أفراد الأمّة بأنّ الخلافات لا يجب أن تستدعي نزاعاً بينهم.

صح ☐ خطأ ☐

3 - إنّ الاختلاف الناشئ بين السنّة والشيعة اليوم مفيد لتبيان مذهب الحقّ.

صح ☐ خطأ ☐

4 - لقد حرص الإمام الخميني قدس سره على نداء الوحدة إلى حجّاج بيت الله الحرام خوفاً على الشيعة من التكفيريين.

صح ☐ خطأ ☐

5 - إنّ ترويج المسائل الخلافيّة بين المذاهب الإسلاميّة مفيد في عمليّة إبراز الآراء لإثبات الحقّ.

صح ☐ خطأ ☐

اختر الإجابة الصحيحة:

1. إنّ الحجّ هو فريضة إلهيّة لها أبعاد توحيديّة؛ لأنّه:

أ- يجمع المسلمين من الأقطار كلّها في مناسك متّحدة في طاعة إله واحد. ☐

ب- لكثرة الوافدين في كلّ عام. ☐

ج- لاتّفاق المسلمين على أنّه يقع في شهر ذي الحجّة. ☐

2. إنّ من أهمّ المسائل التي تلزمنا بالاتّحاد ونفي الاختلاف:

أ- كون التعدّد في المذاهب ضمانة في التنوّع والاستمراريّة. ☐

ب- وجود عدّة نقاط اشتراك فيما بين المذاهب. ☐

ج- وحدة العدوّ الذي يواجهنا. ☐

3. من المخاطر على طريق الوحدة القومية، والتي تعني:

أ- حبّ الوطن وأهله. ☐

ب- القوميّة في مواجهة الآخر من الأمّة نفسها. ☐

ج- حبّ صيانة حدود البلاد. ☐